



المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الاعلى للمشئون الاسلامية

دراسات
في
الميثاق





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ليعتز كل الاعتزاز وهو يقدم كتابه
هذا ((دراسات فى الميثاق))

بالأسس القريب قدمنا الميثاق •

واليوم أراد المجلس ان ينظم لقاء حيا واعيا مع بعض اعلام الفكر والرأى
فى أمتنا على صعيد الميثاق ••

واتى اذ اقدم اليكم هذه الدراسات ، انما اقدم قطرة او قطرات من بحر
كبير اكبر من ان يلم به كتاب ، وأعظم من ان تستوفى حقه دراسات ودراسات
فالميثاق ليس بسطور وصفحات بين دفتى كتاب ••

والميثاق ليس بكلمات تقرا فى ساعة او ساعات ،

انما الميثاق كفاح أمة وتاريخ شعب •

الميثاق قصة طويلة عمرها عمر أمتنا وأبطالها أبناء شعبنا ••

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات مضت حبيسة فى
صدور شهداء باعوا دماءهم فى سبيل أمتهم ، ومنها كلمات تهمس كالنسيم فى
صدور اجيال قيامة من بعيد ••

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات حفرت بعرقها ودموعها
القناة ، ومنها كلمات حررت بعرقها ودمائها القناة •

منها كلمات صمدت بآباء تحت ضربات العروش ومنها كلمات وطئت
بأقدامها الظاهرة التيجان والعروش وهتفت من أعماقها ، لن المالك اليوم - لله
الواحد القهار ••

منها كلمات عاشت حرة تأبى على نفسها عبادة الأصنام ، ومنها كلمات
رفعت عصافها لتحطم الأصنام وهي تنادى بين الناس ، وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوفا .

منها كلمات كانت تتمنى لو رات سدا بأسوان يوفر الماء والرزق للناس
ومنها كلمات راحت تجمع السد حجرا حجرا .. كلمات قامت تبني السد بيد
وتحمل السلاح بيد لتحمل الماء والرزق للناس .

نعم ان الميثاق كلمات وكلمات وكلمات .. والآن اليس حقا ايها الاخوة
ان الميثاق اكبر من ان يلم به كتاب او ان تستوفى حقه دراسات ودراسات ...؟

الميثاق ايها الاخوة كتاب كبير عمره دهر ، صفحاته تاريخ أمم وشعوب ،
وكلماته أجيال مضت وأجيال في الطريق ، كتاب استوحى فكرته نادر
وسطرته يد بطل ..

كتاب عاش له بالأسس جمال الثائر واليوم يعيش من أجله
عبد الناصر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

محمد توفيق عويضة

سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

٢٥ مايو ١٩٦٣
اللاهرة في ٢ محرم ١٣٨٣

مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق .

السيد حسين الشافعي
نائب رئيس الجمهورية
ومقرر مجلس الرياسة

في وسط الأحداث التي تتعاقب بلا توقف يسعدني ان اجيء اليكم
هذه المرة ، مليا دعوتكم الكريمة ، الى افتتاح الموسم الثقافي لجامعة الأزهر .

وانى اذ اشكر لكم هذه الدعوة ، اعتر في نفس الوقت بهذا التكريم
للثورة ، في أحد رجالها الذين آمنوا بربهم ، وبوطنهم ، وبقائدهم ، في معارك
الثورة المتواصلة ، من أجل بناء مجتمع افضل .

وارى في هذه الفرصة مجالا لتجاوب فيه مع الأحداث ، ونظل من
رحاب الأزهر الشريف على مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق .

وما من مرة اتحدث فيها من الأزهر - وللازهر في قلب كل مسلم
رصيد من التكريم والاحترام - الا وأحسست أن كل كلمة تقال هنا ، تختلط
أصداءها بأحاديث من سبقونا من أئمة الفكر الاسلامي ، الذي استمر يهذى الى
الرشد قرونا طوالا ، وسبظل مستمرا باذن الله الى ما شاء الله .

الى هذا اشار الميثاق في قوله :

« في اطار من التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى من رسالة سيدنا محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصرى بأعظم الادوار دفاعا عن
الحضارة والانسانية .. واتخذ هذا الشعب من ازهره الشريف حصنا للمقاومة
ضد الاستعمار ، وضد الرجعة التي حاولت ان تستر جرائمها باسم
الدين » .

المثل الناجح

ما من شك فى أن هناك من يسأل : هل يمكن للإسلام أن يعطى دليل العمل التطبيقي ، بعد هذا الزمن الطويل ، الذى توقف فيه الاجتهاد ، ولم تتحرك مبادئ الاسلام ، لتعطى الحلول العملية لما تتعرض له التجسرية الانسانية ، فى تطويرها المادى الصناعى المضطرد ؟

هذا السؤال كثيرا ما يؤدى بالناس الى افتقاد الاجابة العملية المقننة .. والاسلام يقول : « **ولا تقف ما ليس لك به علم** » فيجد السائل نفسه باحثا عن المثل الناجح ، ايا كان مصدره ، وايا كان اتجاهه ، يتلمس عنده الجواب ، ولديه الدليل .. دليل العمل .. ولكن كلما تعمق فى صور النجاح والمثل الحديثة من التطور ، وجدها جميعا لا تنفى له غليلا ، ولا تجيب على مايعتمل فى نفسه من معان ومثل ، لها جلور عميقة فى نفسه ، فيصبح حائرا بين المثل الناجح الذى وجده ، وبين فطرته التى فطره الله عليها .

الاسلام - أيها الاخوة - لم ينتشر بعد السيف كما يتصوره المتصورون ، ولكن الاسلام انتشر بالقوة والأسوة الحسنة وبالمثل الناجح ، ولو كان الاسلام عجز عن تقديم مثل الناجح فقد كان على الناس ان تتطلع الى الأمثلة الناجحة من أية جهة ، وهذا غير الواقع ولكن هل لنا ان ننساق فى هذا المجال بلا أفق ولا حدود ونحن نؤمن فى نفس الوقت برابط روحى وثيق يشدنا الى العالم الاسلامى كما يقرر ميثاق العمل الوطنى ؟ هذا هو السؤال .. ونحن فى هذه الحيرة والتساؤل نجد فى ايدينا ميثاقا هو دليل العمل الوطنى الذى تنضج فيه تجربتنا الثورية خلال السنوات العشر الماضية وما يقتضيه العمل لمستقبل هذه الامة ، وهى متجهة نحو اهدافها ملتزمة بمبادئها التى تعتبر امتدادا لمبادئ الثورة ، والمثل الناجحة التى قدمت التجربة الرائدة فى المجال الانسانى .

واذا نحن انجهننا فى هذا المجال الى مجال السياسة الخارجية نجسد اننا نسير وفقا لمبدأ الحياد الايجابى وعدم الانحياز وليس من شك فى ان هذا المبدأ يؤكد يوما بعد يوم للقاصى والدانى فى كل مكان انه فى سيره الناجح فى هذه التجربة الرائدة انما يستمد أصوله من واقع الصورة التى يجب ان نعيش فيها ونعمل بها .. كما تؤكد الأحداث من حولنا فى أقصى الغرب وفى أقصى الشرق .. ان هذه التجربة تثبت نجاحها حيننا بعد حين ، هذا المبدأ .. مبدأ عدم الانحياز والحياد الايجابى ، الذى يتفاعل مع الأحداث فى كل مكان ويثبت قوته فى كل حين وفى كل وقت يؤكد بالقوة الفعالة قوله سبحانه

وتعالى « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ، فهذه القوة هي التي تجعل هذا المبدأ قائما قويا واقفا على قدميه معتزا كل الاعتزاز . هذه هي الصورة العملية للمثل الناجح والأسوة الحسنة والقذوة الحقيقية .. لا اقول ذلك في مجال العاطفة ، ولكن اقول ذلك في مجال التفاخر ومن مجال الواقع الحي الذي نعيش فيه .. واذا نحن نظرنا الى المحيط الذي نعيش فيه في منطقتنا نجد انه قامت هنا في مصر ثورة في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، ولقد كانت هذه الثورة أصيلة في كل أمرها ، وأصيلة في قيامها ، أصيلة في منطقتها ، أصيلة في مبدئها ، ولقد أعلنت الثورة حينما قامت مبادئ ستة هي .

- المبدأ الأول : القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة .
- المبدأ الثاني : القضاء على الاقطاع .
- المبدأ الثالث : القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .
- المبدأ الرابع : اقامة العدالة الاجتماعية .
- المبدأ الخامس : قيام جيش قوى وطني .
- المبدأ السادس : اقامة حياة ديموقراطية سليمة .

ونظرة فاحصة الى هذه المبادئ نؤكد انها أصيلة ، وهذه هي الاصلالة التي أردت أن أحدث اليكم عنها . فهي أصالة انفردت بها الثورة وتميزت عن غيرها من الثورات ، فقد قامت من حولنا بعد ذلك ثورات منها الذي اختط لنفسه سياسة لا ترتبط بمبدأ ولا ترتبط بأساس ، ولذلك سرعان ما انتكست ولم تسر كما سارت بورتكم هذه ، ذلك لان ثورتكم كانت أصيلة ولانها كانت نابعة من ارادة هذا الشعب القوي المعلم . هذه الارادة هي التي تنير لناسا الطرق دائما ثم هي في نفس الوقت قد أثبتت أن الاستعمار انما يشكل العقبة الكئود : العقبة الاولى في سبيل التحرر ، فكيف يمكن لأمة أن تبنى نفسها وفيها جيش لمحتل ؟ أمر بعيد الوقوع ولذلك كان الاستعمار عقبة أولى في المجال الخارجي ، اما في مجال بناء المجتمع فهناك اوضاع أخرى أمام قيام هذا المجتمع ، ففي ربوع البلاد يقوم اقطاع يتحكم . يتحكم في لقمة العيس .. ويتحكم في مصير الناس . ولا يمكن للذي يعيش في ظل الاقطاع أن يقول لا ، حين يريد أن يقول لا ، ولا أن يقول نعم ، حين يريد أن يقول نعم . هذه هي الصورة التي رأينا عليها الاقطاع .. ولذلك كان القضاء على الاستعمار تحريرا لارادة الفرد .. وتحريرا لارادة الأمة .. وكذلك سيطرة رأس المال ، لقد كانت في الماضي صورا يندى لها الجبين . لقد كانت الحكومات تتعاقب والمال هو المتحكم في قيامها وفي زوالها ، يقيمها رأس المال ، ويزيلها رأس المال .. هذه الصورة التي كانت فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي الصورة التي كانت تمثل مجتمعا يعيش فيما بينه وبين نفسه .. ويشعر أن هناك عقبات في سبيل البناء الحقيقي .

يأتى بعد هذه العقبات قيام العدالة الاجتماعية ، ثم قيام الجيش الوطنى القوى الذى يحمى هذه المبادئ ، فلا يمكن أبدا لأى عقيدة مهما سمت بفكرتها أن تعيش الا والقوة الى جانبها تحمىها ، كما ان القوة لا يمكن أبدا أن تعيش بغير عقيدة .. ان هذه القوة لا يمكن أن تسير ولا يمكن أن تتقدم الا اذا كانت العقيدة تدفعها والعقيدة تحركها ، وفى هذا المجال نجسد الأمثلة الناجحة فى الثورات من حولنا نحاول ان تتمثل ، ونحاول ان تقتدى بالمثل الناجح . وهناك ثورات أخرى حادت عن الطريق وانحرفت بشعبها وبأمتها فعمطت بذلك سير التاريخ الى حين ، ولكنها لم تغير حتمية هذا التاريخ ، تلك الحتمية التى سوف تصل - بما لاشك فيه ولا ريب - الى أهدافها فى يوم من الأيام ، وهذا اليوم قريب ان شاء الله .

اتنا نرى اليوم ذعرا فى السعودية . وذعرا فى الأردن .. واتنا لتساؤل لماذا هذا الذعر فى كل من السعودية والأردن ؟! انهم يشعرون هناك انهم يسيرون ضد التيار .. ضد تيار التاريخ .. انهم يشعرون انهم منفصلون عن شعوبهم ، بينما أصبحت الشعوب اليوم على صلة متكاملة وخصوصا فى هذا المحيط العربى .

كل انسان فى المحيط العربى انما يتفاعل مع الأحداث التى يعيش فيها فينقل بها ويتفاعل معها ، ويؤثر فيها وتؤثر فيه .

هؤلاء الذين يعيشون فى السعودية حينما يستنجدون بالأجانب من أجل تمكينهم فى أرضهم انما يشعرون انهم فى فراغ ، وأن الشعب أصبح لهم بالمرصاد .. هذه الصورة انما تعبر عن واقع موغل فى الجهل وموغل فى البعد عن الواقع ، هذا الملك الذى يعيش فى السعودية ، وهذا الذى يعيش فى الأردن لا يشعر بحاجة أهله ولا بحاجة الناس فى بلده ، ولكنه يعمل كل جهده لأن يعيش هو ، وأن يحافظ على بقاءه هو ، ولذلك يقول الحكام فى السعودية والأردن : ان القاهرة حينما تتكلم فى التى توزع الى هؤلاء .. اتنا لانوعز الى أى من هؤلاء اطلاقا ، ولكنه المثل الناجح مرة أخرى يرشد ويجمع القلوب بلا عمل ولا تدبير ، ولذلك فاني أقول خلاصة من كل ما تقدم : **ان المثل الناجح هو الأساس فى انتشار أية دعوة .**

واذا كنا نحن فى الميثاق العظيم الذى أعلن فى ٢١ من مايو من السنة الماضية دليلا على العمل الوطنى قد ضمتنا هذا الميثاق عشرة أبواب ، فانما أردنا أن نشير بكل وضوح الى المراحل التى عشناها مرحلة بعد مرحلة ، فها أنتم ترون فى بابها الأول نظرة عامة تبين لنا عبرة الماضى ، وأما بابها الثانى ففي ضرورة الثورة ، وهذا يبين واقعية العمل وعدم التمسك بالشكل الذى لا يؤدى الى جذور النضال المصرى بما يوضح الاصاله وعمق الكفاح ، ثم يبين درس

النكسة دروسا نستفيد بها في كفاحنا المقبل ، ثم يبين الديمقراطية بعينه ان
أطاحت بكل العقبات التي تقف في سبيلها ، ثم الاشتراكية كأساس يوحدهم
عواطف الناس ، فليس هناك كبير ولا صغير ولا غنى ولا فقير .. كل يشعر
بالعدالة والمساواة ، وبحقه في الحياة في أمته ، هذه هي الضمانات الحقيقية
لتجعل كل فرد في هذه الأمة يشعر بوجوده وكيانه ، ويشعر بتفاعله مع
هذا المجتمع ليحقق مبدأ الكفاية والعدل . مبدأ الكفاية بزيادة الانتاج في كل
مرفق من المرافق ، ثم يتحدث بعد ذلك عن التطبيق الاشتراكي ثم الوحدة
العربية .. وأخيرا يتكلم عن السياسة الخارجية .

والبعد الأول في سياستنا الخارجية : أننا نحارب الاستعمار ، وهو أحد
مبادئ الثورة الستة ، لأنه العقبة الكتود التي تقف في سبيل البناء .. ثم
يقرر الميثاق أننا نؤمن بوحدة عربية ثم يبين الميثاق أننا نعمل من أجل جامعة
افريقية ، ثم من أجل تضامن اسويى افريقي ، ثم تجمع من أجل السلام ،
ثم نؤمن برباط روي وثيق يشدنا الى العالم الاسلامي ، ثم نؤمن بميثاق
المتحدة ، وأخيرا التعاون العالي من أجل الرخاء .

هذا التلخيص انما اوردت أن أبين به أننا اذا اردنا أن نتعلم الميثاق فيجب
أن نبسّط للفكر العادي في كل مكان ، حتى يمكن لكل واحد منا أن يكون داعية
في مجالسه .. فأننا حينما ننظر نظرة شاملة الى الاسلام نجد أن الاسلام
قوة ومثانة .. « ان هذا الدين متين فلوغل فيه برفق ، أن الثبت لا أرضا قطع
ولا ظهرا ابقى » ..

وكذلك الميثاق .. لا يمكن أن نتعرف على كل ما فيه في يوم وليلة ونحن
على باب الدخول في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ولكن المطلوب منا في هذه
المرحلة أن نتذكر ونحن ندعو الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، أن الدعوة الى
الاسلام في أول الأمر لم تكن تتطلب من الناس أن يفقهوا كل ما في القرآن بما
فيه من اعجاز وبما فيه من عمق ، لا يمكن أن يصل اليه الا ذوو العلم وذوو
الكفاية والمتفردون لهذا الأمر . بل أكثر من هذا أقول : انه لم يكن المسلم يطالب
في ذلك الوقت إلا بأن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

هذه هي المقومات الأولى التي كان يطالب بها المسلم حينما ينضم الى
صفوف الاحرار اعلنا لهذا الشعار الخالد واعلانا لانه أصبح متحررا من غايته ،
وانه أصبح متحررا في فكره ، متحررا في عقيدته ، متحررا في ماله ، وبذلك
يمكن لهذا الفكر التحرر أن يكون مستقبلا ومرسلا ، وأن يكون اثره ناصع
البياض قويا .

واليوم ونحن في مجال التطبيق الاشتراكي العربي ، نرى أولئك الذين
يتقدمون لهذا الاتحاد يسيرون وفق مبدأ يربطهم بميثاق العمل الوطني ، الذي

يعبر عنه بالفكر الذى يسر على هداة ، والعمل الذى نعوهم بتنعمده . والهدف الذى نتجه اليه . ومجموعة المبادئ التى تربطنا فى تصرفاتنا ، التى يمكننا فى انتهائه من اقامة الاسراكية العربية السليمة ، التى نمر بها كمثل ناجح ، نكون فى القرب العاجل المنار الذى نشع ، والقوة الفعالة التى تنجذب اليها العالم العربى فى كل افطاره ، وليس من سك فى أن الرجعية فى كل مكان بحسب حسابا كبيرا لهذا الاتحاد الاستراكى ، الذى أصبح تنعبدا حيا لهذه المبادئ التى اعتنقناها فى المناف ، والتى نمكن أن نجعل من بلادنا العاعده الوطيدة التى تسعى اليها كل لاجئ ، والتى تسعى اليها كذلك ، الاحرار فى كل الوطن العربى . وبوم يسمر كل عربى أنه فى بلده وأنه فى وطنه الذى جزاه الاستعمار ، وإن هذا البلد أو هذا الوطن قطعه من العالم العربى ممثله فى اتحاد استراكى عربى ، يؤمن بالهدف ، ويؤمن بالمبدأ ، ويؤمن بالفكره . . بومها بحقق الصورة التى تنسمر بأن المسقبل لن يكون الا لها ، وسوف لا يكون للرجعية فى هذه الحالة مجال تعمل فيه ، ولا أقدام يعف عليها ولن نقدها فى ذلك أن سنسجد بالقرب دون السرق .

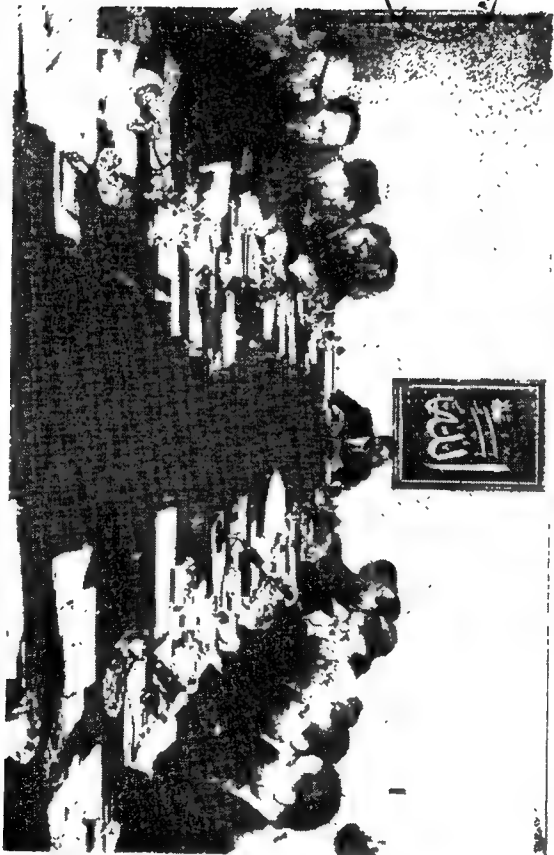
واننا فى هذا المكان وفى رحاب الازهر وفى هذه الأنام التى نسميها عام ١٩٦٣ ، والتى نعيش فيها الأمة العربية مع أحداث عظام يتفاعل فيها كل فطر من افطارها ، وكل فرد من أفرادها . نرى أنه حينما قامت معركة اليمن كيف تفاعلت معها كل الأقطار التى تحب الحرية ، وكيف تفاعلت معها أيضا هذه الرجعية التى لا تحب الحرية ، والتى لا تحب أن نفوم بوره نعرف طرسها .

**ان الحرية المتطلعة لا تقف عند حد . . واليوم ونحن نكون الا
الاشتراكى العربى يتبادر الى الخاطر سؤال هو : هل لهذا التنظيم الشعبى
السياسى علاقه بالاسلام ؟**

**وجوابى على هذا السؤال : ان الاسلام قد وضع احكم تنظيم سياسى
بناه على قواعد نفردت بالاصالة والبساطة والاستمرار . . اما الاصالة فان كل
احكام الاسلام فى ذلك كانت جديدة نابعة من السماء . وهناك كسر من الداس
بسهرهم الجدد ويخطف أبصارهم البريق فندفعون اليه بكل حواسهم وهم
لا يشعرون أنهم يسيرون فى الطريق المسدود ، لأن الصورة قد بهرتهم فلم
ياخذوا بالاصل فيما اعتزموا القيام به من أعمال . . وهذا نحن فى
الجمهورية العربية المتحدة نرجع بالامور الى اصولها فنعتز باننا جزء من العالم
العربى ، وباننا عرب ، وباننا نؤمن برباط روحى وثيق يشدنا الى العالم
الاسلامى كما نص الميثاق . . وكان فرضا علينا ونحن نضع اللبسات الاولى
للاتحاد الاشتراكى العربى ان تعود الى الاصل ولا نلتف الى الصورة ونحن نقبم
هذا البناء على هدى من العروبة والاسلام .**

مجلس العلماء

مجلس العلماء



أما البساطة فى البناء فقد أوضحها الإسلام فى مجموعة من القواعد التى تؤدى دائماً الى الترابط فى العلاقات وفى أسلوب الحياة وفى التصرف الخلقى الانسانى .. أننا نرى المسلم الذى يصلى بنسب بسيط يربطه بربه ويصله بخالقه ، يجعل من هذه الصلاة ببساطتها فى الأداء مجالاً للامتناع عن كل شر ، والعمل على مرضاة ربه فى كل عمل .. هذه الصورة من البساطة إنما تعبر عن مفهوم الإسلام الحقيقى حينما يقول « اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون » أسلوب منفرد بسيط فى أدائه لا يحتاج الى أجهزة ولا يحتاج الى رقابة ولا يحتاج الى تحكم ، ولكنه الضمير الحى الذى يتكون من هذه المبادئ البسيطة .

وأما الذاتية وهو الأمر الثالث بعد الأصالة والبساطة فليس كالإسلام أسلوب فى أعداد الفرد الذى يشعر بمسئوليته .. مسئوليته عن الرسالة ، فليست الرسالة من مسئوليات محمد - صلى الله عليه وسلم - وحده ، ولكنها مسئولية مستمرة يحملها كل من حمل الرسالة ، وهذا يضيف الى هذا المبدأ ، مبدأ الاستمرار . ولو أردنا أن نترجم قواعد التنظيم فى القرآن ترجمة أصيلة ونضمها الى واقع التنظيم السياسى فى الإسلام ، فإننا نجد لها مجسمة فى سورة الحجرات .. لقد حوت هذه السورة الكريمة سلسلة من القواعد الأساسية للتنظيم ، ومجموعة من الأوامر والتصرفات التى تحكم علاقات القيادة بالقيادة وتقدم للمثل الذى يعتبر أصلح مقياس وأقوى أساس لبناء التنظيم السياسى الأفضل ، والخطاب فى هذه السورة موجه للمؤمنين فهم وحدهم الذين يستطيعون البناء .. بناء الأمة القوية المتحدة « يا أيها الذين آمنوا لا تقسموا بين يلى الله ورسوله » أى لا تتقدموا بقول أو عمل بغير إذن من الله ورسوله اجلالاً للخالق واحتراماً للقائد « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحيط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ، ان الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ، ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ، ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيراً لهم والله غفور رحيم » تحديد صريح واضح لعلاقة الأفراد بالقائد لا يمكن تناوله بأى نوع من التمييز الطبقي ، فقد وصف الله القائد هنا بأنه رءوف رحيم على خلق عظيم ، ولكنها مقتضيات التنظيم التى تشكل قيام البناء على أساس سليم « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين ، واعلموا أن فيكم رسول الله لو طيعكم فى كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه فى قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون » « انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم » « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيراً منهم »

» ياأبا الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا يحسبوا ولا يقتب بعضكم بعضا يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه » .

اننى أردت أن أسنرسل فى سرد هذه الآيات لكى سبين من الصورة الى بوطيها لنا أنه فى مجال التنظيم السياسى انما يريد الله - عزوجل - أن يجعل من المؤمنين فى علاقاتهم بعضهم لبعض معندين بالرسول الكريم العائد العظم صلوات الله وسلامه عليه ، هذه الصورة التى تدل على هذه العلاقات وما لها من أهميه قد تستطيع أن تحفظ فى يوم من الأيام وقد تعطينا أفضل الأفكار ، ثم ينقصنا المؤمنون الذين يؤمنون بهذه الأفكار ، وبذلك لا نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة ، ثم نجد الأفكار ونجد المؤمنين ، ثم ننسب أنه ننقصهم مجموعة الروابط والعلاقات التى تجعل منهم قوة جماهيرية متحركة فى المجال العمل فى التطبيق

ان وجود هذه الروابط هو الذى يجعل المجتمع كله كتلة مترامصة يمكنها أن تنتهى الى الهدف وتصل الى الغرض بكل قوة وكل تناسق . وانى لأذكر هذا الحديث الذى يبين أن المؤمنين فى توادهم وتراحهم وتعاطفهم كالجسد الواحد ، فان هذا الجسد حينما يتحرك كتلة واحدة ، وبقوة واحدة نحو فكرة واحدة وهدف واحد ثم تحده فى تصرفاته مبادئ واحدة فلا يبلهها المجتمع من أن ينجز المعجزات ويؤدى العمل المطلوب منه ، ولكن لو كانت مجموعة العلاقات التى تربطهم ببعض ضعيفة ركيكة فلا يمكن لهذا المجتمع أن تقوم له قائمة ، ولذلك فان الله - عز وجل - حينما ينبه فى هذه السورة الى مجموعة العلاقات الخلقية التى تربط بين القائد وبين الأفراد والجماعات وتلك الاخلاقيات التى يجب أن تربطها فى مجال العمل انما تحدد ذلك الأسلوب الذى يجعل الترابط حقيقة واقعة .

ان الاسنعمار لم يتمكن من المسلمين على الاطلاق الا حينما كانت هذه العلاقات بين الأفراد والجماعات وبين المسلمين فى كل بلاد الأرض مفككة ، والا حينما تفاضوا وتناسوا وتساهلوا وامتسلما فى كل هذه المعانى البسيطة التى تربط بين المسلم والمسلم فى فكره وعقيدته ، فى خلقه وتصرفه ، ان هذه الاخلاقيات لم تأت فى سورة أخرى كسورة النور مثلا ولكنها جاءت هنا فى مجال التنظيم السياسى لكى تجعل من الأمة الاسلامية قوة متماسكة مترابطة تربطهم الاخلاقيات التى هى أساس التنظيم السياسى ، حتى لا يكون هناك تجسس ولا ظن بلاثم ولا سخرية فرد من فرد ، كل هذه المعانى هى التى تفسد العلاقات بين الناس ، واذا فسدت العلاقات بين الناس ، بين أى مجموعة من الناس لابد لهذه المجموعة أن تتفكك ويتمكن منها العدو وكل من يريد أن يتحكم فيها . . . واذا أردنا أن نستعيد مرة أخرى هذا البناء السياسى على أساس من القوة الحقة ، فعلينا فى هذه المرحلة التى نجتازها فى بناء الاتحاد الاشتراكي العربى أن نضع نصب أعيننا بكل قوة وكل اصرار تركيز هذه المعانى الخلقية

قبل كل شيء حتى يقوم هذا البناء منعاولا مناصا متفححا يستشعر بالمسئولية العامة فى علاقته بين نفسه وبين أفرادله ، ثم بعد ذلك بين هؤلاءالذين ينصرون أنهم مؤمنون وهم بعيدون عن الايمان « قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان فى قلوبكم »

أما مواصفات المؤمنين فهم أولئك الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون •• تعريف واضح •• ايمان بالله ، وايمان بالفكرة ، ايمان بالرسول ، ايمان بالفائد ، ثم لم يرتابوا أى لم يرددوا أو يشككوا لأنهم بلغوا درجة اليقين ، قابوا بكر الصديق - رضى الله عنه - كذب عندما تحدثوا معه عن المراج ولكنه عاد فقال انه الحق ، وانه الصديق عندما قالوا له ان ذلك قد حدث لرسول الله وانه هو الذى حدث به ، وذلك دليل على درجة ماوصل اليه أبو بكر من الايمان واليقين، فقد كان عليه وهو يحكم عقله فى المنظور الذى امامه وبطبايح الأمور ان يكتب ولكن ليقينه بالقيادة وثقه بها قال انه حتى مادام الرسول قد فاه وتحدث به •• عبر أن الايمان وحده لايكفى لأن الاسلام لايعترف بالايمان المجرد من العمل، فاسلوب العمل بالنسبة للمؤمن بمنزل فى قوله سبحانه « •• وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله » •

هذه هو المحك الطبيعى لمعرفة مدى الايمان اننا لانقوم اليوم بتشكيل الاتحاد الاشتراكى ولنبدأ مباشرة بالتعرف على المؤمنين به ، انما يكفينا أن الناس تتقدم لهذا الاتحاد ، ثم نترك الستين بعد ذلك هى التى تجعل المرء يعرف فى نفسه الايمان وأن يللمسه بالمحك الفعل فى مجال العمل •• وليس من شك فى أنه فى هذه المرحلة التى مررنا بها فى عشر السنوات ظهر أناس كثيرون على درجة كبيرة من الايمان بوطنهم ، والايمان بالمادى ، والايمان بالمثل وكانت صورهم واضحة لايمكن أن تفب عن بالنا ، حدث ذلك فى معركة ١٩٥٦ وكان فى مراحل التطور التى كسيناها من سنة ١٩٥٢ حتى الآن ، غير أن الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يقوم على أكتاف كل من يؤمن بالميناق كفكرة - كم كترابط مجموع الناس المؤمنين تبين لنا الأسلوب الواضح فى العمل ودليله • لقد فصلنا عن الحضارة التى نادى بها الاسلام والمبادئ التى وضعتها ، مسافات طويلة من الزمن ، ورغم هذا فقد كانت هناك ومضات براقة تمر فى الناريح ولا زلنا نهتدى بقبسها حتى الآن •• كما حدث فى أيام عمر بن عبد العزيز ••

نخرج من هذا كله أنه لابد من أن يساند العقيدة العمل ، كما أن العمل لايمكن أن يكتب له نجاح بدون عقيدة •

أيها الأخوة :

مرة أخرى أشكر إدارة الأزهر والقائمين بالعمل الذين تفضلوا وأقاموا هذا البرنامج الثقافي على دعوتهم لي لهذا الافتتاح ، كما أشكر جميع الذين حضروا ، وأرجو أن نوفق جميعا في أداء هذه الرسالة على هدى من اللهوسنة رسوله لتتمكن جميعا متكاتفين متعاونين من أن نمل راية الحق وأن نؤمن بالاشتراكية المؤمنة طريقا الى العمل لكي نرتفع بهذا الميثاق كممثل للفكر الذي أمكن أن نحصل عليه في مجال التجربة خلال عشر السنوات الماضية ، ودليلا على العمل في عشر السنوات القادمة لاقامة هذا الصرح العالي من الفكر المتحرر لبناء الفرد المتحرر من أجل مجتمع أفضل .

« والسلام عليكم ورحمة الله »

نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد :

ممارسة الحرية

محمد صنين هيكل

التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال هو : الحرية
أو بمعنى أدق هو : ممارسة الحرية .

والتجربة الضخمة التى نعيش فيها الآن ، ترتفع نوائجها - محليا وعربيا -
بمدى النجاح الذى نستطيع احرازه فى ممارسة الحرية .

وبغير فرصة كاملة ، وحقيقية للحرية ، فان تجربتنا تقف فى منتصف
الطريق ، ولا تقوى على بلوغ غايتها .

بغير هذه الفرصة الكاملة والحقيقية للحرية ، يتحول الميثاق فى أيدينا
من خطة عمل ثورية واضحة وحاسمة ، ليصبح - على أحسن الفروض - نصا
أدبيا وفنيا رائعا ، يستحق غلافا فائرا مذهبا ، ومكانا عاليا على رف
مكتبة .

وتتحول أفكار الميثاق ومبادئه الى أحلام حلوة يرسمها عقلنا الباطن ونحن
نيام بالليل، ويقصر وعينا عن إدراكها فى يقظة النهار .

وتتحول عبارات الميثاق وشعاراته الى الحان خافتة ، نتسلى بها صغيرا
وسط الفراغ والسكون ، وتعجز عن أن تكون نشيدا نردده على وقع خطوات
الحياة ذاتها .

لكن الفرصة الكاملة ، والحقيقية للحرية ، هى وحدها التى تجعل الميثاق
خطة ، ويقظة ، ونشيدا للحياة .

ان المرحلة القادمة من النضال هذه المرحلة التى يتطلع اليها الميثاق ، هى
تطور هام وحيوى لرحلة سبقت .

لقد كان يمكن أن نصف المرحلة الثورية التى بدأت يوم ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٢ بأنها كانت مرحلة الثورة للشعب .

وبعد الميثاق فان وصفا جديدا يمكن أن يلحق بالوصف السابق
ويعبر عن المرحلة القادمة بأنها مرحلة : الثورة بالشعب .

رعى الواقع أن الوصف النائي ، اسطراد تاريخي للموصف الأو وتتمه
أصله له

- أى أن الوصف النائي لايسقط الوصف الأول ، وانما يستبقيه بجانبه .
- نوره للشعب .
- وبورة بالشعب .

في فترة الثورة للشعب ، كان الجزء الأكبر من المسئولية واقعا على
الطلائع الثورية التي تصدت للقميص الحاسم منذ ليلة ٢٣ يوليو وبعد هذه
الليلة .

في تلك الفترة كانت هذه الطلائع تعرض للخطوط الـ
المصال الوطني ، وهي خطوط رسمتها آلام الشعب وآماله خلال معاناته
الطويلة للقهر والاستغلال .

وكانت هذه الطلائع تستطيع أن تتصرف باسم الشعب ومصالحه ، وانه
من تعبيرها عن ارادته ، حتى دون رجوع اليه .

من ناحيه أخرى فلفد كان الرجوع الى الشعب بالطريقة العليبدية شبه
مجبلة لأن عوامل القهر والاستغلال كانت فادرة في تلك الظروف على
تحويل ارادته .

في ذلك كلا . كانت الطلائع سعدم وكان الشعب بمجموعه نبيها .
لعد كانت هذه الطلائع تسير في الخطوط العريضة التي رسمها من قبل
آلام الشعب وآماله ، وكان تعبيرها عن صميره لا بحاح الى سؤال .

ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلفد كات هناك فيسود على اراده
الشعب بقى منها بعد هذه الخطوات كلها قيد الاستغلال الطبقي .

ولقد كان الحل الحاسم للقضاء على هذا الاستغلال الطبقي ، هو في رأيي
ختام مرحلة الثورة للشعب .

كان ذلك في يوليو سنة ١٩٦١ ، وبقرارات يوليو المجيدة التي أنهت
سبطرة الطبقة الواحدة التي كانت تحنكر ثروة الوطن - أر معظمها - وتحكم
عن ذلك الطريق أو على الأقل تتحكم .

ان الطليعة الثورية ، أقامت هذه المرة أيضا على اصمدار فواين بو
المجيدة دون أن تسفني الشعب مقديا وتسأله ، هل هو يريد احتكار الطبقة
الواحدة لثروته ، وتحكمها بالتالي في مقدراته ، أم هو يريد مجتمعا يركز
على الكفاه والعدل ؟

مرة أخرى لم تكن الطليعة في حاجة الى استفتاء الشعب .
كانت ارادته واضحة .

في فترة الثورة للشعب حطمت الطليعة النورية عرش الملك وأسقطت حكم أسريه ، دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله هل يريد ؟
لم تكن في حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

في فترة الثورة للشعب كرست الطليعة النورية جهدها لنجعل حياة فئات الإحلال في قاعدة قناة السويس مستحيلة دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله هل هو مستعد لتحمل التكاليف ؟
ولم تكن في حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب قادت الطليعة النورية عملية كشف مؤامرة الاستعمار لايفاء المنطقة العربية تحت يده بفرض حلف بغداد عليها دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمواجهة مطامع الدول الكبرى في السيطرة على مقدراته .. بطريقة حاسمة مبرأة عن المساومات ؟
ولم تكن في حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب . أقدمت الطليعة النورية على كسر احتكار السلاح الذي كان يستهدف إبقاء الحق العربي ذليلا تحت رحمة البطش الاستعماري ، دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمجابهة النتائج والاحتمالات .

ولم تكن في حاجة الى أن تسأله .. كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب ، راحت الطليعة تسنعد لبناء السد العالي تحقيقا ورمزا لاصرارها على مغالبة التخلف ، فلما أقيمت في وجهها العراقيل دون بناء السد ، أعلنت تأميم قناة السويس ليكون دخلها في خدمة البناء ، ولما ووجهت بانداز القتال المسلح رفضت الانذار ونادت بحمل السلاح وتقدمت الى خطوط النار ، كل ذلك دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو

على استعداد للحرب حتى النصر ومن أجل التقدم ، أم هو يرضى بالاستسلام ويقبل التخلف ؟

ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

ولقد كانت الحرية فى مرحلة الثورة للشعب مطلبا .

والحرية فى مرحلة الثورة بالشعب أساسا .

لأنه بدون ممارسة الحرية فعلا لا يستطيع الشعب أن يتحمل مسئوليته الكبرى .

ولست أقول مع القائلين أن الحرية تحتاج الى ضمانات ، على الأقل ليس ذلك رأى .

أن الحرية حين تطلب ضمانات لنفسها فإنها فى حقيقة الأمر تقبل بوضع قيود على حركتها .

فإن الذى يعطى الضمان هو الذى يقرر حدوده .

أن ضمانات الحرية تطلب فى حالتين :

• إما فى مواجهة احتلال دخيل ، يريد منه الذين قبلوا بوجوده أن يرسم له الأطار الذى يتحركون فيه دون أن يصطدموا به .

• وإما فى مواجهة طبقية تسلم لها الغالبية أو تستسلم أمامها وترضى بامتيازاتها المحتكرة وتريد تعرف حدودها فيما وراء هذه الاميازات .

وليس ذلك حالنا الآن .

أن الحاكم فى وطننا الآن لا يملك إعطاء ضمانات للحرية لأنه ليس سلطة خفيفة على الجماهير ، وليس طبقة تسود فوق مجموعها .

أن هذه الخطوة الأخيرة والهامة ، من خطوات مرحلة الثورة للشعب ، استكملت هدفين فى وقت واحد .

• أتمت الزحف على جميع الخطوط العريضة للنضال الوطنى .

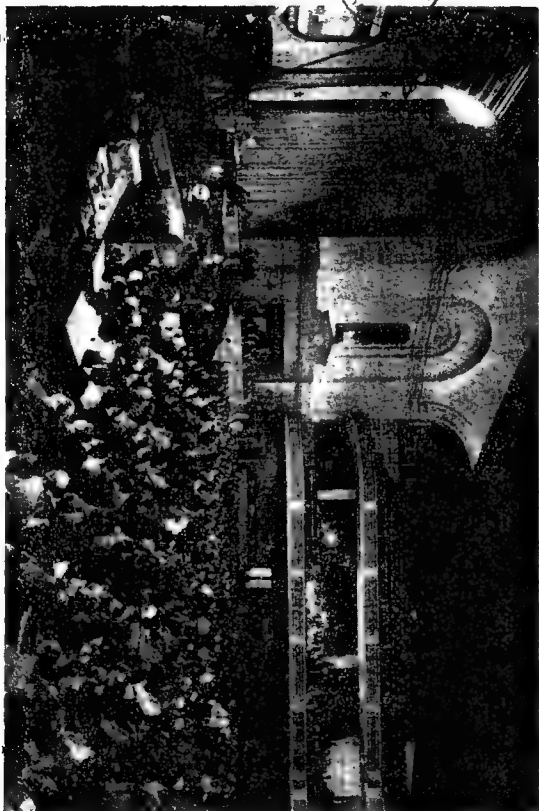
• أزال جميع العقبات التى كانت تعترض طريق الإرادة الشعبية وفى مقدمتها أو فى نهايتها :

— استغلال الطبقة الواحدة .

أن هذه الخطوة فى يوليو سنة ١٩٦١ فتحت الباب للمرحلة الجديدة من الثورة :

ثورة بالشعب

في مؤتمر الوطن العربي الذي عقد في القاهرة في ١٩٥٥



ان النضال الوطنى فى هذه المرحلة يواجه آفاقا جديدة .

آفاقا لم يكن قد استكشفها بعد .

كانت الخطوات السابقة من النضال تشغله عن التفكير فى تفاصيلها .

لقد كانت آفاقا راودت أحلامه ، لكنها كانت صورة نلوح عن بعد ولا تظهر فيها الخطوط محددة قاطعة .

ومن ناحية أخرى فان النضال الوطنى فى هذه المرحلة لا يستطيع ان يلقي العبء كله على الطليعة الثورية .

ان العمل الثورى فى هذه المرحلة يعتمد على كل فرد من افراد الشعب .

ان العمل الثورى فى هذه المرحلة ميسدان الحقوق ، والمصانع والجمعيات التعاونية ، والجامعات ، والمستشفيات ومراكز البحث العلمى .

ان العمل الثورى فى هذه المرة يتحرك من فكر كل انسان فرد ، ومن قلبه ، ومن ضميره .

وليس معنى ذلك أن هذه المرحلة لا تحتاج الى قيادة ثورية ، وانما معناه أن مسئولية القاعدة الجماهيرية ، ليست هى مجرد الاندفاع ، وراء القيادة وتأييدها ، وانما لابد لهذا الاندفاع من أن يكون عملا خلاقا ومبدعا .

هكذا .

فى مرحلة الثورة للشعب ، كان الجزء الاكبر من المسئولية على الطليعة الثورية وكان الشعب ورامها .

وفى مرحلة الثورة بالشعب ، فان الجزء الاكبر من المسئولية على القاعدة الجماهيرية ولا تستطيع القيادة أن تقدم الا اذا كانت القاعدة قد تولت فتح الطريق بتحقيق أهداف العمل الوطنى فى كل مركز من مراكزه .

كانت اذن بورة للشعب وهى الآن تستكمل تطورها التاريخى لنضيف الى هذه البداية ضمانا أكيدا للاستمرار بأن تصبح فى نفس الوقت ثورة بالشعب .

وهذا هو معنى الميثاق

بل هذا هو معنى صدوره فى هذا الوقت بالذات ، انه يربط البداية والاستمرار معا ويجعلهما : ثورة للشعب وبالشعب .

هل معنى ذلك أننى أقول ان الحرية لم تعد فى حاجة الى شئ يكفل لها تأثيرها العظيم فى حركة المجتمع ؟

أقول :

— لا . . . ان الحرية فى حاجة الى شئ . . . لكن هذا الشئ ليس هو « الضمان » .

ان الحرية فى حاجة الى « الممارسة » وليست فى حاجة الى « ضمان »
فممارسة الحرية وحدها هى ما نحتاجه الآن .

الممارسة هى الحل الوحيد لمشكلة الحرية ، وفى تصورى أن العقبان التى
تعرض طريقها ليست أخطارا تريد إعبالها بفدر ما هى رواسب ما زالت باقية
على طريق الممارسة .

والممارسة تستطيع وتقدر أن تنفض هذه الرواسب ... ونفسل آبارها
من هنا فإن التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال
وهو الحرية ، أو ممارسة الحرية ، يتركز الآن فى سؤال واحد :

— كيف يمكن أن ننفض « الرواسب » التى ما زالت باقية على طريق
ممارسة الحرية ؟

وأظن أن غيرى كثيرين ، كانوا مثلى خلال الشهور الأخيرة الماضية يتابعون
تجربة ممارسة الحرية خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ،
ثم بعدها طوال فترة انعقاد هذا المؤتمر وهى ما تزال مستمرة حتى الآن .

لقد كنت وراء التجربة يوما بيوم ٠٠ عيني عليها ، وأذننى معها ، وعقل
يتابعها بقدر ما يمي ويستوعب .

ولقد خرجت بنتائج عديدة ، لا أدري أيها فيه الصواب ، وأيها فيه
الخطأ ، لكننى أعرضها كما توصلت إليها تاركا الحكم لغيرى .

أولا

لقد خرجت ، بأن سلطة الحكم ليس فى يدها وحدها أن تزيل الرواسب
من طريق ممارسة الحرية ، بل أن سلطة الشعب هى التى تملك فى يدها
هذه القدرة .

ولقد يكون هنا أو هناك مسئول يضيق بالنقد ذرعا ، خصوصا بعد مرحلة
كانت فيها النورة للشعب ، ومن ثم قد يتصور أى مسئول هنا أو هناك — من
تأثير مرحلة سابقة — أنه أدري من الشعب بارادته .

لكن الشعب يستطيع تقويم هذا التصور الخاطيء ورده إلى مكانه الصحيح ،
خصوصا حينما تستقر الحقيقة الجديدة فى أمر السلطة فى ذهن كل منا .

هذه الحقيقة هى أن التناقض بين الشعب والسلطة قد زال بالطبيعة .

أن السلطة لم تعد سلطة احتلال ، ولم تعد سلطة طبقة ، وبالتالي فإنها لم
تعد تملك من سند ألا تمثيلها للشعب ذاته .

وما من جدال فى أن هذه الحقيقة الجديدة لا يمكن أن تستقر وترسخ بين يوم وليلة ، لكن ذلك سوف يحدث دون جدال كنتيجة محققة لزوال التناقض .
وزوال التناقض بين الشعب وبين السلطة لا ينهى الأخطاء بطبيعة الحال ، لكن تقويم الخطأ لا يحتاج الى صراع شعبى ضد السلطة ، تريد هى إخضاعه ، ويسعى هو لاسقاطها ، كما هو الحال عندما كانت السلطة ممثلة لقوة احتلال او لسيطرة طبقة .

ان التجربة سوف تؤكد لكل منهما زوال هذا التناقض .
وبالتجربة سوف يتأكد الشعب ان سلطة الدولة مستمدة منه ، كما ان السلطة بدورها سوف تتأكد أنه ليست لها من غير القوة التى يعطيها الشعب .

ثانيا

لقد خرجت بأن كثيرين بيننا فى حاجة الى أن يقرأوا الميثاق ، ويعيدوا قراءته .

ان فيه طريقا جديدا الى التقدم ، الطريق الثالث - كما قلت .
طريق يعتمد فى التقدم المادى على مدخوراتنا الوطنية ، ولا يسرق مدخرات غيرنا من الشعوب .. كما حدث فى التجربة الرأسمالية .
طريق يعتمد على الانسان الفردالحى ، ولا يضحى به - حتى فترة مؤقتة - ويحوّله الى ترس فى عجلة الانتاج ... كما حدث فى التجربة الشيوعية .
وهو يعتبر أن العلم الحديث قادر على دفع التقدم بما يفنى عن الاستغلال ، استغلال المستعمرات ، أو استغلال الأجيال الحية والتضحية بها

ثم هو طريق يعتمد على الوحدة الوطنية داخل الوطن وفى مواجهة اخطار القوى الخارجية ، لكنها وحدة لا تجمد الصراع الطبقي ، وانما تحوله من صدام دموى الى تفاعل سلمى ديمقراطى ، وهى من أجل ذلك تستبعد الطبقة المستغلة التى تتصادم مصالحها تصادما كاملا مع حقوق الجماهير .

وليسست الوحدة الوطنية سيطرة طبقة

ثالثا

لقد خرجت بأنه لا بد لنا فى هذه المرحلة من اعادة التفكير فى أحكام كثيرة أصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكرى التى يبلورها الميثاق .

كان بيننا من يسمى أى داعية الى تغيير الأوضاع الاجتماعية شيوعيا .
وكان بيننا من يسمى أى مالك لقطعة أرض أو لمصنع أو لعفار .. اقطاعيا
ان هذه الأحكام المطلقة ، من مرحلة سبقت حدود الميثاق ، مسألة تحتاج
الى مراجعة !

ان بعض هذه الأحكام يطارد أفكارا لها قيمتها ، وبعضها الآخر يطارد
أفرادا لهم دورهم .

ونحن فى حاجة الى أفكار كثيرة .. والى ناس بغير عدد ! ..
ان قوى الشعب العاملة كلها تلتف من حول الفلاحين والعمال ، ولكن
الفلاحين والعمال ليسوا فوق غيرهم من قوى الشعب العاملة .

انهم ركيزة الوحدة الوطنية الجديدة ، ومن حولهم بقية القوى .
ليست ديكتاتورية البروليتاريا تجربتنا واما ديمقراطيه كل الشعب هى
التجربة ولا بد أن تكون الصورة واضحة .
واى ضباب عليها يجب الرؤيا .. والحرية لا تحب الظلام .. ولا الظلال !

رابعاً

أمد خرجت بأن الشعارات المحفوظة ، حتى تلك التى تحيى كلمه « الحرية »
ضمن الفاظها ، تستطيع فى بعض الأحيان أن تكون عائقا يعرقل ممارسته
الحرية .

ان مفهوم الحرية ليس مفهوما جامدا . ولا يمكن حبسه فى شعارات
محفوظة من تجارب سابقة .

لقد أحدث الانسان ثورة اقتصادية حين اخترع النفود ، وسكها وسيلة
للتبادل المادى ، لكن التبادل الفكرى أمره يختلف ، وهو لا يستطيع أن ينسج
أثره الخلاق بواسطة شعارات مسكوكة فى قوالب كالنفود ، حتى ولو كانت
كلمة الحرية منقوشة على جانبها .

لقد خرجت بأنه يتعين على كل من يريد أن يستمتع بحق ابداء رايه ، أن
يكلف نفسه عناء التفكير فيما يريد أن يقول .

كذلك فان الكلمة يجب أن تكون تعبيرا عن رأى قائلها ، وليست انسياقا
مع تيار غالب ، أو استجداء لرد فعل مستجيب .

مشترك التسبيح في الكورس الوطني بالبحر الأحمر



ان الكلمة ليست غاية فى حد ذاتها وانما الكلمة تعبير عن فكرة...رداء لها أو وعاء ، ان الكذب ليس هو العدو الطبيعى الوحيد للحقيقة ، وانما السطحية أعدى للحقيقة منه !

سادسا

لقد خرجت بأنه ليس من حق أحد أن يقف من غيره موقف المعلم ، وانما كل انسان فينا لديه تجربة تستحق أن تروى ، ولا بد لنا أن نفسح له المجال ليروبها بطريقته وبأسلوبه وبحفظ حقه المقدس فى الخطأ .
لقد اكتشفت فى المؤتمر أن هناك نوعين من اليسار التقدمى .
يسار فكرى ، ويسار طبيعى

اليسار الفكرى يمثل الرغبة فى التغيير ناتجة من التفكير وحده .
واليسار الطبيعى يمثل الرغبة فى التغيير ناتجة من مواجهة الواقع ومشكلاته
ولقد تمنيت لو أن اليسار الفكرى ، أصغى الى مايقوله اليسار الطبيعى ،
انه مشحون بطاقة ثورية خام . لم تدخلها الصناعة بعد ، وهى مورد غنى
لثروات هائلة من التجارب الانسانية .

سابعا

لقد خرجت بأن الأوهام لها سوق كبيرة مليئة بطلاب البيع والشراء .
ان عددا كبيرا من الذين تحدثوا - مثلا - عن الصحافة كانوا فى حديثهم تحت وهم أن الصحافة تحكمها الرقابة .
وقلائل كانوا على استعداد لأن يصدقوا أن الصحف ، ومنذ زمان طويل لم يعد عليها رقيب .

بل ان هناك من يظنون أن ظهور رأى فى صحيفة ، أو خبر ، هو وحى من الدولة ، أو تعبير عن اتجاه .

وليس ذلك صحيحا .

ولو كان صحيحا لخلت الصحف على الأقل من كلام كثير مشوش يعلا صفحاتها ، وأخبار من غير أساس تطل من بين الأعمدة .

وليس ذلك أمر الصحف فحسب ، بل هو أمر الاذاعة أيضا .

وليته كانت لدينا الأجهزة القادرة على التوجيه الدقيق .

ولقد كنت أقول فى بعض الأحيان ، ان تأثيرنا على العالم العربى ، لا يحدث بسبب ما نقوله صحفنا واذاعاتنا ، وانما يحدث بالرغم مما نقوله
هذه الصحف والاذاعات .

من المبادئ الأساسية وحدها كل صدى يمس العالم العربي ويحركه معنا ، ومن عملنا تحقيقاً لهذه المبادئ ، بصرف النظر عن أسلوبنا في الدعو
لليها بعض الأحيان

هذه كلها ، وغبرها روا ٠٠ ومنها العوائق ٠٠ وليس من أى فيود
يد الى السؤال الذى جرننا الى هذا الاستطراد كله
- كيف يمكن أن تنفض « الرواسب » التى مازالت على طريق
ممارسته الحرية ؟

وأقول ببساطة :

- بممارسة الحرية !٠٠

ان حركة الممارسة ذاتها تقدر أن تنفض كل هذه الرواسب .
ونضيف الى شعار المرحلة السابقة من العمل النورى - وهو : «
للشعب » - تتمته الطبيعية وهى : « بورة بالشعب »

محمد عيسى

من وحي الميثاق الأمم والجماعات بين الأمل والعمل فضيلة الشيخ محمد محمد المرفى

إن الميثاق الذى لعمه الرئيس الوفق جمال عبد الناصر ، الى ش
الجمهورية العربية المتحدة ، هو فى ذاته حدث عظيم فى تاريخ الأفكار والنظم
الحكيمة والسياسات الإصلاحية الهادفة ، ذلك بأنه درس لما فات تستخلص
منه العبرة ، وتخطيط لما هو آت ترجى معه الثمرة ، ووذن بين ههنا وذلك
لامكانياتنا التى نستطيع بها أن نخوض غمرات الحياة فى هذا العالم الذى لم
يعد فيه مكان للمتخلفين ، أو الضعفاء ، أو المتوردين .

انه يرسم لنا الطريق الى مستقبلنا على هدى التاريخ البعيد منا والقريب ،
الذى مرت بنا حقبه ، وتقلبنا فى أطواره المتتابعة بين مده وجزره ، وحنوه
ومره ، وفى هدى واقعنا الذى نلمسه ونشده ونحيا فيه ، ويريد منا أن
نسير الى هذا المستقبل أقسواء مزودين بالايمان برنا ، والثقة بانفسنا ،
والاعتماد على سعبنا وأعمالنا وثمرات جهودنا ، لاعلى مجرد أقوالنا وآمالنا .

ولعل من حسن التوافق ، ومما ينبغي أن نطمئن اليه قلب المؤمن أن هذا
الاسلوب ، فى اصلاح الشعوب ، هو الاسلوب الذى يتمشى مع ما أرشدنا اليه
القرآن الكريم فى بيان أهداف التشريع الإسلامى ، اذ يقول :

« يريد الله ليعين لكم ، ويهديكم سنن الدين من قبلكم ، ويتوب عليكم ،
والله عليم حكيم ، والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد الذين يتبعون الشهوات
أن تميلوا ميلا عظيما » .

الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة النساء .

فاله تعالى يقرر فى هاتين الآيتين أنه يريد أن يهذى عباده سنن التاريخ
ويقرب لهم أحوال من كانوا قبلهم فى الماضى القريب والبعيد ، ليعلموها
ويستفيدوا منها ، ويريد أن يخط لهم مستقبلا جديدا يتوب عليهم فيه ويظهرهم
مما كان عليه سلفهم فى الجاهلية ، بينما يريد أهل الشهوات والأهواء أن
يخرجهم عن الصراط المستقيم ، وأن يميلوا بهم عن سمة الفطرة ميلا عظيما .

والواقع أنه ما من مجتمع إنسانى الا وفيه صوتان متقابلان يناديان :
صوت الفضيلة والحق ، وصوت الرذيلة والباطل ، صوت الإصلاح والخير ،

وصوت الافساد والشر ، صوت التماصك والاعتصام ، وصوت الانهيار والانحلال .

عالمه تعالى يعرف عباده بأنه هو الذى يريد أن يظهرهم وينوب عليهم من أوضاع الماضى البقيض ، وأنه فى سبيل ذلك يبين لهم ستن السارح ، وسرع لهم فى حاصرهم ما به يصلحون ويسعدون ، أما الدعوة الأخرى وهى دعوه أعداء الله الذين يربدون السطل والمربط وأن يحمل ميزان العدل والصلاح ميلا عظيما ، فتفسد الأمور وتضطرب المجمعات ، وتسودها عوامل السوء . وتتغلغل فيها مظاهر السوء .

واذن فهذا هو نهجنا ، وهذا ما يرشدنا اليه كتاب ربنا .

وانى كلما ازددت فى هذا الميثاق نظرا ، ازددت له فهما وادراكا ، وازداد عندى وصوحا وجلاء ، ورأيت فيه ألوانا من الاتجاهات والمبادئ تملأنى مع ديننا الحنيف ، وتتمق وما له من مناهج فى مختلف نواحي الحياة .

وفى هذه الصفحات أريد أن أضرب المثل ببعض فقرات جاءت فى ثنايا الباب الثامن منه ، ربما حيل الى القارئ أنها ليست بذات صلة من قريب أو من بعيد ، بالتوجيهات الإسلامية ، وإنما هى تتحدث عن أساليب توجيهى حديث فى سياسه الشعوب والمجتمعات ، مأخوذ من دواية روح الاجتماع .

واما أضرب المثل بهذه المقربات ، لأبين أنها - وإن لم بيد فى الظاهر أى ارتباط بينها وبين التوجيهات الدينية - هى من صميم الإسلام . ومن أوصح مناهجه فى سياسة الشعوب والمجتمعات .

وهذه المقربات أربع ، وهذا نصها كما جاء فى الميثاق :

« ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل » .

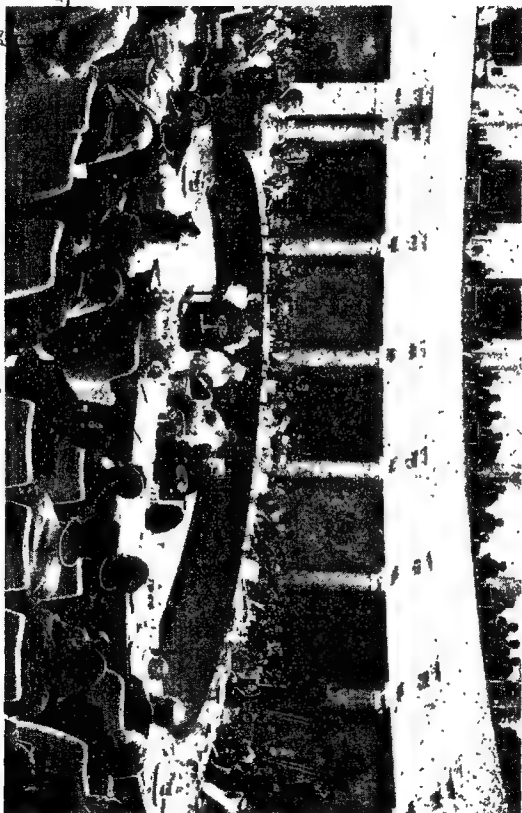
« ان التفسير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الأزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة » .

« ان مجرد التفسير النورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يتحقق أحلام المرجوة من النضال ، لكنه من الأزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الأحلام » .

« وليس من حق فى هذه المرحلة أن تخدع الجماهير بالكلى ، وإنما تقتضى الأمارة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لأمالها » .



الريس يلى خطابه فى مطار بنجراد



هذه هي الفقرات الأربع التي أقصدها ، والتي أحاول في هذه الصفحات أن أدرس موضوعها من توجيهات الإسلام :

لقد أصابت هذه الفقرات كبد الحقيقة ، فإن الشعوب إذا استغرقت في الآمال ، واستسلمت إلى المني والأحلام ، كان ذلك بمثابة تخدير لها ، وتوقيف عن العمل ، وتضييق عن السعي والجهد في الحياة ومكابدة ألوان الصسماب والتضحيات .

أنها تتصور آمالها سهلة المنال ، قريبة التحقق ، لا تحتاج منها إلى نضال أو كفاح ، فما الذي يبعثها إذن إلى الكد والعمل والكفاح المرير ؟

وينتهي الأمر بعد مرور فترة طالت أو قصرت بأن يفيق الغائمون ، ويتنبه الغافلون ، فيكتشفوا أنهم كانوا في سكرتهم يعمهون ، وإن الذي رآوه قريباً ، وعقدوا عليه آمالهم ، لم يتحقق لهم ، وهنا تكون النكسة ، ويكون اليأس وانهمار الروح المنوى ، ثم الفضل الأربع .

والإسلام يجمع للناس بين الأمل والعمل ، ويرشدهم إلى أنهما توأمان شقيقان يجب ألا يفرد أحدهما عن الآخر ، لأنه لا صلاح للناس إلا بهما ، ولا استقامة للحياة إلا إذا اجتمعا وتعاونوا .

فإذا وجد الأمل بدون العمل ، كان العجز والاستهانة والتراخي ، وإذا وجد العمل بدون الأمل ، كان اليأس والإحساس بالتسخير وثقل الحياة ، ثم كانت تبعاً لذلك قلة الانتاج ، وضعف الثمرات .

إن الأمل سلاح ذو حدين : إذا استعملته لتقوى به على عملك ، وتسير به في طريقك ، كان لك ، وإذا كان قصارك منه أن تتلهى به ، وتستغرق في خياله ، كان عليك . .

إن الاسترسال مع الآمال مضیعة ، وإنما مثلها في نظر العقلاء ، كمثل الدواء يؤخذ بمقدار ، فإن أفرطت فيه انقلب إلى داء عضال .

إن الله تعالى يقول عن الكافرين : « ذرهم ياكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل فسوف يعلمون » .

الآية ٣ من سورة الحجر .

فيصورهم في صورة اللاهين بالآمال عن الأعمال ، والمستغرقين بالخيال عن الحقائق ، وأن قصارهم وأعظم ما يشغلهم ، إنما هو أن ياكلوا ويتمتعوا ، وإن ذلك سوف يفضي بهم إلى أن يصطلموا اصطلاماً هائلاً بالواقع الذي ناموا عنه ، وبالمصير الذي لم يحسبوا له حساباً ، ويؤمنون أنهم كانوا عن هذا غافلين ، ولا يجديهم هذا العلم شيئاً ، فإنه علم بعدى دبرى قد فات أوانه ، وأفلتت فرصته .

واللهاء في الإسلام هو من باب الأمل والرجاء في الله ، ولكنه في الواقع توجيه ودعوة إلى العمل .

ان الذي يدعو ربه بلسانه ملحا في الدعاء ، دون أن يعمل ما يستحق به
اجابة الدعاء ، لا يستجاب له .

فالله تعالى يقول : « **واذا سألك عبادى عني فاني قريب ، أجب دعوة
الداع اذا دعان ، فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون** » (الأية ١٨٦ من سورة البقرة .

ونفهم من ذلك أنه لم يجعل قربه من الداعي سببا في ذاته الى الاجابة
وتحقق الآمال ، ولكن جعل الى جانب ذلك الاستجابة لله بالعمل والأخذ
بالأسباب ، فجمع بذلك بين الأمل والعمل .

**والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ان الرجل ليمد يديه الى
السماء : يارب ، يارب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ،
وغلى بالحرام ، فأتى يستجاب لذلك » .**

واذن فالدعاء وان كان آملا ورجاء في الله الذي هو اكرم الأكرمين ،
لا يمكن أن يؤتى ثمراته الا بالعمل الصالح ، والاستجابة الى الله فيما يأمر به
وينهى عنه .

والتوكل على الله : انه أيضا أمل في الله ، ولكنه يجب أن يكون مقرونا
بالعمل ، أو مسبوقا به .

واذا كان هناك ميذا يقول : « **اعن نفسك يعنيك الله** » فان القرآن يقول :

« **فإذا عزم فتوكل على الله** » .

فيجعل العزم أولا ، والتوكل ثانيا ، ولا يسكس .

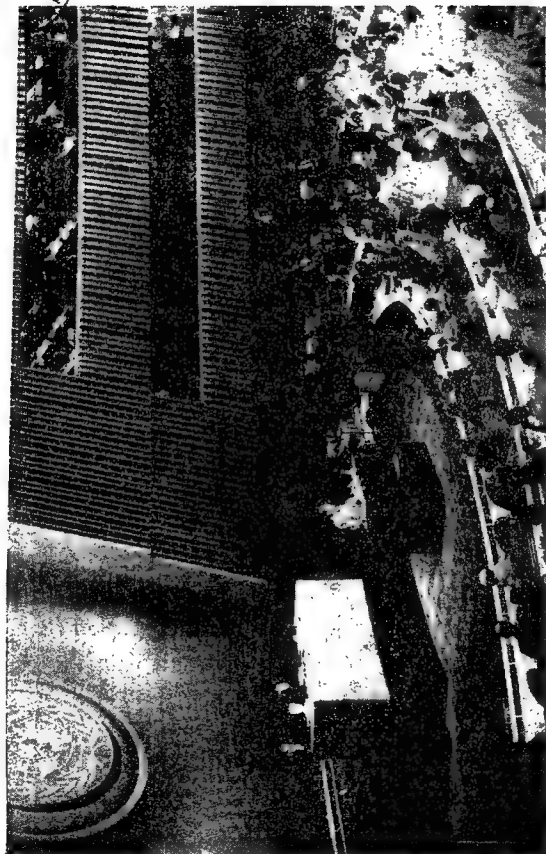
أو يجعل العزم شرطا وسابقا ، والتوكل مشروطا ولاحقا فلا توكل الا
بالعزيمة ، والعزيمة أولى الخطوات الإيجابية للعمل .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول لصاحب الناقة : « **اعقلها وتوكل** »
فيأمره أولا بأخذ الأسباب ، وثانيا بالتوكل .

واذن فالتوكل أمل ، كما أن الدعاء أمل ، ولكنه لا يكفي وحده ، بل
يجب أن تقدم بين يديه بالعمل الذي يؤخذ من « **اعقلها** » ومن « **فإذا عزم** »
ثم ان « **فإذا عزم** » انما هي مرحلة يسبقها كثير من مراحل الاعساد
السليم ، وهي كلها من قبيل الأعمال التمهيدية التي تؤدي الى الوصول الى
أحسن النتائج .

بيان ذلك : ان الله تعالى يقول لنبيه الكريم : « **فيما رحمة من الله لنت
لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك ، فاعف عنهم . واستغفر
لهم ، وشاورهم في الأمر ، فإذا عزم فتوكل على الله ، ان الله يحب
المتوكلين** » .

الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .



رسول السلام يخطب في هيئة الأمم

فرحة الرسول بهم من شأنها أن تربط بينه وبينهم برباط الحب والاخلاص والتناصح الصادق - فهذه مرحلة .

ونزعه - صلى الله عليه وسلم - عن الغفظة والفظظة ، مرحلة أخرى ، لأنه لا يكفي أن تكون رحيماً القلب ، ولكن يجب أن تظهر آثار تلك الرحمة في لينك وحسن معاملتك وبعك عن كل ما هو قسوة وغلظة .

وهكذا أثبت الله - تعالى - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - خلق الرحمة ونفى عنه الغفظة والفظظة ، وأعلمنا أنه استحق بهذا وذاك ، أن يكون قائداً محنكاً ، ورئيساً محبوباً يتجمع حوله الناس .

ثم ذكر النتيجة التي تتراد من هذا الخلق السلوكي المثالي العالي ، فقال : « فاعف عنهم » ، أى تجاوز عما عسى أن يفرط منهم « واستغفر لهم » أى لا تكف بعفوك انت ، ولكن اطلب من الله أن يعفو عنهم ويغفر لهم « وشاورهم فى الأمر » ليعلموا أن روحك إنما هى روح الباحث عن المصلحة المسنيرة فى سبيل الوصول إليها بآراء أصحابه .

هذا هو البرنامج العملى الخلقى ، جاء تمهيداً وبياناً لحال الرسول ، ثم قيل له بعده « فإذا عزمتم فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين »

وهكذا جاء « التوكل » الذى هو مظهر الأمل والرجاء بعد تمهيدات متتابعة من بيان الأخلاق والسلوك والعمل الإيجابى والعزم المصمم .

وودع الله رسوله الكريم ألا يفرق زواجه فى الأمل ، إذ رسول : « ياأبا النبی کل لأزواجک ان کنتن تردن الحیة الدنیا وزینتها ، فتعالین ، أسمعکن وأسرحکن سراحاً جمیلاً ، وان کنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ، فان الله اعد للمحسنات منکن أجراً عظیماً »

الآینان ٢٨ ، ٢٩ من سررة الأحزاب .

وما أعظم هذا الدرس ، وما أجل المعلم فيه والمعلم . انه بیان واضح لان حياة الرسول ليست حياة نعيم وزينة وترف ، ولا يمكن أن يلتبس ذلك فى كنفه ، ولا أن يكون بيت من بيوتهم مصدراً له ، ويجدر بمن كانت من الزوجات مريدة لهذا اللون من الزينة ومتاع الحياة الدنيا ، أن تتقدم الى الرسول برغبتها هذه لكي سيلها حق المتعة الذى شرعه الله للزوجات حين يطلقن ، ثم يسرحها سراحاً جميلاً ، فلعلها تجد كنفها آخر تتمتع فيه بما تريد ، وسعد فى ظلها السعادة التى تشهدها ، أما من تريد الله ورسوله والدار الآخرة ، فلا بد أن تعلم انها إنما تختار الصبر على لأواء الحياة فى ظل هذا الرسول الداعى الى ربه ، المجاهد فى سبيل دعوته ، الذى لم يتخذها ، ولن ينخسها أبداً ، وسيلة الى غرض من أغراض الدنيا ومتاعها الفانى ، وحينئذ لا تفكر فى جزاء دنيوى ولا متاع عاجل ، فانما جزاؤها عند الله ، ان صدقت فى نيتها ، وأحسننت فى عملها « فان الله اعد للمحسنات منکن أجراً عظیماً » ..

فهنأ نجد بختيارا بين الترف ، والشظف ، يعلنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - الى نساءه جميعا على سواء ، فلا مخادعة ، ولا اغراق فى الأمل ، ولا حرص حتى على أن يظل الأمر مغطى خفيا لتذهب فيه نفوسهن كل مذهب ، كلا . . . ولذلك قلن جميعا : نختار الله ورسوله والدار الآخرة ، اى نختار الصبر والجهد والتخلى عن متاع الدنيا وزينتها ، وهما أعظم ما نهوى إليه أفئدة النساء *

وفى السيرة النبوية موقف من أعظم المواقف فى هذا الشأن الذى يعتبر من الحنكة السياسية فى الطراز الأول ، والذى ينبى أن نساس به الشعوب والجماعات *

ذلك هو موقف العباس بن عبادة الخزرجى :

فانه لما هم قومه الخزرج فى بيعة « العقبة » الكبرى ، بمبايعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - قام العباس بن عبادة قائلا :

« يامشر الخزرج : اطمعون علام تباعون هلا الرجل ؟ انكم تباعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس ، فان كنتم ترون انكم اذا نهكت أموالكم مصيبة ، واشرافكم قتلا ، اسلمتموه فمن الآن فدعوه ، فهو والله - ان فعلتم - خزى الدنيا والآخرة ، وان كنتم ترون انكم وافون له بما دعوتوه اليه على نهكة الأموال ، وقتل الأشراف ، فخذوه فهو والله خير الدنيا والآخرة . . »

فأجاب القوم : انا نأخذة على ما يصيب أموالنا ، وبفنى أشرافنا ، فمالنا يا رسول الله ان نحن وفينا بذلك ؟ قال : الجنة *

ومدوا أيديهم الى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فسيط يده فباعوه

وهكذا لم يرد العباس - رضى الله عنه - أن يكون قومه فى غفلة عما هم عليه مقبلون من الجهاد والعمل والتضحية فى سبيل المبدأ الذى آمنوا به ، ولم يتركهم لما عسى أن يكون قد راودهم فى شأن هذه البيعة من أمل فى سلطان أو علو أو غنى ، ولكنه أعلنهم بالصعاب التى سيقدمون عليها ، وبالتضحية التى قد لا تقف عند حد الأموال يصابون فيها ، بل تتعدى ذلك الى نفوس أشرافهم وزعمائهم تحصد حصدا ، فاذا كانوا على ذلك راضين بالعهد والميثاق والبيعة فليقدموا أنفسهم والا فليتنسحبوا من الآن *

وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الحديث بين القوم فآقره ، ولم يزجر العباس عنه ، لانه وافق خلقه فى الوضوح ، وما علمه ربه من مبايعة الناس على أساس من الصراحة والبيان *

وتلك هى السياسة التى جعلت من بيعة العقبة الكبرى أول نصر إيجابى ظهر به المسلمون فى المعنى ، وجعلت من هذه البيعة مفتاحا للدولة الإسلامية التى قامت بعد ذلك بقليل فى المدينة ، بل جعلت لهذه البيعة حقا فى عنق كل مسلم الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين *

وإذا كان لنا بعد هذا أن نستعرض بعض أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلماء أمته في هذا الشأن ، فأتنا :

✽ نرى النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول :

« الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى » .

فقد وصف العاملين المحاسبين لأنفسهم الذين لا يركسون إلى بريق الآمال ، ولا تخدعهم زخارف المني ، بأنهم هم أهل الكياسة والعقل والحلق ، أما الذين يتبعون أهواء نفوسهم ويكتفون بما يراودهم من الآماء والأحلام فأولئك هم المعجزة الحقى الذين لا يفلحون .

واذن فالرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يرضى أن ينتشر في المجتمع هذا الخلق الويليل ، وهو خلق التعلق بأهداب الأمل على غير أساس من الجهد والعمل .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

« ما أظال عبد الأمل ، إلا أساه العمل » .

قال القرطبي : صدق الحسن ، فالأمل يكسل عن العمل ، ويورث التراخي والتواني ، ويعقب التشاغل والتفاس ، ويخلد إلى الأرض ، ويميل إلى الهوى وهو أمر قد شوهد بالعيان ، فلا يحتاج إلى بيان ، ولا يطلب صاحبه ببرهان ، كما أن قصر الأمل - أى القصد فيه - يبيث على العمل ، ويحيل إلى المبادرة ، ويحث على المسابقة .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

فالرزق لا يأتي بمجرد الأمل والتوكل ، ولكن لابد من العمل والتحرك .

ويقول عمر بن الخطاب « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم أرزقني ، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

وسئل بعض العلماء عن قول عمر « لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم

كما يرزق الطير ، تفدو خماساً وتروح بطاناً » .

اليس هذا القول يدل على أن الرزق غير محتاج إلى السعي ، بل إلى صدق التوكل ؟ ، فأجاب : انظر إلى قوله عن الطير « تفدو » و « تروح » فإنه لم يقل : لرزقكم كما يرزق الطير تنام في أعشاشها ، وتنكمش عن السعي والطلب ، ولكن قال تفدو خماساً ، وتروح بطاناً ، فوزقها إنما جاء من الفدى والرواح بإذن الله .

وتلك هي سنة الله في خلقه .

محمد محمد المديني

لقد أنصف الميثاق المرأة

الدكتورة سهيل القلماوي

لسبب هناك فقرة من الميثاق أثارَت النقاس حولها والحديث عنها مثل هذه الفقرة التي سوت بين المرأة والرجل حيب يقول :

تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة » .

والمأمل لو صبح هذه الفقرة في الميثاق لا بخالجه الشك في أن هذه المساواة في حدود مارسسه النسخ ، بل مارسسه الحياة نفسها للمرأة من دور هام ، لا بد لها من أن يؤدبه أولا وعلى خسر وجه قبل أن ن فكر في أداء أى دور آخر في الحياة . ان هذه الفقرة سببها مبانرة الفقرة الخاصة « بأن الطفولة هي صانعة المستقبل وأن من واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح » .

ونأى بعدها مباشرة الفقرة الخاصة « بأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني ، محددة لتسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطني » .

واذن فالمساواة بالرجل لا يعصد بها الا ان نعتك عن المرأة الاعلال الى كبلتها سنين طويلة فنصبح حرة حرية الرجل في أن نتحرك لنشارك بمعنى وإيجابية في صنع الحياة . واذن فصنع الحياة هو الهدف من حياة الافراد . أو اسنمرار الحياة والرفى بها هو غاية الانسان . وهذه العملية تحتاج الى المشاركة والمشاركة لا بد من أن تكون فيها الشريكان كلاهما حرا في حركه ليكون عمله ايجابيا عميق التأثير .

الله نسرله باجهال .. جروت الراه .. وقتت من نياها
اهدى السيدات في المؤتمر الوطني بهنك من اعماليا امراا بالجهيل



ومع كل هذا الوضوح فى الفقرة فلقد كثر النقاش • وارتجت بعض الأوساط الجامدة حييسة الهواء المخنوق بالمساواة ، وتساءلت ماذا يراد بهذا؟ أمساواة فى الميراث ؟ وصل السخف الى القول •• أمساواة فى الزواج والتعدد ؟ الى آخر ما هنالك من هراء •

ولكن المتأمل الواعى لهذا القول فى الميثاق أحس أن الميثاق كله روح واحد وأنه يهدف الى غاية واحدة ، انه يريد لأبناء الأمة جميعا أن يشاركوا ، كل فى حقله ، وفى ميدانه ، فى بناء الأمة بناء قويا متينا • ولكى يكون هذا البنيان قويا لابد من حرية الحركة •• حرية الحركة للعامل والفلاح والمرأة الحرة لكل فئة حرمت من هذه الحرية لسبب أو لآخر • ان الميثاق كله يحارب الاستغلال ويحارب كل العوائق التى تعوق دون العدل فى الفرص المتاحة للجميع ليعمل كل بما هياه الله له من مواهب وكفايات •

وعلى ذلك فلقد أشفق النضال الوطنى منذ أول لحظاته أن يضع جهـد المرأة أو الفلاح أو العامل فى الحرب والمطالبة بالحقوق والسعى وراء الانصاف والعدل ، ولذلك •• فلقد منح المرأة كل الحقوق ، والفلاح كل الحقوق ، والعامل كل الحقوق •• ولكل منها بعد ذلك وقد تفتحت له الآفاق أن يعمل ويعمل ليصل الى حقوق أكثر ورخاء أعم وسعادة أكبر •

ان طريق الجهاد وطريق العمل وطريق الحياة لا تقف فيه عقبات فى معذور المجتمع أن يزيلها بمجرد تغيير النظرة القديمة بنظرة جديدة متحررة وانما العقبات اذا وجدت فانها يجب ألا تكون من صنع البشر ، ويجب أن تتكاتف الجهود المخلصة لتذليلها • وعلى ذلك فطريق الثورة اذن لا يمكن أن تكون فيه عقبات لامعنى لها ، عقبات أوجدتها عقليات رجعية قديمة وأصبح المقسل الجديد لا يستسيغ وجودها •

ان المرأة ، الأم ، لا يمكن أن تنشئ أولادها على الحرية وهى مستعبدة ، ولا يمكن أن تربي جيلا متفتحا للحياة وهى تحبس ان الحياة مغلقة فى وجهها ، ولا يمكن أن تنشئ جيلا يعرف الجهاد وقيمة النضال وهى مدللة منعمة •

ان المرأة التى لم تمارس المسئولية ولم تعرف ماذا يجرى فى الحياة من حولها لا يمكن أن تخرج للمجتمع جيلا يحمل المسئوليات الثقالة ، ويعرف عن الحياه مالايد أن يعرف ليشق طريقه الصعب الوعر الى مايريد لنفسه ولأمنه ••

واذا كانت المرأة العربية لم تعرف العنف فى مطالبتها بحقوقها ، واذا كانت المرأة العربية قد ولجت باب العلم وعن طريقه أخذت تحرر أول ماتحررت فما زاك الا لأن الاسلام ، برغم تعطيل المجتمع لكثير من نصوصه فى شأنها ، عصمها من الأحوال التى قاستها المرأة الغربية قبل أن تنال حقوقها •

ان المرأة الغربية التي كانت تعمل ولا حق لها في ملينعما كسب لانه ليس لها ملكه خاصه ولا دمه ماليه منفصله . والغريبه التي تائب سام العذاب ولا يستطيع أن يطلب لعينها الطلاق من روج سرس سكير يصربها وبسبى . معاملتها ، بل قد يبيعها كما تباع الاماء ، ان هذه الغريبه كان عندها الحق كل الحق أن نحوص ما يسمى في تاريخ المرأة الغربية بحرب التحرير . . بحرب المرأة . .

ولكن المرأة العربية كفل لها الاسلام حق الملكية والميراث والذمة الماليه المنفصلة . . **واباح لها طلب الطلاق اذا اسيئت معاملتها وكفل لها الشرع الحنيف به .** ذلك لنى زوجها حسن المعاملة والتفقه الخ . . هذه المرأة لم تستتر الى حسد أن تقوم بحرب ولكنها بمجرد أن علمت نارت على حجاب سخيف لا يفهما ولا يعصهما من الزلل اذا لم يكن لها من خلفها ما يعصم ، ثم نارت لحقها في أن نعمل بم نارت لحقها في أن يكون لها في مستقبل أمنها وحاضرها رأى كما كان لكافة الرجال ، ثم نارت للمطالبه بان تسترك في اداره سياسه أمنها اسوة بالرج

ان المرأة اليوم لا يمكن أن تعيش حبيسة جدران بيت مهما يكن فيه من سبل الاتصال بالحياة الخارجية ، انها محتاجة الى أن تعمل على تغيير وجهه الحياة في بيتها المحليه أولا ثم في وطنها الصغير ، ثم في وطنها الكبير كله . انه اذا فسدت أمور مدرسة ابنها لا يمكن أن تؤدي مهمه الأمومة في البيت كما يجب وعلى ذلك لابد من أن تسارك في أن تسير المدرسه على خير مايرام في أداء مهمتها . انه اذا فسدت أمور مستشفى الحي حجب تعالج أسرتها كلها عائب هي في البيت من ذلك أشد المعاناة ، واذا فلابد من أن تشارك في كل ما من شأنه أن يجعل المستشفى الذي تعالج فيه زوجها وأبنائها يؤدي للجميع الخدمة الصحية على خير وجه وكذلك الأمر في شأن المساكن وكيف تكون . وفي شأن التموين وأسعار الحاجيات الاستهلاكية كلها ، بل في شأن المواصلات والشوارع ، وكل ما حولها مما تقوم به الدولة باسم الشعب . ان المرأة هي عماد الاسرة والاسرة هي أولى خلايا الشعب . لقد كانت الحياة فيما مضى نمنح للمرأة أن تبقى في بيتها لأن كل حاجيات البيت وخدماته كانت تؤدي مة وفه ملابس تصنع داخله ، مواد التموينية تأتي في صورها الأولية من الخارج ثم تصنع منها الخبز وكل شيء داخل البيت . . العلاج في السب بل التعليم أيضا في البيت . . أما اليوم فكل هذا يؤدي على نطاق واسع وللجميع خارج البيت . فكيف اذن يمكن للمرأة أن تحجب عن الحياة وأن تغل حركتها في عصرنا الحديث ثم يطلب لها أن تكون أما مؤدبة لوظيفة الام الحديثة .

أما مسئولية الشعب نساء ورجالا نحو الأجيال القادمة . مسئة لبه في أن يسلم الحياة على صورة أفضل مما استلمها لحل حديد يكون فرصة في

الحياة الأفضل فرصا أكبر وأوفى ، فانه ما من أحد ينكر أن العبء ثقيل بحيث
اننا نحتاج فعلا الى كل يد لأن تعمل فوق طاقتها ، لنحبر على سنين التخلف
ونلحق الركب ركب الحضارة بأسرع ما يمكن .

ان المرأة تعمل بالفعل وتستعمل ويزداد عدد العاملات حتى يصل الى نصف
العاملين ، ذلك ان سنة الحياة تفرض نفسها على كل شيء والام التي تفرغ من
مهام الومتها لايمكن ان تقف مشلولة اليدين لأن الحياة النافقة الجديدة
لايمكن أن تستسيغ شللا في أى عضو من أعضاء جسم الحياة .

لذلك عندما نص الميثاق على ضرورة المساواة وعلى ضرورة ان تسقط
الأغلال لم يقل لأن ذلك هو العدل وانما أكد ان ذلك هو الطريق الوحيد لأن
تشارك المرأة بعمق وبإيجابية في صنع الحياة .

ان مساواة المرأة بالرجل في الأجر والعمل من صميم تعاليم الاسلام
" فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عمل منكم من ذكرى أو أنثى بعضهم من

ولقد أكد الميثاق هذا المعنى بأن أكد المساواة وهدفها الى صنع الحياة
بعمق وبإيجابية .

وبعد فهل معنى هذا أن هذه المساواة ستتم بين يوم وليلة . حقا أن
الثورة قد وعدت وأوفت بالوعد فجعلت منا النائية والوزيرة والمشاركة في كل
المحالات وفي كل الأعمال تقريبا ، ولكن هل هذا هو كل شيء ؟ كلا انه العنوان
انه البداية ، أما الكتاب كله ، أما التسيج كله فانه جهود وجهود ستصب
أعواما طويلا حتى يكتب صفحات الكتاب وتلتحم لحمة التسيج وسداه .

فإذا تأريخ أمتنا هو صنع جيل متحرر بأسره ، جيل لايعرف الأغلال ولا
انتمل في الحركة ولا الظلم ولا الاستغلال . جيل حرر القلاح والعامل كما
حرر المرأة ليقوم الجميع كل بدوره الفعال في النضال العربي الجبار .

سيرة القامادع

الميثاق وإذابة القوارق بين الطبقات

الدكتور محمد علال

في هذا الشهر يتحرك قادة الرأي فينا في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، للتوعية القومية عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الثورة الناضجة التي تجنيها امتنا المكافحة من الشجرة الطيبة التي غرست منذ عشر سنوات ونصف سنة في أرضنا الخصبة . وقد كان ميلاد الاتحاد الاشتراكي العربي في أحضان الميثاق الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٢ وهو الميثاق الذي أعلن فيه الرئيس : « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحرس على قيم الديمقراطية السليمة » .

وهذا الميثاق الوطني هو أعظم وثيقة إنسانية عرفها التاريخ . وإننا ندرك قيمته عندما نقارنه بما سبقه من الوثائق التي أعلنت حقوق الشعوب فيما سبق . فالمعهد الأعظم الذي حصل عليه الشعب الإنجليزي من الملك جون سنة ١٢١٥ دفع الشعب ثمننا له كفاحا طويلا مع الحكام ، واستخلصه منهم استخلاصا بالارواح والآنفس ، وهو مع ذلك لم يتجاوز منح حقوق سياسية محدودة ، من غير أن يعرض لحقوق اقتصادية أو اجتماعية .

وأعلان حقوق الإنسان في فرنسا سنة ١٧٨٩ لم تحصل عليه فرنسا الا في خضم من الدماء التي فاضت بها شوارعها . وهو مع ذلك لم يمس الحياة الاقتصادية ، ولم يحقق العدالة الاجتماعية ، فضلا عن جحوده وعدم تطبيقه الا في الحدود التي تلائم المصلحة الاستعمارية المظلمة . وأعلان حقوق الإنسان في الامم المتحدة منذ نحو عشرة أعوام انما جاء على اثر حرب عالمية حصلت ملايين الأنفس ودمرت مئات المدن ، وكلفت العالم أموالا كانت تكفي لمنح كل من على الكرة الأرضية حياة كريمة ، ومع ذلك فما زالت هذه الوثيقة

فى معظم البلاد التى تضمها الأمم المتحدة مجرد حبر على ورق ، يتحداها
الظلم الفادح ، وتسخر بها التفرقة العنصرية .

أما ميثاقنا الوطنى فقد جاء ثمرة لتفكير طويل ، وإيمان عميق ، وتخطيط
علمى يستهدف خلق مجتمع جديد قائم على الكفاية والعدل . والمتبع لكتاب
« فلسفة الثورة » الذى كتبه الرئيس جمال عبد الناصر غداة الثورة ،
ولخطبه وتصريحاته منذ قاد سفينة أمنا ، يجد بذور هذا الميثاق واضحة
المعالم فى كل ما كتب أو نطق به الرئيس .

وحسبى فى هذه المقالة أن أبين الصلة القوية بين هذا الميثاق والمبادئ
الستة التى أعلنها الرئيس منذ فجر الثورة .

فلقد أعلن الرئيس أن الثورة قامت لتحقيق مبادئ ستة ، هى :

القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الاحتكار
وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة جيش وطنى قوى ، واللمة حياة
ديمقراطية سليمة .

وفى هذا يقول الميثاق : « أن هذا الشعب المعلم راح أولا : يطور المبادئ
الستة ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومى ،
تأثرا به وتأثرا فيه ، نحو برنامج تفصيل يفتح طريق الثورة الى أهدافها
اللامتناهية . ثم أن هذا الشعب المعلم راح ثانيا : يلقن طلابه الثورية اسرار
آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمجعها مع
كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله » .

ومن أهم ما استهدفته هذه المبادئ الستة ، التى هى الدعائم الأولى
للميثاق ، اذابة الفوارق بين الطبقات ، لكى تتحقق بذلك العدالة الاجتماعية
التي هى أساس مجتمعنا الاشتراكى الجديد . بل أن اذابة الفوارق بين
الطبقات هى الإصلاح الجذرى فى المجتمع ، للقضاء على نظام الطبقات الذى
تخلف فى مجتمعنا من رواسب الماضى . فالاستعمار كان يحمى نظام الطبقات
لأنه يعتمد على من كان يسميهم « أصحاب المصالح الحقيقية » فى الأمة .
وهؤلاء كانوا فى نظره هم أصحاب الضياع والنراء الذين كان يختار منهم من
يعتمد عليهم فى تأييد سلطانه وفرض سياسته ، بل أن الاستعمار كان يعتمد
الى خلق هذه الطبقة اذا لم توجد ، بتيسير الثراء لعماله ، لكى يشعروهم
بامتيازهم على سائر مواطنيهم ، وبأن هذا الامتياز هو هبة الاستعمار لهم ،
ونعمته عليهم ، فيزدادون بعدا عن أبناء وطنهم ، بازدياد قربهم من السلطة
الاستعمارية الحاكمة . فالبداى الأولى للثورة حين نادى بالقضاء على الاستعمار
وحين حقق هذا النداء بالجملة ، انما كان يعمل على اصلاح سياسى واجتماعى
واقتصادى يتناول حياة الأمة فى صميمها ، وهو القضاء على الفوارق
الطبقية .

واليثاق يعالج هذه النقطة في عدة مواضع ، فهو يقول متسلسلا : « ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لكي تضعهما في متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعما بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها . . ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية . والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها بالاستعمار ، او توقف تعاونها معه . ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعي - بصرف النظر عن المواجهات الخارجية المزيفة - ان نجد الوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية ، وفي ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطني ، لا تستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار في مصر ، بل انها في بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته وبإمره »

فالقضاء على الاستعمار اذن كان فضاء على طبقه الحكام وتابعيهم من المنتفعين والمتزلفين .

والمبدأ الثاني ، وهو القضاء على الاقطاع - تخطيط واضح لمجتمع جديد لاتمزه الفوارق الطبقة التي تقيم بينه الحواجز ، وتفرق كلمته ، وتتيح للمستعمر والمستغل اخضاعه ، بتسليط بعض طبقاته على بعض . وبذلك ضمن هذا المبدأ حق المساواة الحقيقية بين أبناء الوطن ، المساواة السياسية التي لا تتحقق الا على اساس المساواة الاجتماعية والاقتصادية . وقد تكفل الميثاق الوطني بنشر هذه النقطة الحيوية حين قال عن البرلمانات السابقة ، انى كان لها صورة الديمقراطية دون حقيقتها :

« ان الرجعية لم يكن يغيرها ان تفتح متنفسا للسلط الشعبى ، ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت كل الظروف اقليتها التي تمكن لدكتاتوريتها الطبقة ، وتحمي امتيازاتها . ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها ، واصبحت خديعة مفضلة للشعب »

وتحت هذه الظروف « أصبح حق التصويت في الريف اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة ، فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض ، او وافق مشيئته ، او يواجه تبعات العصيان ، ولولاها ان يطرد من الارض التي يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه »

والمبدأ الثالث الذي ينادى بالقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وجه طعنة قاتلة الى نظام الطبقات . فقد كان الاحتكار قوة اقتصادية رهيبه ، يسيطر على أرزاق الشعب ومقدراته . فقد جمعت فئة من الناس في قبضة يدها بعض الموارد الهامة لاقتصاديات البلاد ، واصبحت تملئ ارادتها في تسعيرها ، وعرضها ، وتوزيعها ، فابتزت ثروة الامة . وكدست

لنفسها أرصدتها المالية ، وبذلك اتسع نفوذها السيلسي ، فسيطرت على الحكم في مستوياته المختلفة : أنها حين تحكمت في المصالح الاقتصادية استطاعت أن تملأ الشكل السياسي للدولة بما يحقق خدمة مصالحها هي . وفي هذا يقول الميثاق الوطني :

« وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستقل . . كانت القوة الاقتصادية في مصر قبل الثورة في يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال للمستقل . أنه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب في تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع من غير موارد شعار أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية ولما كان الاقطاع ورأس المال للمستقل هما أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد وقتها ، فقد كان هذا الشعار أكثر من اعتساف الديمقراطية . . أن سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستقل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعياً وحتمياً من السيطرة على العمل السياسي فيه ، وعلى أشكاله ، وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير بالخدمة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم . أن الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن إلا دكتاتورية الرجعية » .

« أن فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التي تفضلت بها عليها الرجعية التحكمت ، حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومئة منه وتفضلاً ! أن البرلمان الذي أقامه هذا الدستور لم يكن حامياً لمصالح الشعب ، وإنما كان بالطبيعة حارساً للمصالح التي منحت هذا الدستور »

ولذلك كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستفصل من أن يأتي بأعدائه ، أو بمن يفرض ولائه لمصالحه . وهكذا تألفت البرلمانات ، وهكذا بحقت الأغليات ، وهكذا قامت الحكومات .

والمبدأ الرابع للمودة هو إقامة عدالة اجتماعية ، وهذه العدالة الاحتمالية لا يمكن أن تتحقق في مجتمع يسوده نظام الطبقات ، فينقسم إلى فئات متدرجة بترتيب في قمته الحطب والجاه والمال ، وينزوي في أسفلها الفلاح والعامل . لذلك كانت القوانين الاشتراكية ترجمة عملية لهذا المبدأ في إقامة العدالة الاجتماعية التي استهدفت اذابة الفوارق بين الطبقات ، ورفع مستوى المعيشة بين الكادحين من أبناء الشعب ، ومنحهم فرصاً حقيقية للاشتراك في تصريف شئونهم عن طريق القيادة الشعبية . أن العدالة الاجتماعية التي تتمثل في كل سطر من سطور الميثاق قد ضمنت لكل فرد الشعب الرعاية الصحية ، والتعليم ، والعمل ، والضمنان الاجتماعي في الشبكوخه

اما المبدأ الخامس للثورة ، وهو اقامة جيش وطنى قوى ، فهو السياج لكل اصلاح ، والدرع الواقية للوطن ومقومانه وقيمه من اغارة أى عدو عليه .

وفى المبدأ السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، تلتقى جميع المبادئ الثورية الاشتراكية ، يقول الميثاق :

« فمعق الوعي ، واصالة ارادة الثورة ، وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسما من الواقع ، وبالتجربة ، وتطلعا الى الامل ، معالم ديمقراطية الشعب ، ديمقراطية الشعب المسامل كله .. فالديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .. ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية ، حتى بمعناها الحرفى ، هى سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لايمكن تجاهله او انكاره ، وانما ينبغى أن يكون حله سليما فى إطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » .

اننا الآن فى مرحلة البناء الاجتماعى لامتنا ، وكل بناء متين لا يقوم الا بعد ازالة الانقاض ، وتسوية الأرض . وهذا هو مانتهض به الآن فى ثقة ودأب وايمان ، كما يقول السيد الرئيس فى الميثاق :

« ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التى لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لا يمكن انما يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن ان يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة . ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح اوسع الابواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالجمع كله من عصر الحرية الحقيقية » .

وبعد فهذه لمحة خاطفة من ناحية واحدة من نواحي هذا الميثاق الوطنى الذى امتنقنا مبادئه التى أصبحت نبراسا لنا فى حياتنا الجديدة . لقد انبثق الشعاع الاول لهذا النور فى فجر الثورة التى قادها رئيسنا ، وظل هذا الشعاع يتسع ويضيء ، ويمدد الظلم والظلمات ، حتى تمثل نجما وضاء فى الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس لأمته نبراسا هاديا فى سياستها وتخطيطها واضح المعالم أمامها ، وصرحا شامخا قائما على الايمان بالله وقدرته ، وعلى الايمان بالدين وقديسيته ، وعلى الايمان بالوطن وحرمته ، وعلى الايمان بالفرد وشخصيته ، وعلى الايمان بالعمل وكرامته ، وعلى الايمان بالاخاء وانسانيته ، وعلى الايمان بالسلام وصيانتها ، وعلى الايمان بالماضى وعظمته ، وعلى الايمان بالمستقبل ومسئوليته .

مهدي علام

المساواة والرجعية

الدكترة بنت الشاطئ

« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا »
القرآن كريم

« ان جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لمرقلة التقدم ، وذلك بالتمتع بتفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

الميثاق

لم تثر كلمة -من الميثاق - من الجدل والمناقشة مثل ما أثارته كلمته عن تقرير مساواة المرأة بالرجل ، ووجوب سقوط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة ، حتى تستطيع أن تشارك بعق وإيجابية في صنع الحياة .

وقد شاركت في هذه المناقشة ، بكلمتي التي ألقيتها في المؤتمر ، بمقالات وندوات ذات عدد ، وأرى الموضوع مع ذلك لم يستوف حقه من الوضوح والبيان ، بل لا يزال في حاجة الى دراسة متخصصة ، لم تكن تناح في مقالات مبثورة وندوات متفرقة ، يحكمها مجال محدود ، ووقت محسوب بالدقائق ..

ثم ان هذه المساواة ، لا تزال حتى اليوم موضع مارة ، والذين يمارون فيها يدعون انهم يتكلمون باسم الاسلام ، وهذه دعوى خطيرة ، يجب أن يحسم القول فيها بما لا يدع مجالا لشك أو ارتياب .

أقول هذا تحديدا لوجه تناولي للموضوع ، فانا لا أكتب اليوم ، وما كتبت من قبل ، لادافع عن المرأة ، أم البشرية ، وانما كتبت وأكتب ، دفاعا عن الدين الاسلامي الذي يتكلم المتكلمون باسمه ..

ر - - - - - ر - - - - - مسعفه لدى فروق وأجيال ، وأذا مصونا
أفدح من الواد الذى كان فى الجاهليه ..

وباسمه حرمت أجيال من أمهاسا ، جعهن الاسانى فى العلم الذى هو فى
شربعا فرضه على كل مسلم ومسلمة ..

ولا يبرى سىء ، ملعا يبرى فى أن ينسب الى الاسلام ما اعلم انه
برىء منه ..

لأى أكره أن سمع الدنيا فى عصر عزو الفضاء ، أن معركة السهور
والحجاب - بمعومه التركي لا الاسلامى عادت تشغل مصر التى شابت لها
ضروفا وبارنخا أن تكون طلبة قيادية للتعبود العربية والاسلامية ..

وأجزع كلما تملت وسائل الاعلام ، يدع فى أرجاء العالم الجديد ، اسما
هنا فى أرض النيل : مهد الحضارة وأم المدنية - عدنا نجادل فى مساواة المراه
بالرجل ، وفى خروجها للعمل ، وتحررها من « بايا الاغلال الى يعوق حركيا
حتى نستطيع أن سارك بمعنى واجابية فى صنع الحياه » .

كان مصر لم سوج « حسيبسون وكلوبابرة وسجرة الدر » قبل أن سمع
الدنا بحقوق النساء !

وكان ربما لم يسجد - مند كان - ملايين النساء هيا سافرات عاملات فى
حقول الوادى الاخضر !

وكان لم ننطلق أفواج الطلبة - من بنات مصر الحديثه - من
الحرم الى آفاق النور والوعى ، فيبهرن الدنا بما جعمن من معمره الطور

ويقولون الاسلام !

وأماهات المؤمنین وبنات الأئمة من الصحابة ، كن ملء الحياة وقد سجلن
اسماءهن فى أعز مكان من كتاب التاريخ الدينى والسياسى والأدبى للاسلام .

ومصر الاسلامية قد عرفت قبل مجئها بالقزو التركى ، سيدات فقيهاات
يتصدرن المجالس العلمية ، ويعترف لهن بالمشيخة فى علوم العربية والاسلام ،
فيجزن رجالا من اعلام المحدثين والفقهاء ..

وقد وعى تاريخ القرن التاسع الهجرى وحده ، أسماء بضع عسره سنده
منهن ، ذكرهن « حلال الدين السيوطى » فى كتابه « بغية الوعاة » وفهمهن

الرئيس جمال عبد الناصر عند تسليمه سلة التفاح لولده



LIBRARY

السيدة الفقيهة المحددة « أم محمد ، سارة » بنت شيخ الاسلام ، الامام
السيكي !!

ولقد قال الممارون في الأمر :

تقيد المساواة المنصوص عليها في الميثاق ، بحدود الشريعة الاسلامية .
وهو تقييد كان ينبغي أن يفيقنا منه ، أن الميثاق نص بصراحة ، على
التزامه بحجر الدين .

وأقول مع ذلك : تعالوا نحتكم الى كتاب الاسلام ، لنرى ما اذا كان قد
وضع حدودا لمساواة المرأة بالرجل ، فيما هو مفهوم من المساواة بمنطق العقل
وقانون الطبيعة ؟

ولا مفر لنا من هذا الاحتكام ، ما داموا يتكلمون عن حدود للمساواة في
الشريعة الاسلامية ، والله تعالى يقول :

« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن ناويلا » .

والآية من سورة النساء !

ومعها ، من سورة النساء كذلك ، قوله تعالى :

« ولو ردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه
منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » .

ولا أعلم أن في كتاب الله تفرقة بين المرأة والرجل فيما تتنازع فيه
ليس في القرآن كله ، لا تستوى المرأة والرجل ، وإنما الذي فيه أن
الرجال انفسهم ليسوا سواء ، كما أن النساء لسن سواء :

« فمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ، لا يستوون » .

السجدة : ١٨

« قل لا يستوى الخبيث والطيب ، ولو اعجبك كثرة الخبيث ، فاتقوا
الله يا أولى الابواب لعلكم تفلحون » .

المائدة : ١٠٠

« وما يستوى الاعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا
الحرور ، وما يستوى الاحياء ولا الاموات ان الله يسمع من يشاء وما انت
بسمع من في القبور » .

فاطر : ١٩ : ٢٢

س ر ي سون ويسون ويسون ، اما يسون اولو
الألباب » ..

الزمر : ٩

« وما يستوى الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا
السيء ، قليلا ما تذكرون »

غافر : ٥٨

« وضرب الله مثلا رجلين : أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على
مولاه أيضا يوجهه لا يات بخير ، هله يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على
صراط مستقيم » ؟

النحل : ٧٦

« أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام ، كمن آمن بالله واليوم
الآخر وجاهد على سبيل الله ؟ لا يستوون عند الله ، والله لا يهدي القوم
الضالين » .

التوبة : ١٩

والآيات كلها صريحة في أن مناه المساواة ، العلم والعمل ، والصلاح
والإيمان ، دون أن يكون للجنس - ذكرا أو انثى - ارتباط بها أو تعلق ، من
قريب أو بعيد .
ولا سبيل هنا الى تأول أو احتمال !

ونؤمن بقوله تعالى :

« الرجال قوامون على النساء » .

لكن لاعلى الإطلاق ، بل بالتقيد المنصوص عليه في الآية : « بما فضل الله
بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم » .

وليس بما هم رجال وبما هن نساء فحسب !

ونؤمن كذلك بقوله تعالى :

« وللرجال عليهن درجة » .

لكن ليست كذلك مطلقة بغير قيد ، وإنما هي مسبقة بالمساواة الصريحة
في الحقوق والواجبات :

« **ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم** » .

درجة يستقيم بها حال الأسرة ويستقر البيت ، دون أن يحق للرجل فيها ، أن يأخذ بها غرور العزة ، فيفوته ادراك الحكمة فيها « **والله عزيز حكيم** » .

ودون أن تنفي المساواة بين الرجل والمرأة على الإطلاق .

ولا احتج هنا بأن تفاوت درجات الرجال أنفسهم ، في العلم أو الرتبة أو المكانة ، لا يهدر مساواتهم في الحقوق الانسانية والشرعية والمدنية .

بل احتكم الى الله ، فاستقرى كتابه الكريم ، لأرى ما اذا كانت « درجة » امتيازًا خاصًا للرجل على المرأة ، وليست للرجل نفسه على الرجل ؟

الرسول ، عليهم السلام ، تتفاوت درجاتهم بنص الآية :

« **تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم درجات** » - البقرة : ٢٥٣

والصحابة ، رضى الله عنهم ، متفاوتو الدرجة ، بصريح قوله تعالى :

« **لا يستوى منكم من اتفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير** » - الحديد ١٠ .

والمؤمنون ، وأولو العلم ، ترتفع درجاتهم بصدق الايمان وبالعلم :

« **يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير** » - المجادلة : ١١

والمبشر بعلمة ، ليسوا سواء في الدرجة ، بل اقتضت حكمه الله أن يتفاوتوا درجات - لا طبقات - لكي يبلوهم الله فيما آتاهم :

« **وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم** » - الأنعام : ١٦٥ .

وضلال ما بعده ضلال ، أن يقال باسم الاسلام : أن للرجل على المرأة درجة ، مجرد كونه رجلاً !

ولو كان فاسقاً ، وكانت مؤمنة !

ولو كان جاهلاً ، وكانت عالمة !

ولو كان كلا لا يأتي بخير أبنا توجهه ، وكانت عاملة خيرة •
ولو كان خبيثا ، وكانت طيبة •

والذى يقول مثل هذا ، يحرف كلمات الله عن مواضعها ، ويلزمه القول بأن السيدات « خديجة بنت خويلد ، وعائشة بنت أبى بكر وفاطمة الزهراء » أقل بأنوثتهن درجة من رجال كآبى لهب ، وأبى جهل ، ومسيلمة الكذاب !

وعليه أن يفتينا : أين درجة « امرأة فرعون » عند الله ، من زوجها الطاعية بالاحكام الى آية التحريم ، التى ضربها الله فيها « مثلا للذين آمنوا » ؟
وإين ياترى موضع « أم المؤمنين : رمة بنت أبى سفيان بن حرب » من درجة زوجها الأول « عبيد الله بن جحش الأسدي » الذى ارتد عن الاسلام بعد هجرتهما الى الحبشة ؟

إن احدا ممن ناقشوا مشروع الميثاق ، لم يجادل فى مساواة رجال برجال .. ولانساء بنساء ، وانما كان الجدل المقيم فى مساواة المرأة بالرجل ، يحرفون بها كلمة المساواة ، فيجعلونها من المسخ الذى يجيز لسائل أن يسأل: هل تعدد المرأة الأزواج بمقتضى المساواة التى أوجبها الميثاق ؟ وبقي أن يخفى مطالبة المرأة بأن يقاسمها الرجل ، سواء بسواء ، أعباء الحمل والوضع والارضاع !!

ويقلبون الأوضاع ، فيتصورون أننا بالميثاق سوف نهدر درجة للرجال علينا ، قضى بها حكم الشريعة ، وسنة الفطرة ، ونظام الاجتماع !

وأقول : انه ليس أحب الى المرأة السوية ، من أن يكون رجلها أهلا لمسئولية درجته عليها : فالرجال هم أبائنا وإخواننا وأولادنا ، وليس يشقينا شيء ، قدر مايشقينا أن نفتقد فيهم **الفصل** الذى يستحقون به درجتهم **والقنوة** على احتمال أعبائها وتبعاتها !

واحتج محتجون بأن الاسلام لم يسو بين المرأة والرجل فى الميراث والشهادة •

ولا نجادل فى أن « **للدكر مثل حظ الأنثيين** » فى الميراث ، بمقتضى حكم الشريعة .. لكننا نجادل فى أن تكون هذه التصفية امتيازاً للرجل ، فالمرأة تأخذ حظها من الميراث معنى من الالتزام على حين يأخذ الرجل حظه المضاعف ، مثقلا بأعباء وتكاليف ، فهو ملزم شرعا بالاتفاق عليها وعلى أولادها منه ، ولو كانت موسرة وهو معسر .. بل أن لها اذا شاعت ، أن تستدين على زوجها فى حالة اعساره ، وأن تطلب حبسه فى النفقة المقروضة لها عليه ، اذا امتنع عن أدائها طوعا أو كرها •



للاحة تملو وجهها الفرحة بعد تسلمها سند التملك الخاص بها عند توزيع الاراضي

- واحتساب شهادة اثنين بشهادة رجل واحد ، لا تؤخذ هكذا على الإطلاق
حجة لعدم المساواة في الحقوق والواجبات . فإذا لم نقل ان هذه الشهادة ،
أيضا نص عليها في آية « الدين » بخاصة :

« يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ، وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ، ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب ، وليملأ
الذي عليه الحق ، وليتق الله ربه ولا يبغض منه شيئا ، فإن كان الذي عليه
الحق سقيفا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو ، فليمل وليه بالعدل ،
واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن
يرضون من الشهداء ، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » .

وإذا لم نقل ان الشهادة في هذا المجال ، قدر فيها أن المرأة قد تنسى لقله
حظها من الخبرة بالعاملات التجارية ، وضالة وصيدها من التجربة المكتسبة
بالممارسة العملية ، مما اضطر بعض النريات من نساء قريش ، الى التماس من
يعوم عنهن بالمتاجرة في أموالهن نظير أجر معلوم ، على ما نعرف من سيره
« السيدة خديجة بنت خويلد » قبل أن تتزوج من محمد بن عبد الله ، عليه
الصلاة والسلام .

إذا لم نعل هذا وذاك ، فقد بقي أن يقال ان أمر الشهادة ليس فيه ما يحدد
الحقوق الانسانية للمرأة ، أو يؤيد دعوى الذين يزعمون أن الاسلام يأبى
مشاركتها في الحياة العامة ، بل لعل الآية أجدر بأن تشهد لها بالحق في تلك
الممارسة .

ويستشهدون بحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ويكفي أن أحيل
هنا على بحث لاستاذنا أمين الخولي ، في نقد هذا الحديث : سنداً
وموضوعاً .

ولست أدري لم لا يذكرون أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - اعتر
بأماهاته فقال : « أنا ابن المواتك من سليم »

ولم لا يذكرون حديث الصحابي الذي استأذن الرسول في الخروج معه
للجهاد ابتغاء الثواب ، فلما عرف الرسول صلى الله عليه وسلم أن أمه حية ،
أمره أن يجاهد فيها وقال : « الزم وجليها فثم الجنة » . - أوقال : « الزمها فإن
الجنة تحت قدميها »

وماذا عساهم يقولون في حديث الرسول لصحابته وقيهم الأئمة
الراشدون :

« خلوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » ؟

ما نحن أولاء فد احتكنا الى الله والرسول ، فان لم يحسم هذا الذى ذكرنا ، ما ننتازع فيه من مساواة المرأة بالرجل ، فقد وجب أن يحسمه أن المرأة مكلفة شرعا كالرجل سواء بسواء ، وأنها مسئولة شرعا عن أعمالها وسميها ، لا يحمل وزرها أب أو زوج ، كما لا يناب عنها - بالنيابة أو الولاية - رجل من كان :

« ولا تزد وزدة وزد أخرى ، وإن تدع مثقلة الى حماها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى »

« فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضهم من بعض »

ولو سرت « فاطمة بنت محمد » لقطع أبوها - صلى الله عليه وسلم - يدها !

ولو أتت إحدى نساء النبى - رضى الله عنهن - بفاحشة مبينة ، لضوف لها العذاب ضعفين ، كما يضاعف لها الأجر على العمل الصالح ، بحكم كونها قدوة :

« ياتساء النبى من يات منكن بفاحشة مبينة ، يضاعف لها العذاب ضعفين . وكان ذلك على الله يسيرا . ومن يقتل منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ، نؤتها أجرا مرتين ، واعتدنا لها رزقا كريما » - الأحزاب ٢٠ ، ٢١ .

والمساواة بين الرجل والمرأة ، بل بين البشر جميعا ، فى التكليف والمسئولية ، تقتضى عدلا ، المساواة فى الحقوق والواجبات . وهذا ما عناه الميثاق فى تقريره .

« أن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية ، بل أن أساس الثواب والعقاب فى الدين ، هو فرصة متكافئة لكل إنسان .. أن الله جلت حكمته ، وضع الفرصة للتكافؤ أمام البشر ، أساسا للعمل فى الدنيا ، والحساب فى الآخرة » .

دون أن تعنى هذه المساواة قلب الأوضاع ، واختلال الموازين ، ومسح الفطرة ..

ثم ماذا عن بقايا الأغلال التى أوجب الميثاق سقوطها ، لأنها تمسك الحركة الحرة للمرأة ؟

هنا أيضا نشابه الأمر على كثير منا ، فاشفقوا على الأخلاق من تحرر المرأة .. ومضى بعضهم يتحدث عن أزياء النساء ، ويلفت الى ما يصدمنا عيها من عرى وإبتذال ..

ونسوا أن هنـه ، هـى بـقايا الأغـلال مـن رواسـب عـصر الحـريم !

حيث كانت المرأة دمية مخدرة ، وظيفتها امتاع الرجل ..

وحيث كانت تتفتن فى زينتها استجلابا لرضاء وتأسر حواسه ببسريق
أصفادها ، من عقود وأساور وخلخيل !

وحيث لم يكن التخدير يسمح لها أن تـمى ما وراء المـصور والأشكال مـن
لب وجوهر ، أو تحلق الى الأفاق العالية للروح والفكر والوجدان .

وسقوط بقايا الأغلال ، هو الذى يرد الى هذه الدعى المسوخة إنسانيتها
المهدرة ..

فالمرأة الحرة ، تصون كرامتها عن الابتذال ، ونضن بنفسها على مهانة
العرض فى الأسواق !

والمرأة المشاركة بعمق وبإيجابية فى صنع الحياة ، لا تجد لحظة فراغ
لمثل ذلك العبث !

والمرأة الواعية ، تدرك أن حقها فى الحياة ذاتي وأصيل ، وليس منحة
تستجلى من رجل يفتن بحسن صورتها واغراء زينتها !

والمرأة المستنيرة ، تمى أن جداتنا فى قفص الحريم التركي ، كن يلبسن
على أحدث طراز لمصرهن ، ويصفن بـملء اللـهفة الى آخر صبيحة فى عـالم
الزينة والندشة ، وأما عصريتنا وعى للذات ، واعتزاز بالشخصية ، وإدراك
للوجود ، وانطلاق حر الى آفاق النور والمعرفة ، فى عزة تصسون ، لا يفرض
علينا بالأقفال والأبواب ، وفى إباء وترفع ، يأتينا من ذواتنا ، لا من الخـفراء
والحراس !

ولقد تشابه الأمر على نفر منا ، فخلطوا بين الرجعية والتقاليد ، كما
خلط آخرون بين المساواة والمسخ ، وبين التحرر والتحلل .

وسجل محضر رسمى ، لاحدى جلسات مجلس محافظة القاهرة ، كلمة
عضو شيخ :

« أن الرجعية كلمة حق يراد بها باطل ، ويجب أن تبقى الرجعية لأن لنا
فيها كوابح تلجم التهور والانحلال » .

وكان الحديث عن المرأة وخروجها للعمل والعمل !

ولقد صكت الكلمة مسمعى وأنا التى نشأت فى بيئة دينية محافظة
أصرت على احتجاز بناقها — وأنا منهن — فى البيت ، يتلون القرآن الكريم ويتلقن
علوم العربية والإسلام ، ولم يسمح لأية واحدة منا بالخروج الى المدرسة للتعلم .

فلما سأقنى أن أفعل ، لم أجد سبيلا إلا أن أتسلل خفية فأؤدى امتحان الشهادات العامة من المنزل . وحين تطلعت الى الميدان الأدبي ، اضطرت الى أن أدخله متكررة باسم مستعار ، احتراما لأبى الشيخ ، وخوفا من غضبه ، وكانت تجربة خروجي من القسوة بحيث لم تطلق أخواتي الخمس معاناتها ، فبقين حيب أراد لهن أبى ، لم يتخطين عتبة البيت الى مدرسة .

وأقول مع كل هذا :

« كلا ، بل الرجعية كلمة باطل يراد بها حق ، وليس صحيحا أنها التي تكبح غلواء الاندفاع وجموح الاستهتار ، وإنما العكس هو الصحيح : فالرجعية هي التي تقرى بالجموح والتمرد . وهذه قضية قالت فيها الحياة كلمتها الطعنة ، بعد كل الذي عانت من مآسى التحلل الخلقي والاضطباع الروحي والتدهور الاجتماعي ، في ظل الرجعية !

والاسلام يأبى الرجعية ، لأنه ذين الفطرة ، والفطرة سنتها التطور ، ومحال في قانون الطبيعة أن نسير ووجهنا الى وراء . وعبت في منطق الفطرة أن نتحدى التطور ، ونصر في عناد على الالتزام بما وجدنا عليه آباءنا في عصور سلفت .»

وكل رسالات السماء ، تأبى الرجعية ، فما من رسول الا بشر بجدد ، ودعا قومه الى غير ماكان عليه آباؤهم « وماضل الذين كفروا ، إلا أنهم أبوا ان يتركوا ما وجدوا عليه آباءهم .»

« وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون » - البقرة ١٧٠

« ... ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون . وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسينا ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون » - المائدة ١٠٤

« قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا ، اتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا ؟ » - هود ٦٢

« قالوا يا شعيب اصلاتك تامرك ان تترك مايعبد آباؤنا او ان نفعل في اموالنا ماشاء ؟ » - هود ٨٧

« بل قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئلهم مهتدون . وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آئلهم مقتدون . قال أولو جنتكم بأهل ما وجدتم عليه آباءكم . قالوا انا بما أرسلتم به كافرون » - الزخرف ٢٢ : ٢٤

وهذه هي الرجعية الضالة •

وفي ضوء الآيات الكريمة ، نفهم عبارة الميثاق :

« إن جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة • وإنما يتجسّد بالتصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستقل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم ، وذلك بافعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » •

وان ديننا معجزته كتاب ، وآيته الأولى « اقرأ » لا يمكن أن يجمد عقولنا ويشل حركتنا الحرة المنطلقة في آفاق الكون •

ودعاة الرجعية ، يتجنّون على شريعة سمحة خالدة : تعتبر العرف ، وتجعل مصلح المباد أصلا ، وترى « الضرورات تبيح المحظورات » وتقرر المبادئ والأصول ، تلوح ما عداها لسير الزمان •

وهذا من أضرار عظيمة الاسلام وخلوده •

ان جوهره ثابت لا يتغير •

وانما نحن الذين نتغير ، فيجد كل منا في الدين ملاذ وخيره وهذه ، على اختلاف الزمان والمكان ، وتباين الظروف والأحوال والأجواء ••

ولولا ثبات جوهره مع مرونة حيويته ورحابته أفعه ، لما أظل شعوبا ستنه على تتابع المصور ومن الأجيال ••

ولو حددنا ثلاث الالفاظ ، لما جاز ان نخلط بين المحافظة والرجعية :

المحافظة قانون طبيعي وسنة الهية ••

فما من طور من أطوار الكائنات ، ينفصل تماما عن الطور الذي سبفه •

ما من نبات يمكن أن يقوم ، بغير بذرة من زرع سابق •

وما من انسان يعيش اليوم ، وليس فيه عنصر جوهرى من الانسان البدائي الأول ، في عصور ما قبل التاريخ •

والمحافظة ، لا الرجعية ، هي التى نعصم بها من التهور ، وتكبح الجراح ، وهي التى تصون أصالتنا وتحمي بقاءنا بتقاليد وأعراق لنا صالحة ، فصلنا بأعر تراث الماضي ، وتمنح وجودنا قوة ومعنى •

والشعب الذى لا يحافظ على كريم تقاليده وموروث عقائده ، يحكم على نفسه بالتبديد والضياع ، ويبنى حاضره على هواء •

وينص الميثاق على تمسكنا بموروث عقائدنا ، واعتنازه بالقيم الروحية لوجودنا ، لا مجال لصوت يرتفع فينا متناديا بوجوب بقاء رجعية تكبح انطلاقنا ،

او تحاول النسب ببقايا أغلال يجب ان تسقط ، لكيلا تعوق حركتنا الحرة ،
وتحول دون مشاركتنا بمق وبإيجابية فى صنع الحياة .

* * *

وبعد فقد يهون على ، أن اعترف لمن ساء ، بالحق فى أن يكره خروج المرأة
الى ميادين العمل ، وأن يرى مشاركتها فى الحياة العامة من أضرار الساعة !
لكن الذى لا يهون أبدا ، أن يتكلم باسم الإسلام !

ذلك لأنه لا خير علينا فى أن توجد بيتنا فئة وجعية ، تنظر الى المرأة
بمقلية سلاطين الترك ، ونحن الى الدمية المخدرة فى قفص أطلقوا عليه بحسب
خالد الحريم ، المصنفة بأغلال براقة ، من العقود والأساور والخلخيل .

فمثل هذا فى حساب الطبيعة ، من الظواهر الاجتماعية التى لا يبرأ منها
شعب مهما يلتم مستواه الحضارى ، ورقبه الفكرى .

وانما الذى يضيرنا كل الضرير ، أن يظن العالم بالإسلام الظنون ،
ويحسبه دين تخلف لا يستجيب لحتمية التطور ، ولا يصغى الى دعاء التقدم ،
ولا يكثرث لسير الزمان .

واننا لنؤمن أنه دين خالد ، صالح لكل زمان ومكان ، ونشهد أنه يقس
حرية الإنسان وكرامته وسعادته ..

والمرأة ليست انسانا فحسب ، وانما هى أم البشرية ، وصانعة الحياة!

بنت الساطع

الميثاق الوطنى

.. ثورة ثالثة

إسماعيل عيسى

كانت الثورة الاولى .. ثورة سياسية على الاحتلال الانجليزى ، وعلى النظام الملكى ، وعلى الاقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وعلى التبعية الدولية ..

وكانت الثورة الثانية .. ثورة اجتماعية ، اقامت المجتمع الاشتراكى التعاونى ، وقضت على الرجعية ..

والثورة الثالثة .. الثورة التى يعلنها الميثاق .. هى ثورة تخطيط وتنظيم المستقبل ..

والمستقبل هو مستقبل الشعب .. مستقبل يمتد عشرات السنين .. مئات السنين .. فثورة ٢٢ يوليو لم تكن ثورة من أجل اقامة حكم .. ولكنها ثورة من أجل اقامة مجتمع .. والمجتمع الذى تقيمه لاينتهى ولايتعلق قيام هذا المجتمع بأشخاص قادة الثورة ، بل يتعلق قيامه بمبادئ السور والمبادئ لانزول ، مادامت تستطيع ان تحمى نفسها ..

ماذا يحتاج المستقبل ؟

انه يحتاج الى قاعدة نظرية للاشتراكية العربية ، تصلح كنقطة ارتكاز لمواجهة التطور .. لمواجهة كل مشاكلنا وكل احتياجاتنا التى يمكن ان نعترض طريقنا خلال عشرات السنين القادمة .. والنظرية ليست خطوطا جامدة .. ليست قيودا على تفكيرنا .. ولكنها نقطة انطلاق التفكير .. وقد يؤدى الانطلاق فى التفكير الى تعبير كثير من معالم النظرية أو من تطبيقاتها .. ولكنها تظل دائما القاعدة التى يرتكز عليها التفكير .. القاعدة التى تقف عليها كل العقول المفكرة قبل ان تبدأ فى الزحف النظرى ، أو قبل ان تبدأ فى تطبيق اشتراكى جديد .. حتى لانحرف فى التفكير النظرى ، أو نلحق فى التطبيق .. وحتى نحمل تفكيرنا وتطورنا من الضليل ، ومن الفلسفات الدخيلة ، ومن الشعارات المزيفة .. وحتى نحتفظ دائما بشخصية اشتراكيتنا التى تعبر عن طبيعتنا ، فلا نخلطها بالاشتراكيات الاخرى البعيدة عن طبيعتنا ..

وماذا يحتاج المستقبل أيضا ؟

يحتاج الى تنظيم شعبى قوى يستطيع أن يحمى المجتمع من التضايل ، ويستطيع أن ينشر الدعوة ويمكنها من عقل الامة وروحها ، ويستطيع أن يرى اجيالا جديدة تعيش الحياة الجديدة .. تعيشها كحياة لا كثورة .. ويستطيع أن يخرج قيادات جديدة على جميع المستويات تبرز فى ميدان العمل الوطنى .. قيادات واعية مؤمنة تتميز بالكفاءة ، وليست قيادات انهازية وصولية تتميز بالفهولة ..

وهذا التنظيم الشعبى لن يستطيع أن يباشر مسؤولياته الا اذا حددت سلطاته .. سلطات الهيئة الشعبية العليا ، التى تنبثق منها كل المجالس الشعبية والنيابية ، وتتولى المسؤولية الخطيرة .. مسؤولية الرقابة الشعبية على اجهزة الحكم ..

وماذا يحتاج المستقبل ؟

يحتاج الى تنظيم رسمى .. او على الاصح تنظيم جهاز الحكم .. وجهاز الحكم حتى الآن جهاز ثورى ، ويباشر سلطات ثورية .. وقد كنا فى حاجة الى هذه الثورية حتى نتخلص من المجتمع القديم ونقيم أسس المجتمع الجديد .. وامتقد أننا لازنا فى حاجة الى هذه السلطات الثورية حتى يتم البناء الجديد ، وحتى نحمل ماتم بناؤه .. ولكن .. على أن تظل هذه السلطة كصمام امان .. كسلاح مشعر نلجأ اليه فى حالة الحاجة اليه .. ويتحول جهاز الحكم نفسه من جهاز ثورى الى جهاز سياسى .. تحكمه قوانين معلنة ، ويباشر سلطاته عن طريق سلطات قانونية محددة ..

و

وبعد ...

ان الثورة - كثورة - لاتزال مشغولة عن ابنائها .. من الجيل الذى يعيش فى رعايتها .. وجمال عبد الناصر كاث للثورة .. واب للاشتراكية العبرية .. وصاحب فلسفة سياسية واجتماعية .. سيبقى دائما المسئول الاول عن المجتمع الجديد .. ومهما تطورت النظم الشعبية والسياسية ، ومهما حملت من مسئوليات ، فسيبقى دائما جمال عبد الناصر هو المسئول .. مسئولية الاب الذى يصنع مستقبل اولاده ..

اقول هذا ، لاننا مهما انطلقنا مع تفكيرنا النظرى فى وضع نظم المستقبل ، لانتطيع ان نضع اليوم نظاما يطبق بعد خمسين عاما مثلا .. لاننا اليوم نملك قوة القيادة .. نملك شخصية البطل المتميز .. نملك شخصية الاب .. وهذه الشخصية تثير فىنا طغشنا قد لايتوفر للاجيال القادمة .. وهيبدا

الاطمئنان هو الذى يدفعنا الى ممارسة التجارب بجرأة ونحن والقسمون
انه مهما كانت نتائج التجربة ، فان هناك قوة تحمى مستقبلنا .. قوة
القيادة .. وهذا الاطمئنان أيضا هو الذى يحكم - لا شعوريا - تقديرنا لكل
النظم التى تعرض علينا سواء كانت نظاما سياسية أو شعبية .. وهو الذى
يحكم تقديرنا للميثاق الوطنى الذى يعرض علينا اليوم ..

انى اكتب هذه الكلمة ، وأنا فى انتظار سماع الميثاق الوطنى ..

فى انتظار الثورة الثالثة ..

كان مشروع الميثاق مفاجأة ..

مفاجأة ضخمة ..

كانت الاغلبية تخطط بين صورة الميثاق ، وصورة « العهد » أو « القسم »
.. وكانت تتصور ان الميثاق لن يكون فى صورته ، أكثر من صورة المبادئ
الستة التى أعلنتها الثورة فى سنواتها الاولى تعبيرا عن ارادة الشعب ..
مجموعة من المبادئ الاساسية نلتزم بها ، ونتعاهد عليها ، ونهتدى بها فى
الطريق الطويل ..

تم اعلان الميثاق ، فاذا به كتاب من ١٢٤ صفحة ..

كتاب فى التاريخ ، وفى النظرية ، وفى السياسة ، وفى التطبيق ..

وكانت المفاجأة ..

وأفئنا من المفاجأة بسرعة ، لنكتشف أننا كنا فعلا فى حاجة الى هذا
الكتاب .. وان ما كنا نبحث عنه فى اعماقنا ، هو هذا الكتاب .. وأن الميثاق
لم يكن يحتمل أى صورة الا الصورة التى قدمه بها الرئيس ..

ورغم هذا فلى رأى ان الميثاق لم يتعد حدود المبادئ .. مبادئ
النظرية ، ومبادئ التطبيق .. وسيظل هذا دائما هو الفرق بين الميثاق ،
وبين الدستور ومجموعة القوانين التنفيذية ..

كل ما هناك أن الميثاق لم يكتف بوضع المبادئ العامة ، بل وضع
أيضا المبادئ التى يمكن ان تقوم عليها التفاصيل .. وضع لكل جزئية
مبدأ يمكن ان تحل على أساسه .. وبمعنى آخر لم يكتف بوضع المطالب
الوطنية فى صورة مبادئ .. بل وضع أيضا المبادئ التى تقوم عليها
خطة تحقيق هذه المطالب ، ثم مبادئ تنفيذ هذه الخطة ..

عندما تحدث الميثاق عن الثورة العربية مثلا .. لم يكتف بالمطالبة بها
كضرورة وطنية ، بل وضع المبادئ التى تتحقق بها هذه الثورة .. وقال
أن النضال العربى يحتاج ان يسلم نفسه بثلاث قدرات .. هى :

١ - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير .
والناجى من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب ..

٢ - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى . على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمئله الاخلاقية ..

٣ - الوضوح فى رؤية الاهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الغرعية التى تبعد بالنضال الوطنى من طريقه . وتهدد جزءا كبيرا من طاقته .

هذه البنود الثلاثة لاتحدد المطالبة الوطنية الاساسية فحسب .. بل تحدد مبادئ الفلسفة الثورية ، والنظرية الثورية .. وتحدد مبادئ الخطة العامة أى « الاستراتيجية » . ثم تحدد أيضا مبادئ الخطة التفصيلية أى « التكتيك » الثورى .

ولكنها فى كل ذلك لم تخرج عن المبادئ ، لم تمتد الى التفاصيل الجزئية فى تطبيقاتها ..

بل ان الميثاق وصل فى تحديد المبادئ الى أبعد من هذا .. وصل الى جزئيات بعيدة .

مثلا .. عندما تحدث الميثاق عن ادارة الانتاج قال : « .. انه لمن الزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .. »
وانه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا افكارهم لتكون أمام المسؤولين عن التنفيذ .. الخ » ..

وهذا مبدأ .. رغم انه مبدأ يخص تفاصيل ادارة العمل .

ومبدأ آخر .. « ان التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ » .. هذا المبدأ يضم تحته تفاصيل تطبيقية عديدة تشمل تنظيم الجهاز الاستراكى كله .. بل تشمل أيضا تنظيم الجهاز السياسى نفسه . وتحديد صلة جديده بين الجهاز الذى يخطط ، والجهاز الذى يتولى تنفيذ التخطيط .. وهكذا .

كل صفحات الميثاق وكل مسطوره تعبر عن مبادئ .

ونحن فى حاجة الى أن ننبيه الى هذه الحقيقة ، ونحن نناقش الميثاق ونوجه الاسئلة والاستفسارات ..

وقد لاحظت ان اغلبيه الاسئلة والاستفسارات اتى وجهت الآن
تنصب على تفاصيل التطبيق ، ومشاكل التطبيق ، لاعلى المبادئ نفسها ..
كيف نطبق تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان ؟ ..

كيف نطبق تمثيل العمال والفلاحين بخمسين في المائة ؟ ..

و .. و .. اسئلة كثيرة تبدأ كلها بكلمة « كيف » .. وكيف .. هذه
ليس مكانها الميثاق .. ولكن مكانها الدستور ، والقوانين الكاملة له ..
فعند مناقشة الدستور أو القانون نستطيع ان نسأل « كيف » .. كيف
نطبق هذا المبدأ .. وكيف نحقق هذه النظرية .. أما عند مناقشة الميثاق
فيخيل الى أن السؤال يبدأ بكلمة « لماذا » .. لماذا حددنا ملكية الأسرة بمائة
فدان ؟ .. ولماذا خصصنا للعمال والفلاحين ٥٠٪ من مقاعد المجالس
النيابية ..

كيف .. تنصرف الى التطبيق ..

ولماذا .. تنصرف الى المبدأ ذاته ومحاولة شرحه وتفسيره .

فاذا سألت : « كيف يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا » ..
فان الاجابة ستخرج بك حتما عن حدود الميثاق ، وتنتقل بك الى التنظيم
السياسي ، والى الدستور ، والى القوانين الوضعية ،

ولكنك لو سألت : « لماذا يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا »
فان الاجابة على سؤالك ان تخرج بك عن حدود الميثاق ، لانه سؤال في نطاق
شرح المبدأ وتفسيره ..

ولاشك أن كل مبدأ من المبادئ الاشتراكية يواجه مشاكل كثيرة عند
التطبيق ..

ولا شك أيضا اننا في حاجة الى مناقشة هذه المشاكل ومحاولة ايجاد
حل لها ..

ولكن مناقشة هذه المشاكل ليس مكانها مناقشة الميثاق ، الا اذا تصورنا
حالة واحدة ، وهي حالة يستحيل فيها التطبيق الا اذا خرجنا عن المبدأ
اللى يقره الميثاق ..

وقد اشتركت في عدة لجان لمناقشة الميثاق وكانت الظاهرة فيها
جميعها هي مناقشة التطبيق لا مناقشة المبادئ .. قضيت في إحدى
اللجان أكثر من ساعتين نناقش مشاكل تطبيق مبدأ تحديد ملكية
الأسرة بمائة فدان .. وبدأنا نناقش القروض .. لو فرض وان الزوج

يملك ٧٠ فدانا ، والزوجة تملك ٨٠ فدانا .. فمن أيهما تؤخذ الزيادة عن الحد الأقصى للملكية الأسرة .. وماذنب الزوجة إذا أخذنا منها أرضها في حين أن مصيرها معلق بكلمة تخرج من فم الزوج .. قد يطلقها بعد تطبيق تحديد ملكية الأسرة .. فهل تسترد أملاكها بعد الطلاق؟! ..

والغرض هام .. والمشكلة تستحق الاهتمام .. ولكن بحسبها ليس مكانه مناقشة الميثاق .. فهي مشكلة تطبيقية أو تنفيذية لاتخص المبدأ ..

المبدأ هو تعطيم سيطرة الأسر على الريف .. فهل يكفي تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان للقضاء على سيطرة الأسر وهل تقرر مبدأ القضاء على سيطرة الأسر على الريف كمبدأ من المبادئ الاشتراكية ؟
هذا هو السؤال الذي يخص الميثاق .

وكان هناك سؤال آخر في إحدى هذه الندوات ، لماذا نحدد الدخل الفردى بالنسبة لجميع المواطنين بحيث لايزيد عن دخل ثلاثة فدان ؟ .. وهو سؤال يخص الميثاق أيضا لأنه متعلق بالمبدأ ..

والمبدأ قائم على أن ليس القصد من تحديد الملكية الزراعية هو تحديد الدخل فحسب ، ولكن القصد الأول هو تحديد السيطرة الاجتماعية على الفلاح .. ولذلك لاتتعلق تحديد الملكية الزراعية ، بتحديد أنواع الدخول الأخرى ..
و ...

ولا أريد ان أتعرض لكل الأسئلة التي سمعتها أو التي نشرت .. ولكنى أكتفى بملاحظة أن أغلب هذه الأسئلة كانت متمثلة بمشاكل التطبيق . ومشاكل التطبيق مكانها مناقشة القوانين ، لامناقشة الميثاق ..
وملاحظة أخرى ..

فقد خيل الى ان أغلبية المواطنين تلقوا الميثاق وناقشوه بروح طائفة .. كل طائفة بحثت فيه عن نصيبها .. الفلاحون بحثوا فيسه عن نصيب الفلاح .. والعمال بحثوا فيه عن نصيب العمال .. والمتقنون بحثوا فيه عن مكانهم .. واصحاب رؤوس الأموال الخاصة بحثوا فيه عن مصيرهم ..

وكانت النتيجة ان معظم الاهتمام ، ومعظم الاسئلة انصببت على بنود الميثاق الخاصة بطوائف الشعب .. البنود الخاصة بتحديد الملكية الزراعية والمقدارية .. وتحديد النسب بين القطاع الخاص والقطاع العام .. وتحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين .. الخ .
وكانت النتيجة أيضا ، أن انصرف الاهتمام الى مناقشة الحقوق الواردة في الميثاق ، دون مناقشة الواجبات التي خصص لها الميثاق صفحات طويلة واتجاهات واضحة ..

ولاشك أن من حق كل مواطن أن يهتم بالبحث عن مكانه على ضوء مبادئ الميثاق .. هذه طبيعة البشر ...

ولكن .

لن يستطيع أى مواطن أن يطمئن إلى أنه عرف مكانه وفهم وضعه الا اذا درس وفهم الميثاق كله .. وكل المبادئ التى يشملها .

ولو كان كل الفصد من الميثاق هو تحديد حقوق فئات المواطنين ، أو تحديد إجراءات اشتراكه جديدة .. لما صدر فى صورة ميثاق .. ولصدر فى صورة قرارات اشتراكية أخرى ، كقرارات يوليو ١٩٦١ ..

ولكن الميثاق صدر لتحديد صورة المجتمع .. وليشرح جذور المجتمع وتطوره ، واحتياجاته ، ونورته ، وهدفه ، والقوى المحركة فى داخله ، ونظام الحركة فيه ..

وان يستطيع أحد أن يرى هذه الصورة بوضوح ، الا اذا تحرر أولا من نظراته الطائفية وأحاسيسه الطائفى .. ومد نظره وأحاسيسه ليشمل المجتمع كله بكل قطاعاته وطوائفه ..

ولن نستطيع ان نتعاهد على الميثاق ، اذا بحث كل مواطن عن حقوقه ، ونسى أن يبحث عن واجباته .

وملاحظة ثالثة ..

بعض المنقذين وقفوا أمام بعض التعريفات التى وردت فى الميثاق .. وترددوا :

ان هذه التعريفات أو الالفاظ ، وردت بنصها فى مذاهب أخرى .. وفى نظريات أخرى ..

مثلا ..

تصير « الاشتراكية العلمية » .. استعمله كارل ماركس بنصه للتعبير عن نظريته ..

فهل معنى هذا أن اشتراكيتنا هى اشتراكية كارل ماركس ؟ ..

لا .. قطعا لا ..

والذى حدث أن صياغة الميثاق قد حررت التعاريف القديمة من معانيها القديمة .. حررتها من الاحتكار المذهبى .. واستعملتها بمعان جديدة ..

وقد كانت بعض المذاهب تحتكر لنفسها بعض التعاريف ..

كانت كلمه « السلام » تحتكرها الشيوعيه .. وبلغ من مواءماتها
أن أصبح كل من يستعمل شعار « السلام » أو ينضم لمنظمته تعمل من أجل
« السلام » يعتبر شيوعيا .. ثم استطاع جمال عبد الناصر أن يحطم
هذا الاحتكار ، وأن يجعل من « السلام » دعوة إنسانية ، لادعوة شيوعية ..
أصبح كل فرد الآن يستطيع أن يدعو للسلام ، وهو مطمئن إلى أنه لن يهرم
بالشيوعية ..

ورغم النحديد القاطع لاسمراكيننا في أكثر من موضع من الميثاق .
وهو التحديد الذي يبعدها عن اشتراكية كارل ماركس ، وعن الفلسفه الماديه
المحضة .. رغم ذلك .. فإن جمال عبد الناصر عندما استعمل تعريف
« الاشتراكية العلمية » مهد لهذا التعريف قائلا : « إن هناك تجارب أخرى
للتقدم ، غفقت أهدافها على حساب زيادة شقاء النصب العامل واستغلاله أما
لصالح رأس المال ، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية
الكاملة بأجيال حية ، في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .. »

هذا التقديم يبعد اشتراكيننا العلمية ، عن كل التطبيقات المذهبية
الأخرى .. ثم الشرح الذي جاء بعد استعمال هذا التعريف ، يزيده إضاحا
بحيث لا يمكن أن يلتبس اقتناعنا بالاشتراكية العلمية بأي مذهب آخر ..
سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية ! ..
. وليس هذا هو التعريف الوحيد الذي ورد في ميثاقنا ، وسبق أن ورد
في مواثيق أخرى ..

هناك تعاريف أخرى كثيرة تضمناها الميثاق ..

وكلها وردت بعمان جديدة .. بعمان تتعلق بمجتمعنا لاجتمعات
أخرى ..

وكلها كانت دليلا على أننا حططنا احتكار التعاريف .. احتكار الكلمات .
وبعد ..

إن الملاحظات حول الميثاق كثيرة ..

والأسئلة التي تتطلب جوابا أكثر . ولكنني أكتب هذه الكلمة قبل أن يبدأ
السيد الرئيس في شرح الميثاق .

وأعتقد أن الشرح والتفسير سيسنفرق كتابا أضخم بكثير من كتاب
الميثاق نفسه ..

وأفضل أن أنتظر ..

الرئيس جمال عبد الناصر يرفع الستار عن النوحة التذكارية بمناسبة زيارة سلفه الرئيس الراحل الملك فاروق



LIBRARY
1954

ميثاق ثورة .. لاصتيان دولة..

أريد ان اعطى بعض الطر لأعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ..
فمند اليوم الأول لانعقاد المؤتمر وضح ان المناقشات عاجزة عن الوصول
الى صميم المبادئ التي يشملها الميثاق .. والوصول الى هذه المبادئ وتفسيرها
والتطبيق عليها ، كان يحتاج الى وقت .. وقت طويل .. يقضيه الأعضاء
فى البحث والدراسة .. ولكن تنظيم سير العمل فى المؤتمر ، لم يترك وقتا
امام الأعضاء للدراسة ، فقد بدأت المناقشة عقب اعلان الميثاق بيوم واحد ،
وانشغل القادرون على المناقشة بحضور اجتماعات كل صباح ، وجلسات
كل مساء ..

وهذا هو العذر الوحيد .. اذا كان يجب ان نتلمس علرا لأعضاء
المؤتمر ..

وربما لو ان الميثاق اعلن ، ثم تركت فترة كافية امام الأعضاء ، لدراسة
وبحثه . لظهر فى هذه الحالة بعض المناقشات الجادة العميقة التي تستهدف
المبادئ ، لاتفاصيل التطبيق ..

والنتيجة ..

ان المناقشات لم ترتفع الى مستوى الميثاق .. دارت على مستوى
اقتوانين العادية .. والوحيد الذي استطاع ان يزيد الميثاق تفسيره وشرحها
وابرازها لمبادئه . هو صاحب الميثاق نفسه ..

وكانت النتيجة ايضا ان اصبح اهم موضوع اناره الأعضاء ، واستغرق
اكثر وقت المؤتمر ، هو موضوع المساواة بين الرجل والمرأة .. واصبح نجم
المؤتمر هو الشيخ الفزالي ! لا لأن موضوع المساواة بين الجنسين هو اهم
ما جاء فى الميثاق ، ولا لأن الشيخ الفزالي اكثر الأعضاء ذلاقة فى اللسان ..
ولكن لأن المناقشة حول مساواة المرأة بالرجل كانت تفرعها الى تفاصيل
نافهة ، من المناقشات القليلة التي دارت حول مبدأ من مبادئ الميثاق ...
والمناقشة حول المبادئ الكفيلة بان تثير اهتماما أكبر مما تثيره المناقشة
حول التفاصيل ..

والمؤتمر بتكوينه الحالي يرسم صورة صادقة لمجتمعنا .

وربما فوجيء البعض بهذه الصورة .. فالى ما قبل انعقاد المؤتمر كانت صورة مجتمعنا لا تبدو الا فى الصحف وأدوات الاعلام .. التلفزيون والراديو .. ولكن الصورة التى بدت فى المؤتمر تختلف كثيرا عن الصورة التى كانت ترسمها الصحف وأدوات الاعلام .. وتختلف أيضا عن الصورة التى أبرزتها المجالس النيابية السابقة .. ان التصادم والناقض الطبقي . فى مجتمعنا وكما بدا فى المؤتمر أكبر بكثير مما كنا نعتقد ومما كانت تصوره لنا أجهزة الاعلام ، والانتخابات السابقة ..

وفى خلال عشر السنوات الماضية ، استطعنا ان نفرض على الاقطاع وعلى الرأسمالية المستقلة .. واستطعنا أيضا ان نوقف تسلسل النظريات الغربية الينا .. ولكننا رغم ذلك لم نستطع بعد ان نوحّد مجتمعنا فى اتجاه واحد .. ولم نستطع ان نذيب الاحساس الطبقي .. وظل مجتمعنا حتى اليوم يخوض الصراع المحتوم بين الطبقات .

والظاهرة الواضحة فى المؤتمر أن الطبقة التى تعارفنا على تسميتها بطبقة المنقّفين أقل نفوذاً مما كنا نعتقد .. ومما كنا نقدر لها .. المنقّفون فى المؤتمر لا أثر لهم .. وهم يبدون فيه كمهنيين .. مهندسين ، وأطباء ، وأسائفة ، ومعلمين .. أكثر مما يبلون كمثقفين مسؤولين مسئولية عامة عن المجتمع كله .. وكانت النتيجة ان عجزوا عن صد كثير من الآراء الرجعية التى قيلت فى المؤتمر ، وعجزوا عن توجيه المؤتمر فى حدود مناقسة المبادئ التى وردت فى الميثاق وفى حدود روح المجتمع الواحد التى عبر عنها الميثاق .. وليس معنى هذا ان المنقّفين مسئولون مسئولية رسمية أو ان من حقهم ان يفرضوا آرائهم على المؤتمر .. ولكن ، مادامنا قد افترضنا فيهم انهم يمثلون نضوج الوعي ، والقدرة على الدراسة . فاننا نفترض فيهم أيضا المسئولية الكبرى عن مناقشات المؤتمر .. خصوصا وان الامانة العامة قد أعطتهم الفرض الأكبر للمناقسة .

وقد حاول الأعضاء من تلقاء أنفسهم اذابه الفوارق بينهم ظاهريا .. فجلس بعض العمال والفلاحين بين أسائفة الجامعة والمهنيين .. وجلس بعض ممثلى الرأسمالية الوطنية بين العمال والعلماء .. واتفق ممثلات القطاع النسائي على أن يتفرقن بين الأعضاء حتى لا يبدو المؤتمر وقد انقسم الى رجال .. وحرير .. ورغم ذلك ، كان التكتل واضحا .. كان العمال والفلاحون يكونون تكتلا فى أقصى اليسار .. وكان المهنيون والرأسمالية الوطنية يكونون تكتلا فى أقصى اليمين .. وأصحاب العمائم يكونون تكتلا نائلا ، فى الوسط .. و ..

وبدت هذه الفوارق أكثر انثناء المناقشات ..

فالعامل يتحدث عن مشاكل العمال الخاصة .. وال نقابيون يتحدثون
عن مشاكل النقابات .. حتى المشاكل الداخلية .

1537

وصاحب رأس المال ، يتحدث عن مشاكل رأس المال

والمرأة تتحدث كامرأة ..

ولم يكن كل منهم يتحدث عن وضعه في المجتمع الجديد الذي ترسمه
بنود الميثاق .. بل كان يتحدث عن مشاكل طائفته بعيدا عن مشاكل المجتمع
كوحدة .. بعيدا عن الأهداف التي حددها الميثاق .

وكان الوحيد القادر على جمع هذه الخيوط المتناثرة وتنسيقها داخل
مبادئ الميثاق هو الرئيس نفسه .

وكان الرئيس نفسه هو الذي صد اقتراح انتخابه رئيسا للجمهورية
مدى الحياة .. ولاشك ان هذا الاقتراح يناقض كل الأسس التي بنى عليها
الميثاق ، والتي ترمي الى تمكين الشعب من سلطة الرقابة ، وتمكينه من
السيطرة على مصيره .. ولا شك ايضا ان جمال عبد الناصر عندما وضع
هذا الميثاق لم يحسب فيه حساب شخصه ، ولم يحسب فيه حساب عواطف
الشعب نحوه .. ولكنه وضعه ليكون اساسا للمستقبل الممتد بعده .. ورغم
ذلك .. رغم هذا المفهوم الواضح للميثاق .. ثم يتعرض احد من اعضاء
المؤتمر لهذا الاقتراح العاطفى .. لماذا ؟ ربما انقيادا لمواظفهم .. وربما
عجزا عن فهم الميثاق .. وربما عجزا عن فهم جمال عبد الناصر ... وربما
هروبا بانفسهم من موقف خيل اليهم انه قد يسبب لهم حرجا .. ولكن ..
الذي لاشك فيه ان الرئيس كان يسعه ان يبدو المؤتمر اكثر فهما للميثاق .
وان يرى من بين الأعضاء من يقوم لصد هذا الاقتراح

و ..

والرئيس ايضا هو الوحيد الذي استطاع ان يضع تقاليد المناقشة
داخل المؤتمر .. وقد قام عضو او اثنان يطالبان المؤتمر بالابتعاد عن
المناقشات العاطفية ، وعن الهتاف ، حتى يتفرغ المؤتمر للبحث الموضوعي
.. ولكن احدا لم يستجب لرأى احد العضوين .. الى ان تكلم الرئيس ..
فسكت الهتاف .. واختصرت مقدمات الكلام .. واتجه النقاش الى الموضوع
مباشرة .. وصبر الأعضاء على زملائهم المتحدثين ..

ماذا تعنى هذه الظواهر ؟

انها ظواهر عابرة صغيرة ، ولكنها تحمل معنى كبيرا ..

انها تعنى أننا لازلنا فى اول مراحل التربية السياسية للشعب .. واننا

في هذه المرحلة ، لاؤنا في حاجة الى القيادة العليا لتتدخل حتى في ادق التفاصيل ..

وليس في هذا ماينقص من قيمة الشعب .. شعبنا الصلب الواعي ، الذي عاش طوال عمره واعيا لمشاكله ، واعيا لتصرفات حكامه .. ولكن الوعي شيء ، وممارسة الحقوق الشعبية شيء آخر .. وقد انقضى تاريخ طويل حرم فيه الشعب من ممارسة حقوقه ، فكان في حاجة عندما يبدأ ان يعتمد على ثقته في قيادته العليا ، وايمانه بها وحاجته اليها حتى في ادق شئونه مباشرة سلطاته ..

وعلى كل حال ..

هذا المؤتمر يمثل حقيقة المجتمع الراهن .. الحقيقة التي كانت ضائعة وراء أجهزة الاعلام ..

ويجب ان نعي هذا الحقيقة وعيا تاما .. وان ندرس كل خط في الصورة التي يبرزها المؤتمر .. فمن هذا المجتمع نبدا المرحلة الجديدة .. والمستقبل كله يعتمد على تطوير هذا المجتمع .. تطوير هذه الصورة ..

والاحساس الذي افتقدناه في المؤتمر ، هو الاحساس بأن المؤتمر لايناقش بعضه بعضا فحسب ، ولكنه يناقش نظريات ونظما سياسية ونغم انها وضعت على أسس من واقعنا ، الا انها تسجل في التاريخ اتجاهها جديدا في التفكير ، تشترك في مناقشته كل الهيئات العالمية .. ان الصحف العالمية تناقش الميثاق ..

والصحف العربية تناقش الميثاق

والمناقشات تدور معظمها حول الاسس النظرية للميثاق ..

وكان المفروض أن تكون جلسات المؤتمر ودأ على هذه المناقشات ، أو اشتراكا فيها ..

كان المؤتمر في حاجة الى المناقشة النظرية ..

مناقشة مفهوم الحرية في اشتراكيتنا ، مناقشة الحدود التي تفصل بين اشتراكيتنا والاشتراكيات الأخرى ..

مناقشة سلطات التنظيم الشعبي ..

مناقشة العلاقة بين رأس المال الخاص ورأس المال العام ، والوسيلة التي وصلنا اليها للتوفيق بين هدف رأس المال الخاص في الربح وهدف رأس المال العام في توزيع فائض الانتاج .. مناقشة الفرق بين رأسمالية الدولة وملكية الشعب .. و .. و ..

مناقشات نظرية كثيرة كان يجب أن تبدو في جلسات المؤتمر ، بجانب مناقشة التطبيقات ومدى صلتها بالمصالح الخاصة لكل طائفة .. وكان يمكن

أن تؤدي هذه المناقشات النظرية إلى توضيح مبادئنا أكثر أمام العالم الخارجي
أولا ، وتسهيل عملية الفهم والهضم للمواطنين ..

وقد حاول عدد قليل من أعضاء المؤتمر مناقشة الميثاق المناقشة
نظريه ولكن العيب الأكبر من التوضيح النظري تحمله الرئيس وحده .. حتى
انه اضطر أن يجيب بنفسه على خطاب يناقش الفرق بين اشتراكيةنا ،
واشتراكية ماركس .. وقد جاءني سؤال :

ماهو الأساس النظري لتدخل الدولة في تحديد نسبة العمال والفلاحين
في المجالس الشعبية .. هل يعني هذا تدخل الدولة في نسب التمثيل
عامة .. بحيث إذا زادت نسبة العمال والفلاحين عن ٧٠٪ مثلا ، عسادت
الدولة وخففتها .. وما هو الضمان الذي يحول دون وصول نسبة العمال
والفلاحين في المجالس الشعبية إلى ١٠٠٪ بعد خمس سنوات أو عشر ، ما دام
لهم الحق في ترشيح أنفسهم في كل الدوائر الانتخابية حتى فيما يترأسه
عن خمسين في المائة .. وإذا حدث هذا ألا تكون قد وصلنا إلى ديكتاتورية
الطبقة .. طبقة العمال والفلاحين .. دون أن ندري ؟

هذا هو السؤال ..

والخطأ النظري في السؤال ، أنه اعتبر تحديد نسبة تمثيل العمال
والفلاحين تدخل من الدولة .. ولكن الميثاق ليس ميثاق دولة .. انه ميثاق
بورة .. والتدخل ليس تدخل الدولة .. ولكنه تدخل الثورة .. أى أن
هذا الميثاق لايعبر عن مرحلة عادية في حياة الشعب ولكنه يعبر عن مبادئ
ثورة الشعب ، التي ستوضع على أساسها القانونية التي تشكل حياة الناس
العادية ..

وكل ثورة تحدد صورة المجتمع الذي قامت من أجله ، وغامت لتطويره
.. وكل ثورة تتبع طريقا خاصا في تحديد هذا المجتمع .. أغلب الثورات
اتبعت طريق العنف .. ذبحت .. وسفقت .. أما بورتنا فتكتفى بأصدار
القوانين الثورية ..

وصورة المجتمع الذي قامت من أجله الثورة لايمكن ان تكتمل بعد
القضاء على الرجعية ، الا بدفع الطبقة التي حرمت طويلا من كيانها ومن التعبير
عن نفسها ، الى الامام .. لاعلى اعتبار أنها طبقة قيادية ، ولكن على اعتبار
أنها طبقة شعبية .. تتفاعل وتنصهر مع بقية الفئات الشعبية ..

هذه الدفعة .. دفعة ثورية .. تمت بمنطق الثورة ، لا بمنطق القانون
العادي .. ولم يكن هناك سبيل آخر لاستكمال صورة المجتمع الا بالاعتماد
على منطق الثورة !

والثورة عندما نصت على نسبة تمثيل العمال والعاملين ، وضحت
هدفين متكاملين :

١ - تمثيل الطبقة التي حرمت طويلا من التعبير عن نفسها ..

٢ - اسحالة قيام ديكتاتورية طبقية فى المجتمع الجديد ..

أما كيفية التوفيق بين الهدفين فهذا هو البحث الطويل .. بحث يشمل
تحديد من هو العامل والفلاح .. ويشمل تحديد شكل النقابات .. ويشمل
وسائل تدوير الفوارق بين الطبقات ... و... و...

وبجانب هذا السؤال ، جاءنى سؤال مضاد :

الا يخشى على الفلاحين والعمال رغم تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ من اكتساح
طبقة الرأسمالية الوطنية التى قد تحتكر الـ ٥٠٪ الباقية .. خصوصا
وان الرأسمالية الوطنية مسلحة بالتجارب الطويلة ، والوعى والانياب المسمومة
ضد عدم فضوح وعى الفلاحين والعمال وقلة تجاربهم ؟ ..

وليس هناك جواب على السؤال الا اننا نتمتع على الوعى الشعبى ، وسرعه
تطوره ، ليحمى نفسه من أى التكبسة ..

وبجانب الوعى الشعبى تقف القيادة الثورية العليا .. تقف انتباه ..
حتى تحمى الشعب وتحمى الطريق ..

وكما قلت ، ان دور القيادة الثورية لايزال دورا رئيسيا فى مرحلة
التربية السياسية ..

والميثاق نقطة بداية .. نقطة انطلاق .. يبدأ بعدها العمل الكبير لتكوين
شكل المجتمع .. وفى كل خطوة نحتاج الى حذر .. الى حراس ..

والميثاق ليس نهاية للثورة ..

ولكنه خط لها ..

فالثورة باقية .. والقيادة الثورية باقية ، مهما تعددت صورها .. الى
ان يتم بناء المجتمع الجديد ..

و ..

والاسئلة التى جاءتنى لاتكفى للرد عليها هذه السطور ، انها تحتاج الى
بحث طويل .. وربما ان تكفى جلسات المؤتمر لكل البحوث التى نحتاج اليها
.. ولكن انتهاء جلسات المؤتمر لايعنى انتهاء البحث .. اننا فى حاجة
الى تكوين لجان بحث متفرغة داخل نطاق الاتحاد الاشتراكي ، تضع بحونا ..
بحونا كثيرة .. حول الميثاق ، وتنشرها على الناس .. على العالم ..

الميثاق.. ليس مرحلة..

هل الميثاق يمثل مرحلة ؟
هل يمكن تعديله ، أو كتابته من جديد بعد خمس سنوات ، أو عشر سنوات ؟ والسؤال قائم فعلا ..
ويتردد فعلا ..

والذى أثاره أن الميثاق حدد فترة لثاني سنوات تستطيع خلالها كل أسرة أن تبيع مايزيد فى ملكيتها عن مائة فدان .. فاعتقد البعض أن هذه السنوات الثماني التى تمثل نهاية خطة عشر السنوات ، تمثل أيضا الرحلة التى ينتهى عندها الميثاق !
وسبب آخر ..

إن طبيعة ثورتنا أدت الى تقسيم خطواتنا الى عدة مراحل .. وتعد هذه المراحل ، ترك عند الناس اعتقادا بأن كل خطوة لاتمثل الا مرحلة .. وإن الميثاق ، ليس الا مرحلة !!
ورغم هذا ..

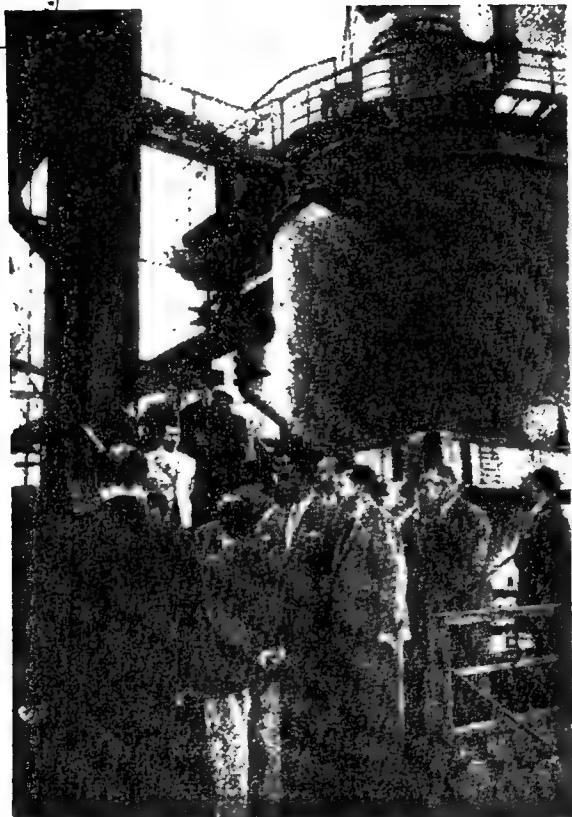
الميثاق ليس مرحلة ..

إنه الخط الذى يحدد اتجاه جميع المراحل القادمة ، بحيث لايمكن أن تخرج إحدى هذه المراحل عن هذا الخط ، وبحيث تستطيع الآن واثبت وأقف فى عام ١٩٦٢ أن ترى صورة المرحلة التى يمكن أن تمر بها ، أو تصل إليها فى عام ١٩٨٢ ..

وجميع المراحل السابقة التى مررنا بها منذ قيام الثورة ، كانت أيضا — رغم اختلافها ، ورغم التطور السريع — مرتبطة بخط واحد يصل بين أولها وآخرها .. وكان هذا الخط يتمثل فى المبادئ الستة التى اعلنتها الثورة .. ولم يحدث أن خرجنا فى مرحلة ما عن هذه المبادئ .. أو تعارضت خطوة من خطواتنا مع مبدأ من المبادئ الستة ..

والميثاق يتضمن مجموعة من المبادئ الاساسية .. ويتضمن أيضا تطبيقات لبعض هذه المبادئ ، رؤى ضمها الى الميثاق ، لأنها تحدد صورة واضحة للمبدأ المنصوص عليه ..
والمبادئ لايمكن أن تتغير أو تلى ، أو تخضع لأسلوب المرحلة ..
بالمعكس ..

إن حكمة الميثاق الأولى هى تحديد المبادئ التى لاتتغير ، حتى يشعر كل مواطن بالاستقرار فى مجتمع تحدده مبادئ ثابتة ، وحتى تستقر



الرئيس عبد الناصر في مصنع الحديد والصلب

خطواتنا في طريق واحد ، ويستقر تفكيرنا الفردي ، وتفكيرنا كمجموع ، وتستقر نظرتنا الى المستقبل ..

ليس من حق أى هيئة سواء كانت المجلس النيابى ، أو مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى ، أن يغير من هذه المبادئ .. ليس من حقهما مثلاً ، إلغاء الملكية الفردية وليس من حقهما إلغاء الملكية العامة أو إعادة الاقطاع ، وليس من حقهما تجريد مبادئنا من عنصرها الروحى .. و .. كل هذه المبادئ هى الدعائم الثابتة للمجتمع الجديد ، ولا يمكن تغييرها أو تعديلها الا بشؤرة أخرى ..

أما التطبيقات ، فثمة آخر .

إننا نستطيع فى مرحلة قادمة ، أن نزيد نصيب القطاع الخاص فى التصدير عن ٢٥ ٪ ، أو نقله عن ٢٥ ٪ .. مع بقاء المبدأ ثابتاً ، وهو مبدأ سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص . وكما قال الرئيس ، قد يأتى يوم تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ، ونجد أنفسنا فى غنى عن تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية .. وهذا لا يعنى أننا عدلنا عن المبدأ ، بل يعنى أننا وصلنا الى مرحلة حققنا بها الهدف الذى يرسمه المبدأ ، والذى احتجنا فى مبدأ تطبيقه الى تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين .. والهدف هو اذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً ..

وهذا هو الفرق الكبير ..

الفرق بين المبدأ ..

وبين التطبيقات ..

المبدأ : هو الاستقرار على مدى المستقبل ..
والتطبيقات تتعرض دائماً للتطور والتغير بقدر حاجتنا الى التمسك بالمبدأ وبقدر حرصنا على تحقيق الهدف ..
و ..

لماذا أبرز هذه النقطة الآن ؟

لماذا أحاول تأكيد أن الميثاق ليس مرحلة ؟

لأن المناقشات التى دارت حول الميثاق خارج جلسات المؤتمر واللجان . أبرزت بقايا من تيار رجعى لا يزال يسرى بين صفوفنا ، وأبرزت تياراً آخر يمثل مذهباً غريباً عن مذهبنا ، يحاول أن ينحرف بنا نحو الفلسفة المادية الصرفة ..

وصحيح أنها كلها تيارات ضعيفة هزيلة ..

وصحيح أن صوت أصحابها ينطلق خافتاً متسللاً ..

ولكنها تيارات تعمل .. وتحاول أن تتسلل الى عقول المواطنين .. والحجة التى يعتمد عليها منطق أصحاب هذه التيارات ، أن الميثاق

لا يمثل الا مرحلة مؤقتة .. ومادام لا يمثل الا مرحلة فان هناك احتمال نفيهه
أو تعديله ، والانحراف به ناحية اليمين ، أو ناحية اليسار .
وهذا مستحيل ..

هذا لن يحدث ..
لن يتحقق أمل أصحاب الأصوات الخافتة ..
لان الميثاق ليس مرحلة ..
انه مجتمعنا على مدى المستقبل ..

طبقات .. بلا صراع ...
اريد ان اتكلم بصراحة ..
وقد تؤدي بي الصراحة الى الغلطا ..

بل اني اعلم قبل ان اكتب ان الكثيرين سيعتبرون كلامي خطأ .. ولكني
اعلم ايضا اننا نحتاج فترة نحتاج فيها الى الصراحة المطلقة .. حتى لو أدت
الى الغلطا ..

والموضوع الذي يشغلي هو موضوع « صراع الطبقات في مجتمعنا » ..
وهو موضوع يحتمل تفسيرات كثيرة ، وآراء كثيرة .. والغلطا الذي يمكن
ان تعرض له عند بحث هذا الموضوع هو غلطا في التفسير ، لا غلطا في التوجيه
.. وهذا مايشجعني اكثر على ان اتكلم بصراحة .

والسؤال الذي يحيرني دائما ، هو :
هل تعرض مجتمعنا في تاريخه الطويل للصراع الطبقي ، بالمعنى المحدد
لصراع الطبقات ؟! ..
أو بمعنى آخر هل كان هناك صراع اجتماعي تقوده طبقة ضد اخرى ؟
الواقع .. لا !

ان مجتمعنا ينقسم من الناحية الاقتصادية ، كأي مجتمع آخر ، الى
طبقات .. طبقة العمال والفلاحين .. والطبقة الوسطى .. وطبقة الاقطاع
والرأسمالية .. ولكن الوعي الطبقي .. والتكتل الطبقي .. لم يحدث
من الناحية السياسية ، بحيث يتيح ظهور قيادات طبقية ، وثورات طبقية
بين الطبقات الثلاث ..

.. وكانت احدي مهام الذين اشتركوا في التمهيد لثورة ٢٣ يوليو ،
هي ازالة هذا الوعي الطبقي وتكوين تكتلات طبقية ، تعجل بالثورة .. وكانت
هذه مهمة صعبة .. صعبة جدا .. لأسباب :

السبب الأول ..
عراقة المجتمع الرأسمالي الذي كنا نعيش فيه ، وتاريخه الطويل الذي
عاش بيننا آلاف السنين .. لم تكن الرأسمالية تمثل طبقة ، ولكنها
كانت تمثل مجتمعا يمد تفكيره وعقليته الى آخر حدود المجتمع المصري ...

واستطاع بسيطرته على الرزق ، وبسيطرته على التفسير الدينى ، وبسيطرته على القوة ، أن يخنق التفكير الطبقي الواقعى .. فأصبح الفلاح يفكر فى حل مشاكله بأسلوب الاقطاع ، وأصبح العامل يفكر فى حل مشاكله بالأسلوب الرأسمالى ..

والسبب الثانى ..

توالى الاحتلال الأجنبى على مصر آلاف السنين .. فكان الصراع يتخذ طابعا وطنيا ضد الأجنبى ، لاطابع الطبقة ضد طبقة أخرى .. وكل بوراتنا فى التاريخ كانت بورات ضد الاحتلال الأجنبى .. ولم تكن تقوم بها طبقة من الطبقات ، بل كان يقوم بها الشعب بمختلف طبقاته .. وكانت القيادة غالبا للطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية .. أو للزعامات المتطلعة الى الطبقة الاقطاعية والرأسمالية .. كان مصطفى كامل .. باشا .. والنلائه الذى ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى ليطالبوا بالاستقلال ، كانوا ثلاثة باشوات .. وليس معنى ذلك أنى أنهم مثل هذه الزعامات ولكن أريد فقط أن أبرز صورة الصراع .. صراع وطنى ، لصراع طبقى .

وسبب ثالث ..

أن مجتمعا لم يكن مجتمعا صناعيا بحيث تتكون فيه طبقة عمالية كبيرة ضخمة تستطيع أن تقود كفاحا طبقيا واضحا ضد الرأسمالية ..

و ...

وهذه الأسباب أدت الى ذوبان الاحساس الطبقي داخل المجتمع الرأسمالى .. وأدت الى عدم تمكين الفلاحين والعمال - وهم يملكون الأغلبية - من التكتل فى نطاق طبقى وتحت زعامة طبقية .. والعنصر الذى جد على الوضع الطبقي فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ، هو اتساع الطبقة الوسطى وامتداد نفوذها .. وقد استطاعت هذه الطبقة بقدرتها الكبيرة على الحركة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، وقدرتها على ربط طرفيها بالطبقتين الأخرين .. طرف يمتد الى الطبقة الرأسمالية ، وطرف يمتد الى طبقة العمال والفلاحين .. استطاعت هذه الطبقة أن تتولى الزعامة الحقيقية .. واستطاعت أن تكون المؤثر الحقيقى فى توازن القوى الطبقي فى المجتمع .. وأصبح مصير العمال والفلاحين معلقا بزعامة الطبقة الوسطى ، كما أصبحت سيطرة الاقطاع والرأسمالية متعلقة بمدى اجتذابها لهذه الزعامات .. زعامات الطبقة الوسطى ... فإذا انحرفت هذه الزعامات تسببت بانحرافها فى ضياع حقوق العمال والفلاحين .. وإذا استقامت سققت مكاسب للعمال والفلاحين ..

وهذا التطور الذى حدث باتساع الطبقة الوسطى ، لم يترتب عليه ظهور قيادات طبقية بين العمال والفلاحين .. بل لم يؤد الى تكتل طبقى كامل بينهم .. بل ازداد اعتمادهم كأصحاب مصالح على قيادات الطبقة الوسطى . ظهرت مجموعات ، لا تكتل طبقى .. مجموعات بين العمال .

ولكن هذه المجموعات لم تحتفظ بقوتها لنفسها وللطبقة التي تنتمي إليها .. بل وضعت قوتها بين أيدي غريبة عنها في سبيل تحقيق مصالح عاجلة أو آجلة .. بعض هذه المجموعات وضعت قوتها في خدمة المذهب الشيوعي .. وهي أضعف المجموعات وأكثرها تفككا .. وبعضها وضع قوته تحت زعامة الرأسمالية .. تحت زعامة أمير من أمراء البيت المالكي ، أو تحت زعامة باشا .. والبعض الآخر أسلم قيادته لزعامة الطبقة الوسطى .. كان هذا هو الوضع ..

وضع لا يبرز فيه تنظيم طبقي ، ولا قيادات طبقية .. وتتغلب فيه العاطفة الوطنية على الأحساس الطبقي .. الى ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ..

ولم تقم الثورة باسم طبقة .. لم تقم باسم العمال والفلاحين كطبقة .. ولكنها قامت باسم الشعب كله الذي يمثل العمال والفلاحون أغليبيته .. بل ان الثورة في سنواتها الأولى حاولت وهي تفتت الاقطاع ، وتخلص الحكم من سيطرة رأس المال .. حاولت ان تشمل الاقطاعيين والرأسماليين برعايتها ، باعتبار انهم قطاع من المواطنين ، الى ان تأكد لها استحالة الاطمئنان اليهم ، فعملتهم ..

وكان يمكن لهذه الثورة رغم ميادنها التي أعلنتها منذ اليوم الاول ، ان تنحرف بانحراف زعامتها ، كما انحرفت ثورة ١٩١٩ بانحراف زعامتها .. كان يمكن على الأقل ان تكتفي باخراج الانجليز ثم ينحاز زعماءها الى الطبقة الرأسمالية والاقطاعية لينعموا في خيراتها .. ولم تكن هناك قوة أخرى ضاربة منظمة تستطيع ان تفعل شيئا في هذه الحالة .. وكان علينا ان ننتظر عشرات السنين الأخرى ، الى ان نعد جيلا آخر ، تبرز منه طبقة تقود ثورة أخرى ..

ولكن صلابة قادة الثورة ، وإيمانهم ، وتمكنهم من القوة ، حال دون انحراف الثورة .. وسارت في طريقها لتحقيق العدل لجميع المواطنين .. وكان أكثر المواطنين حاجة الى العدل ، هم المواطنون الذين نالوا أكبر نصيب من الظلم ..

وبدأت الثورة تعطي الحقوق لأصحابها .. وقد قال الرئيس في آخر جلسة حضرها من جلسات المؤتمر الوطني ان الحقوق التي اكتسبها العمال عن طريق القوانين الاشتراكية ، لم تكن نتيجة مطالبة العمال بها .. بل انهم فوجئوا بها .. لم يطالب العمال بنصيب في الارباح .. ولم يطالب العمال بتمثيلهم في مجالس الادارات .. ولم يطالب العمال والفلاحون بنسبة الخمسين في المائة من مقاعد المجالس الشعبية .. انما فوجئوا بكل هذه المكاسب .. بكل هذه الحقوق .. ماذا يعني هذا ..

يعنى أنه لم يكن هناك تكتل طبقي قائم فى مجتمعنا .. ولم تكن هناك زعامات طبقية حقيقية ، ولو كان هناك تكتل طبقي وزعامات طبقية ، لتحققت هذه المكاسب .. مكاسب طبقية .. نتيجة مطالبة سابقة .. نتيجة ضغط ..
والذى حدث أن القيادة الثورية .. قيادة كل الشعب .. استطاعت ان تصل الى ضمائر العمال والفلاحين لتقدر حقوقهم ، وترددها اليهم .. كما فدرت حقوق الرأسمالية الوطنية .. وكما فدرت حقوق المهنيين .. وكما فدرت حقوق الموظفين ..

ولكن ..

السؤال الآن ..

السؤال المهم ..

هو :

هل أدت هذه الحقوق التى اكتسبها العمال والفلاحون ، الى استكمال تخطيطهم الطبقي .. وإلى اشتغال حدة الاحساس الطبقي ..

فى رايى :

نعم ..

ولم يكن معقولا أن ينال العمال والفلاحون كل هذه الحقوق ، دون أن تقرب بينهم هذه الحقوق نفسها ، وتجعل منهم قوة .. قوة هم فى حاجة اليها لحماية حقوقهم المكتسبة ..

هذه القوة تمثل الكيان والاحساس الطبقي ..

ولكن هناك فرقا بين الكيان الطبقي أو الاحساس الطبقي ، وبين الصراع

الطبقي ..

فالثورة عندما منحت هذه الحقوق ، قضت فى الوقت نفسه على الطبقة التى يتعارض كيانها مع وجود هذه الحقوق .. طبقة الرأسماليين والاقطاعيين .. وبذلك قضت الثورة على ضرورة الصراع .. قضت على حتمية الصراع الطبقي الحاد .. الذى كان يجب أن يقوم ، وكان لامفر منه . اذ نال العمال والفلاحون هذه الحقوق مع وجود الرأسمالية والاقطاع ..

فالطبقة العاملة اليوم ليست فى حاجة الى أن تدخل فى صراع مسلح الرأسمالية والاقطاع ..

وفى الوقت نفسه هى فى حاجة الى التعاون مع بقية الطبقات . لانها طبقات لا تتعارض مصالحها وحقوقها مع مصالح الطبقة العاملة ، فى حدود مبادئ الميثاق .. قد يقوم بينها وبين هذه الطبقات تناقضات ، لامصادمات .. ثم يستمر التعاون ، الى ان يعود الاحساس الطبقي ويذوب داخل المجتمع الجديد ..

والميثاق أكد هذا المعنى .. والتفسيرات التى ادلى بها الرئيس تؤكد

هذا المعنى ..

والواقع أن ما يحدث في مجتمعنا لم يحدث في أى مجتمع متطور آخر .. لم يحدث في تاريخ المجتمعات كلها .. فإن ما فعله النورة ليس هو إعادة حقوق العمال ... ولكنه تكوين طبقة العمال .. تكوينها كضرورة جتمعية للتصنيع .. فحركة التصنيع الكبرى لم تتم على أيدي الرأسماليين كما حدث في المجتمعات الأخرى .. ولكنها يتم الآن على يد حكومة النورة .. ولأنها ثورة واعية عادلة .. فهي تمنح الحقوق في نفس الوقت الذي تتكون فيه الطبقة .. حتى تعفى هذه الطبقة من تاريخ الصراع بالجداد الطويل الذى تحمله العمال في المجتمعات الأخرى الأجنبية .. ثم هى تفصيل كل ذلك بعد أن رسمت صورة واضحة للمجتمع كله .. بكل طبقاته وبكل فئاته .. وركزت هذه الصورة على مجموعة من المبادئ المستقرة .. والمبدأ الكبير بين هذه المبادئ ، هو الإسمح بدكتاتورية طبقة من الطبقات ..

والواقع أن « دكتاتورية الطبقة » لا تعنى عند التطبيق ، دكتاتورية كل أفراد الطبقة ، ولكنها تعنى دكتاتورية زعامة هذه الطبقة . ولن يتحقق ذلك أبدا في مجتمعنا .. لأننا لن نسمح لزعامة طبقة بان تنسلل وتسيطر على الحكم .. ولأن زعامة بورنا .. هى زعامة كل الشعب .

وبعد ..
فهذا هو رأى ..
ربما قلته بسرعة ، وربما كان فى حاجة الى تفسير آخر ..
ولكنى قلته بصراحة ..

الميثاق ليس حلا وسطا .. بين الرأسمالية والشيوعية

كان رأى دائما قبل أن نناقش تفاصيل الميثاق وأبوابه ، أن نناقش حكمة الميثاق ، والفلسفة التى بنى عليها .

وحكمة الميثاق تثر من المناقشات سواء داخل المؤتمر الوطنى ، أو في اجتماعات القاعدة الشعبية قدر ما تثره التفاصيل التى وردت به .. بل إن الذين يناقشون التفاصيل يجعلون أنفسهم فى النهاية يناقشون الاطلاح العام للميثاق والفلسفة التى أوجت به ..
وقد قلت فى مقال نشر فى ذلك الحين أن الميثاق لا يمثل مرحلة تنتهى بعد استنفاد الغرض منها ، ولكنه يمثل حياة .. يمثل مبادئ مجتمع يمتد عبر المستقبل الطويل ..

وبغى سؤال آخر يتردد حائرا فى بعض العقول ، ويعجز أحيانا عن أن يعبر عن نفسه باللسان .. أو ربما لم يكن سؤالا .

انما هو مجرد تخيل ..

فبعض العقول تتخيل أن الرئيس جمال عبد الناصر عندما بدأ يكتب مشروع الميثاق ، وضع على يمينه صورة للمجتمع الرأسمالى ، ووضع على يساره صورة للمجتمع الشيوعى ، ثم حاول أن يجد بينهما مجتمعا وسطا .. لا هو رأسمالى ، ولا هو شيوعى !!

وبهذه الطريقة جمع بين الفلسفة الروحية والفلسفة المادية .

ووفق بين الملكية الفردية ، والملكية العامة .. وقضى على الاحتكار الرأسمالى ، وقضى أيضا على سيطرة الطبقة العمالية .

و .. و .. و ..

وهذا تخيل خاطئ .. أو .. خيال مراهق ! فلدراسة المذاهب والنظريات الاجتماعية ، ودراسة نظم المجتمعات الأخرى ، هى ثقافة كل مفكر اجتماعى .. وجمال عبد الناصر درس فعلا المذهب الشيوعى ، والمذهب الرأسمالى ، ودرس كل المذاهب الاشتراكية .. بل انى أعلم أنه قرأ كل دساتير العالم .. ولكن .. ليس معنى هذا أن جمال عبد الناصر عندما جلس ليكتب مشروع الميثاق ، كان كل همه تقديم محاولة للتوفيق بين الشيوعية والرأسمالية ، أو إيجاد حل وسط بينهما .

لا ..

ان نقطة البداية فى مشروع الميثاق ، هى تخيل صورة المجتمع الجديد الذى نبنيه .. وهو مجتمع قائم بذاته ، يستمد خطوطه من صميم طبيعتنا كشعب ، ومن صميم احتياجاتنا كمجتمع .. مجتمع لم يراع عند تخيله أو عند رسم خطوطه أن يكون وسطا بين الرأسمالية والشيوعية ، ولكن روعى فيه أن يستمد من أصول قائمة فعلا .. قائمة فى طبيعة الشعب ، وفى امكانياته ..

والاشتراكية عموما ليست موقفا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية ، أى أن التفكير الاشتراكي لايمتد فى نهايته الى الشيوعية .. كما ان التفكير الرأسمالى لايمتد فى نهايته الى الاشتراكية .. انما هو تفكير قائم بذاته .. الاشتراكية تفكر لنفسها ، ولاتستمد تفكيرها من الرأسمالية أو من الشيوعية .. ولاتقف فى الوسط بينهما .. انما تقف معها .

واشتراكيتنا التى وردت فى الميثاق كما انها لاتستمد أصولها من محاولة التوفيق بين الرأسمالية والشيوعية ، فهى أيضا لاتنقل صورة من الاشتراكيات الأخرى .. لاتنقل صورة الاشتراكية الانجليزية ، ولا صورة من اشتراكية

السويد - اذا افترضنا السويد دولة اشتراكية - ولا صورة من اشتراكية الهند .. و.. و.. انما هي اشتراكية تعكس صورة مستمدة من واقعنا .

وربما الذى اثار الخطأ فى فهم مشروع الميثاق لدى البعض ، فاعتبروه محاولة لايجاد حل وسط بين الشيوعية والرأسمالية ، هو أنه ميثاق ينص على اذابة الفوارق بين الطبقات مسلما .. ولكن .. هذا السلام ليس مقصودا به سلام بين الرأسمالية والشيوعية ، ولكن المقصود به هو التعايش السلمى داخل المجتمع الاشتراكى بين مختلف الطبقات الى ان يتم اذابة الفوارق بينها .. ومقصود به ان تتم صورة المجتمع الجديد بالتطور المصحوب بالدفع الثورى ، لاعن طريق حمامات الدم ، واقامة المذابح لطبقة من الطبقات ، او لمجموعة من الافراد ..

وانار هذا الفهم الخاطيء أيضا ، أن الميثاق احتفظ للأسرة بملكية مائة فدان ، واحتفظ للقطاع الخاص بجانب من النشاط الصناعى والتجارى فى الوقت الذى دفع فيه العمال والفلاحين الى المقدمة وأشركهم فى الإدارة والارباح .. فأثار هذا الوضع اعتقادا بأنه محاولة لارضاء الرأسمالية والعمال معا .. كلام فارغ .. فان الهدف ليس ارضاء أحد .. لا الرأسماليين ولا العمال .. ولكن الهدف هو بناء مجتمع جديد ، تتوفر فيه الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع .. ومن أجل هذا وحده ، وضمت مبادئ الملكية ، مبادئ الإدارة ، ومبادئ العدالة .

و .. و

واسباب التخيل الخاطيء كثيرة .. والمهم أن نؤكد أن الميثاق ليس حلا وسطا بين الرأسمالية والشيوعية ولا محاولة للتوفيق بينهما ، انما هو صورة لمجتمع جديد مستمد من طبيعتنا وواقعنا ..

لماذا ؟

لماذا يجب ان نؤكد هذا المعنى ؟ لان الاحساس بالوقوف فى الوسط ، او الاحساس بمحاولة التوفيق ، يجعلنا عرضة دائما الى الانحراف .. الانحراف ناحية اليمين ..

او ..

الانحراف ناحية اليسار .. لان الوقوف فى الوسط معناه انك تقف

بين المذهب بلا مذهب ..

وليثاق مذهب ..

وفلسفة ..

وايمان ..

لاوقولا فى الوسط ..

شعب الجوارح التي يستقيل به الناس الجبل العتيق



الوحدة العربية

من خلال الميثاق

ناصر الدين النشاعلى

مارست القاهرة فكرة الوحدة العربية ، وعاشتها ، ونادت بها ، ودعت إليها ، ونفذت أولى خطواتها ، قبل أن يظهر الميثاق فى ٢١ مايو ١٩٦٢ .

وتجاوبت الشعوب العربية ، من المحيط الى الخليج ، مع دعوة القاهرة للوحدة ، ولبت نداءها ، وآمنت بشعاراتها ورات طرقها وأهدافها ، وأنطوت تحت الراية الواحدة ، قبل الواحد والعشرين من مايو عام ١٩٦٢ ، وقبل ظهور الميثاق .

فالوحدة التى جمعت بين الأم القاهرة والأم العرب ، وأفراح القاهرة وأفراح العرب ، وانتصارات القاهرة وانتصارات العرب . منذ ثورة ٢٣ يوليو الى صفقة الأسلحة . الى تأميم القنال ، الى العدوان الثلاثى الى قيام الجمهورية العربية المتحدة ، الى بناء الجيش القوى ، واقامة المصانع الكبيرة ، واحتملال المقعد السامى بين أم الأرض وقادتها ودولها . كل ذلك ، كان حقيقة قائمة ، قبل ظهور الميثاق ، وما الايدى التى نسفت آبار البترول وانايبه فى سوريا اثر العدوان الثلاثى على بوسعيد ، سوى الايدى التى آمن أصحابها بالوحدة ، قبل ظهور الميثاق . وما الآلاف التى مشيت فى شوارع بغداد تستنكر العدوان المذكور وتهتف بحياة القاهرة ، سوى آلاف مؤمنة بوحدة الهدف ووحدة المصير . وما عاشى سكان الضفة الغربية فى الأردن على صوت القاهرة ، وعند أيمانها ، ومع اعيادها ، وفى انتصاراتها ، يفرحون اذا فرحت ، ويرفعون الاعلام اذا احتفلت ويلبسون السواد يوم الانفصال . سوى شعب مارس الوحدة تحت لواء القاهرة قبل صدور الميثاق .

كل ذلك جرى قبل أن يصدر ميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢ .

ولكن سر الميثاق الكبير انه حدد هذه المشاعر ، ونظمها ، وصهر قواها ، وأضاء لها الطريق ، وألقى التفسير المنطقى العلمى الواضح على كلمات الوحدة . والاتحاد . والمصير المشترك . والتقدمية العربية . والوسائل المضادة للوحدة . والوسائل المؤدية اليها !

وما كان وجود هذا الباب - باب الوحدة العربية - ضمن أبواب الميثاق ، سوى الدليل أبلى الدليل ، ان القاهرة - رغم كل شيء - رغم الجراح .. ورغم خيانة الانفصاليين .. رغم دسائس المستعمرين .. ورغم مسئوليات القسيادة والتوجيه .. رغم ذلك وذلك ، مازالت وستبقى مؤمنة ، كل الإيمان ، بالوحدة العربية ، عاملة لها ، سباقة بين شعوب العرب ، الى تنفيذها !

ففى مقدمه هذا الباب - التاسع من الميثاق - دلى الميثاق على ان الوحدة العربية لم تعد بحاجة الى أن تثبت حقيقة وجودها ، بعد أن امتلكت هذه الأمة وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأمل ! وإذا كانت خلافات بين الدول العربية فان الميثاق يستمد من تلك الخلافات برهاناً يؤكد فيه وجود الوحدة لا انفصامها على اعتبار أن هذه الخلافات « تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى » ..

اما من الجهة الايجابية ، فان الميثاق يرى فى « التقاء القوى التقدمية على الأمل الواحد فى كل مكان فى الأرض العربية دليلاً على الوحدة أكثر ماعو الدليل على التفرقة » .

ويبحث الميثاق عن شعار الوحدة العربية كما يفهمها فبرى أن « وحدة الهدف » هى الشعار الوحيدى فى تقدم الأمة من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .. مؤكداً أن الأمة العربية فى هذه المرحلة يجب أن تحشد جميع امكانياتها وجميع خبرتها المستمدة من تاريخها الطويل بالإضافة الى ارادة هذه الأمة على التغيير المطلوب .

ولكن الميثاق ، يبعد ويؤكد أن الوحدة - على عكس انواع أخرى من الوحدة فى التاريخ الأوروبى والأمريكى - لا يمكن ولا ينبغي أن تكون فرضاً أو اقتساراً ! بل ان القوة - كما يقول الميثاق - عمل مضاد للوحدة ، ضدها ، لاعمها ولا لها .

ولا يهم الميثاق أن يصر على شكل دستورى واحد لأية وحدة مطلوبة أو قادمة . فالصورة الدستورية الواحدة تتضاءل أهميتها اذا قلنا ان مفهوم الوحدة عندنا هى كونها الطريق الطويل المتعدد الأشكال والمراحل ..

كيف اذن تكون معالم طريق النظرة الصحيحة الى الوحدة ؟ ..
وبرد الميثاق على هذا السؤال فيقول :

أولاً : ان أية حكومة وطنية فى العالم العربى ، تنبع ارادتها من ارادة شعبها ، هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

ثانياً : ان أية وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

حصى المرأة العربية في الجزائر شذرت في استقبال الرئيس عبد القادر



وإذا سأل أحدهم :

- وكيف تكون طبيعة العمل من أجل تنفيذ هذين الهدفين السابقين ؟
اجاب الميثاق :

أولا : أن الدعوة السلمية هي المقدمة .

ثانيا : أن التطبيق « العلمى » للمفاهيم التقدمية هي الأساس ، مع عدم استعمال مراحل التطور تجنباً للنفرات والفجوات .

ثالثا : أن جهودا واعية يجب أن تفتح الطريق أمام التيارات الفكرية القادمة

رابعا : أن الجمهورية العربية المتحدة ، اذ تحرص على عدم الخوض فى السياسات والمنازعات المحلية فى الوطن العربى ، الا أنها - على ضوء ايمانها بأنها جزء من الأمة العربية ، لن تردد فى أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تعتنقها الى كل مواطن عربى !

خامسا : الجمهورية العربية المتحدة ، على ضوء ذلك تساند - بشعورها بالواجب - كل حركة شعبية ترى فيها انتصارا للمبادئ الأساسية التى تؤمن هذه الجمهورية بها .

سادسا : تفتح الجمهورية العربية المتحدة مجالات التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى الوطن الكبير .

سابعا : تؤيد القاهرة ، عاصمة الجمهورية ، وجود الجامعة العربية على أساس أنها « خطوة فى الطريق المطلوب ، وجزء يساهم فى تفرير يوم الكل » وبعد ..

لقد كانت « الوحدة » بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، حيساسة ، ومعركة ، وثورة ، ومصيرا ، قبل أن تكون ميثاقا ، وإذا كان للميثاق مهمة تنظيم هذه المعاني ، وصهرها ، وتقويم مفهومها ، وتوضيحها ، وبلورتها .. فان مهمة هذه السطور أن تنفذ الى هذه المهمة ، وتشرحها ..

ومن هنا ، كان الإيجاز الواضح فى هذا المقال ..

فالفرق بين الوحدة كما عاشتها القاهرة منذ عشر سنوات ، والوحدة كما نص عليها للميثاق ، هو الفرق بين أن تسرد المجلدات فى دور القاهرة فى نفع

روح الوحدة والقومية في الدنيا العربية ، وبين أن نتقيد بتفسير وسرد نصوص
الباب التاسع من الميثاق العظيم ..

وسواء كان الحديث عن الوحدة حياة ، أو الوحدة ميثاقا ، فإن ثورة ٢٣
يوليو ، قد أحالت حلم الأجيال العربية منذ مطلع هذا القرن في الوحدة وجمع
الشمل ، حقيقة قائمة .. قادمة !

.. بفضل الزعيم العظيم *

-ناصر الدين الشاذلي-

حفاوة الميثاق بالعلم للكتور أحمد الحرف

- ١ -

لقد كان من الطبيعي أن يحتفى الميثاق بالعلم ، وكان من الطبيعي أن تتكرر
حفاوته بالعلم ، واشادته بأجله في مواضع شتى .
وذلك أن الأمة التي تطور حاضرها ، وتبنى مستقبلها العظيم ، لامتدوحة
لها من الاعتماد على العلم في التطوير وفي البناء .
والحق أن الثورة ليست مهمتها عدم الما في اللامد لحسب ، بل أن
مهمتها الكبرى ترقية الحاضر ، وتشديد المستقبل .
وإذا تطلت الثورة عن هذا الاهتمام بالعلم صارت صرخات تنفس بها الأمة
عن كبته التي طال ، لم تهدأ ، ولا تغير من واقعها المغفل شيئا .
لهذا كان الميثاق صادقا في قوله « أن العلم هو السلاح الذي يحقق النصر
الثوري ، وهو وحده الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقدما مأمون
العواقب » وبدون العلم تصير التجربة والخطأ نزعات اعتباطية ، قد تصيب
مرة ، ولكنها تغطي عشرات المرات

- ٢ -

واذ كانت الأمم الناهضة تراجع ماضيها لتستنبط منه دروسا تهديها
في حاضرها ومستقبلها ، فإن مصر إذا ما قلبت صفحات تاريخها القريب تبينت
أن يقطتها السياسية والاجتماعية كانت دائما مع اشراقه العلم .
فعلماء مصر كانوا ملاذ الشعب من جور المالك والاحتمايين ، وعلماء
مصر كانوا قادة الشعب في مقاومة الحملة الفرنسية ، وفي الثورات المتوالية على
نابليون وكبير .

- ١٠٧ -

وعلماء مصر الذين درسوا في أوروبا عادوا الى وطنهم وقلوبهم عامرة بالعزم على انهضاه ، وهم الذين بذروا بذور التطور التي مالبست أن تنسوعت نمارها بعد زمن قصير ، فانطلقت مصر في خطاها بعد ان كبستها قيود الجهل أحقابا ، واستهوى تقدمها أنظار المتطلعين الى التقدم من جيرانها ، فوفدوا اليها ، وانضموا الى أحرارها حتى صارت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدر اشماع للأفكار الحرة ، ومنبرا للأحرار من نوار العرب .

وعلماء مصر هم الذين عباوا الشعب في مناصرة عرايى على الاستبداد والاستعمار ، فلما منيت النورة بالانكسار خفت صوت العلماء حيناً ، لكن لم يلبث أن انطلق مدويا ضد توفيق وضد الاستعمار ، حيث لاسلاح للعلماء والمتعلمين الا الكلمة منطوقة ومكتوبة ، لكنها كانت أقوى من سلاح الخصوم ، واشد فتكا ، منذ جليل صوت مصطفى كامل الى أن دوى صوت سعد زغلول .

وعلماء مصر هم الذين تزعموا الإصلاح الديني والاجتماعي والفكري والاقتصادي كمحمد عبده وقاسم أمين ولطفى السيد وطلعت حرب ، وعشرات من أمثالهم ، وضع كل منهم في صرح النهضة لبنة أو لبنات .

— ٣ —

فماذا تبتقى مصر من العلم ؟

وماذا تريد من العلماء ؟

ولماذا علق الميثاق عليه الآمال ؟

الحق أن الآمال المنوطة بالعلم والعلماء آمال جسام ، لكنها ميسسورة التحقيق اذا ما صحت التوايا وصنفت الزمات .

١ - فمصر تريد من العلم أن يطور حاضرها ، ويصنع مستقبلها على أحسن ماترجى وتريد أمة ذات عراقة وطموح ، فى جد دائب وسرعة متقنة ، ليعوضها عن التخلف الذى كبها به الجهل ، فجرى العالم المتحضر المتحرر وهى تحبو ، وطار فى السماء وهى تسقف .

ومن الخطأ البالغ الغفورة أن تظل الغاية من التعليم تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، بل لابد من أن تكون غايته تمكين الفرد من القدرة على تشكيل حياته ، وتمكينه من المساهمة فى تطوير حياته وحياة الأمة .

وهذه لإمنية ، بل هذه الإرادة تقتضى من كل عالم أن يجاهد فى مجال علمه ، مدفوعا بالفيرة المتحمسة ، لتحقيق مصر فى زمن قصير ماحققه غيرها فى زمن طويل .



الرئيس عبد الناصر يسلم أحد المتفوقين جائزته في عيد العلم

وتقتضى من رجال الجامعات والبحوث العلمية أن يكونوا طلائع تتقدم
الشعب لتكشف له طرق الحياة الراقية .

وليس شك فى أن النضال الوطنى المتمثل على العلم الكاشف الهادى يستطيع
أن يبدأ من حيث انتهى سابقوه أو من حيث كادوا ينتهون ، ولهذا يضمن لنفسه
قوة انطلاق فى أن يدرك ركبهم أو يسبقهم .

وفى هذا يقول الميثاق : « لقد تخلفنا عن عصر البخار وعصر الكهرباء ،
ولقد كلفنا هذا التخلف كثيرا ، وما زال يكلفنا كثيرا ، مع أن ظروف القهر
الاستعمارى الرجعى هى التى فرضت علينا ، لكننا مطالبون الآن - وعصر الذرة
يشرق فجره على الدنيا - نبدا الفجر مع الذين بدؤوه .

إن الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى
خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

٢ - تريد مصر من العلم أن ينال كل مواطن قسطا من الثقافة ، ترتفع
بافكاره عن مهاوى الجهل ، وتشعوره بكرامته الانسانية ، وبقيمة النعمة
الكبرى التى منحه الله اياها ، وهى العقل ، لأنها ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ،
عميقة فى احساسها بالانسان ، صادقة فى تعبيرها عنه ، تضىء جوانب فكره
وقلبه ، وتحرك عزائمه الى نصرة الحق والحرس على الحق .

وإذا ما كانت ثقافة ، وكان عقل ، وكان تفكير صائب ، سلمت عقائد
الشعب من الأباطيل ، وبرئت أعماله من التقليد الأعمى ، وصفت الأديان من
غشوات الأوهام التى خالطتها ، واستطاع الشعب أن يصوغ قيما اخلاقية
جديدة مفايرة للقيم التى خلفها الماضى المستبد الباجل .

ولاشك أن الشعوب تستمد طاقات روحية من مثلهما العالية التى نصبتهما
الأديان السماوية ، أو نصبها مافيهما الحضارى العظيم ، فهى تستمسك بها
وتتصمم فى نهضاتها وتقدمها ، وفى صبرها على الشدائد ، وفى شجاعتها التى
تتغلب بها على ما يعترض طرقها من عوائق وعراقيل .

ومن هنا كان العلم مطالبا بأن يعيد الى الدين صفاءه ، وأن يفضى القلوب
والعقول بالمثل العالية التى يدعو إليها .

وإذا ما صدر الشعب فى إرادته عن استنارة استطاع أن يحقق لنفسه
ديمقراطية سياسية سليمة ، بعيدة عن تأثير الرجعية المستغلة وتسخير
المال .

٣ - وتريد مصر من العلم تبصير الشعب بتاريخه ، ليتبين معالم مجده
الذى حاول الاستعمار أن يطمسها فى ركाम أكاذيبه ، وليتبين جنائيات الاستعمار
على مرافقه وعلى أحراره .

ولقد عاشت مصر دهرا كان الاستثمار وأبواقه يسيطرون فيه على مناهج التعليم ، ويصبغونه بالصبغة التي تروقه وتخدم أطماعهم ، فشوهوا مجدنا العربى والإسلامى وتنقصوا من أقدار عظمائنا وأبطالنا ، ولقنوا الطلاب تاريخ أعداء الوطن فى إطار مزخرف ، وتاريخ المستعمرين فى حالة من التمجييد ، ورددوا على مسامعهم وعلى أنظارهم أكتوبة هى أن مصر لاتصلح الا للزراعة ، حتى كاد هذا الزعم يستقر فى القلوب من كثرة ترديده .

٤ - وتبتنى مصر من العلم أن تبتكر الوسائل لانهاض الصناعة ، لانها الدعامة القوية فى صرح الاقتصاد الوطنى ، والوسيلة التى تنتج للوطن ما يحتاج اليه من آلات ، وتيسر عليه تصنيع كثير من محصولاتة ، على أنها تستوعب مئات الآلاف ممن ضاقت بهم الرقعة الخصبة ، وهى الى جانب ذلك كله تمد الوطن بالسلاح الذى يتقى به العدوان ، ويحمى مكاسب الثورة .

وان العلم ليستطيع أن يشكل من الصناعة قوة بناءة تتجاوب مع الخطط المرسومة المدروسة ، وتحقق الأغراض المقصودة ، لأن الصناعة لاتخضع لعوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها كما تخضع الزراعة والتجارة .

ويستطيع العلم أن يمد الوطن بالآلات الجديدة التى تكفل له تعويض تخلفه الماضى ، وان يكسب للصناعة المصرية مكانة ممتازة تستطيع بها أن تتقدم المنافسة فى الأسواق الأفريقية والآسيوية .

ويستطيع العلم أن ينهض بالصناعات البحرية فى وطن يمتد مسافات طويلة على بحرين ينوسطان العالم .

ويستطيع أن يبتكر الوسائل فى استغلال المناجم والخبرات التى تدبخرها التربة فى الصحراء الشرقية والغربية .

٥ - وتريد مصر من العلم تطورا شاملا للزراعة .

واذا كانت مصر هبة النيل ، فان الثمرات هبة العمل . وقد تطلورت وسائل الزراعة فى العالم المتحضر تطورا كفل وفرة الانتاج ، وأراح المنتج .

والمساحة المزروعة فى مصر مازالت كما كانت منذ مئات السنين ، مع أن سكانها تضاعفوا .

فلما قامت الثورة أرادت أن تعالج هذه المشكلة ، فسنت قانون الاصلاح الزراعى ، وشرعت فى بناء السد العالى ، وشجعت التعاون الزراعى وأصلحت مساحات من الصحراء .

لكن العلم مطالب بأنواع أخرى من الحلول .



في المزرعة القريبة من القاهرة

مطالب بأن يقهر الصحراء ، ويفرز البوار ، ليمسد الخضرة على جانبي الوادي ، حتى تتحول كل قطرة من ماء النيل الى خضرة تنبض بالحياة والنفع .

ومطالب بأن يساعد على كثرة الانتاج الزراعي ووفرة الثمرات ، بالارشاد الى الطرق الصحيحة في اعداد الارض وتغذية الزرع بالكيميائيات ، واستنباط أنواع جديدة من البذور ، ومحاربة الآفات الزراعية بالمبيدات .

ومطالب بأن ينمي الثروة الحيوانية ، ومنتجات الحيوان .

ومطالب بالمساهمة في نشر الصناعات الزراعية بالريف ، لشغل الأيدي العاطلة ، ولاستغلال كثير من الموارد والمحصولات التي يهملها العطب والاهمال .-

ولا شك أن تصنيع الريف يرفع مستوى الفلاحين ، ويربطهم بالقرى ، فلا يهجرونها الى المدن المكتظة بالنازحين .

٦ - وتطلب مصر من العلم أن يساهم نظرياً وعملياً في ارساء قواعد الاشتراكية والديمقراطية السليمة ، بتنوير الشعب كله ، لأن التسوية في حقيقتها عمل شعبي وتقمي ، لتحقيق الاشتراكية والديمقراطية ولا معنى للاشتراكية الا بتحقيق الكفاية والمعادلة في المجتمع .

ولا قيام للديمقراطية بغير سيادة الشعب ، ووضع السلطات في يده ، لتحقيق أهدافه .

وليس من المستطاع ولا من المقول أن يكون الحكم اشتراكياً ديمقراطياً في شعب جاهل .

٧ - وتريد مصر من العلم القضاء على الفرق المصطنعة التي افتعلها الاستعمار بين الشعوب العربية ، بما قسم من اقاليم وبما بث من فتن ، وبما أقام من حواجز .

وان العلم ليستطيع أن يساعد على تحقيق القومية العربية ، بايقاظ الوعي المستنير المقتنع بالأدلة العلمية ، وبالكشف عن أهدافها السامية ، لتسترجع الأمة العربية وحدتها وقوتها وعزتها .

وتريد مصر من العلم لقاء أضواء على المشكلات العالمية ، وتسهيل الأضواء على مشكلات آسيا وإفريقية ، وبث الأفكار الداعية الى السلام وعدم الانحياز .

٨ - ثم تريد مصر من العلم انارة الطريق للنقد النزيه البناء ، المنبعث عن رغبة صادقة في الإصلاح ، لأنه يرشد العاملين الى تصحيح أوضاع ينبغي أن تصحح ، ولأن إغراق الحقائق أو تجاهلها تعود أضراره على الشعب المناهض للظلم .

الميثاق والأسرة

الأستاذة مفيدة عبد الرحمن

« الذين يؤمنون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » •

انه من الاحداث الهامة - لا اقول في شهر مايو سنة ١٩٦٢ ولا في عام ١٩٦٢ ، بل في القرن العشرين جميعه : صدور الميثاق الوطنى واذاعته فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ •

ومنذ صدور الميثاق ، دأب الكتاب والمفكرون فى تبيان مزاياه وما اشتمل عليه من توجيه وارساء أسس العدالة والكفاية بما يجعل أمتنا العربية الكريمة فى مقدمة أمم العالم أجمع •

وقد عنى الميثاق فى مقدمة ما عنى به : نظام الأسرة وأسباب حمايتها ، لأن فى حماية الأسرة ، حماية للمجتمع كله ، وتأسيس للرقى ، وتأسيس للرفعة المنشودة ، بل وباعث على النهوض بالوطن جميعه اذ وطننا ما هو الا مجموع الأسر التى تعيش فيه •

يقول الميثاق : « ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل اسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، محددة لتسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعها الى غايات التضال الوطنى » •

والميثاق حين ذكر ذلك ، فانه لم يذكره الا بعد أن عالج كل المقدمات المؤدية الى حفظ ذلك النظام وتقويمه والنتائج المترتبة عليه .

فقد تكلم فى « حرية ورغيف الخبز » وهى كلمة لها معناها ومرماها ، فمن حرية ورغيف الخبز تنبثق حرية الرأى وحرية الفكر، بل لا أكون مغالية اذا قلنا ان منها تنبثق سائر الحريات •

كما تكلم الميثاق كذلك عن « حل مشاكل الشعب » وإنها يجب أن تستمد من تجاربه الشخصية ، نابعة من جذوره الأصيلة لا من تجارب الشعوب الأخرى وأن مصير الشعب العربي ، بل الأمة العربية يتقرر هنا في محاسن الأمة العربية لا في العواصم الأجنبية ولا على موائد المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار البغيض فلا بد لذلك كله أن تحل مشاكل الشعب على أسس يبنه وتشتاته وحضارته واحتياجاته ..

فالميثاق قد عنى أول ما عنى بالأسرة وكيانها فوفر لها كل أسباب الهدوء والاستقرار والرفاهية حتى تعمل وحتى تنتج العمل والإنتاج الوفور الذي يركز دعائم الاقتصاد الوطني والذي يوفر العمل للجميع فلا يحس المواطن أنه إنما يعيش عالة على وطنه الحبيب ولكنه يعطي لياخذ ، يعطي جهده وعرقه وحبه وإخلاصه ، بل ودعه لوطنه ، لياخذ الصحة والمعرفة والثقافة والعلم والعمل والكرامة ، بل والفخر .

وقد تكلم الميثاق كذلك عن « خلق نوع من التكافل الاقتصادي بين المواطنين » مع زيادة كثافة القطاع العام الذي يملكه الشعب لتستطيع بذلك الأمة أفراداً وجماعات أن تصوغ فيما احتلاية جديدة لا تؤثر عليهما القوى الضالعة المتخلفة من تلك العائل التي عانى منها مجتمعنا زماناً طويلاً .

وأنه مما لا شك فيه أن الأسرة إذا ما توفرت لها أسباب الحماية تمكنت من أن تكون مجتمعاً صالحاً متحرراً .

وإذا ما قال الميثاق الوطني « أسباب الحماية » فإنما يعنى بذلك أسباب الحماية من الجوع والمرض والجهل والخوف إذ أن هذه الأسباب إن أصيبت الأسرة ببعضها فإنما يغلب فيها الخور والانحلال والضياع ، وهذا ما جاء الميثاق للقضاء عليه ، للقضاء على عوامل الهدم وتثبيت أركان البناء وتشيدته على أسس من الخلق والعلم والوعى .

ويمكن أن يقال بحق أن الميثاق ما جاء إلا من أجل الأسرة ، جاء ليرفع من شأنها ويأخذ بيدها لتقوم هي بدورها البناء الفعال تترفع من شأن وطنها وتقيم صرح البناء الشامخ الذي نامله جميعاً ، فلزم لذلك أن تتوفر أسباب الحماية للأسرة فيكفل لها :

أولاً - حق الأسرة في الرعاية الصحية .

ثانياً - حق الأسرة في العلم بقدر ماتحمله مواهب أفرادها واستعدادهم

ثالثاً - حق الأسرة في العمل الذي يتناسب مع أفرادها وكفائتهم وقدراتهم بل وخبرتهم .

رابعا - تلمين افراد الأسرة ضد الشيغوخة وضد المرض •

والميثاق بتأمينه الأسرة وتدعيمها بكل هذه الضمانات والكفالات ضمن قيام شعب وأمة واحدة ساعية الى الأمام في البناء والرقى •

وقد استوحى الميثاق كل هذا من صلب الدين ومن التشريعات الإلهية المحكمة التي منها الله - سبحانه وتعالى - لعباده والأزم بها من استخلفهم على أرضه •

فمن بدء الخليقة خلق الله تعالى آدم ووفر له سبل الهدوء والعيش وكفاه مؤونة المأكل والمشرب والملبس ، فقال جلّت قدرته :

« ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لاتظما فيها ولا تصحى »

وتخلص من ذلك أن الميثاق قد جاء مهتديا بما أمر به الله عز وجل وسنه لعباده •• فإن للأسرة التي عانت شظف العيش والذلة والمهانة والمرض والهوان أن تسعد وتنعم بالصحة والعافية وتنهل من مناهل العلم ما شاء لها أن تنهل وأن تقف مرفوعة الرأس موفورة الكرامة بين شعوب العالم أجمع اذ قد سمع صوتنا عاليا بعد أن أزعنا عنا كامل الاستعمار وقضينا على أعوانه من الانتهازيين والرجعيين وأصبحنا نسمى الدول العظمى بل - والله - نفوقها في التمسك بقوميتنا وعروبتنا ومثلنا العليا •

وقد شمل الميثاق وأكد حق الأسرة التي هي عماد المجتمع في الحياة الكريمة وجعل السيطرة فيها للعامل والفلاح بعد أن أحس انهما قد حرما على مر الأجيال وهما الكادحين العاملين ، حرم العامل والفلاح من حق الحياة ، من حق التعلم ، من حق العلاج ، بل ومن حق العمل •• أما الآن فهو السيد الذي يشارك رب العمل في الإنتاج حتى يخص أنه هو شريك حقا في العمل حتى يحرص على الشركة ويعمل على ازدهارها ونموها فأصبح كائنا حيا بعد ان كان كمية مهمل لا يقام له وزن أو حساب ، وكذلك الشأن في الفلاح •

فالأسرة في المجتمع هي قوامه وعدته ••

وأكد الميثاق انه لا بد من تعديل القوانين وتطورها حتى تسير جنبا الى جنب مع تطورنا وتقدمنا وها نحن نجد لجان تعديل القوانين ومنها لجنة قوانين الأحوال الشخصية التي تعمل جاهدة لتوفر للأسرة الحياة السعيدة الهادئة الهائلة المتماسكة التي يحنو افرادها بعضهم على بعض وبذلك نخلص الى مجتمع متماسك متجانس في الحرص على صالحه وصالح افراده •• فالأسرة السعيدة هي عماد الوطن السعيد •

كما أكد الميثاق كذلك كفاءة الرعاية الصحية لكل مواطن وبالتالي للأسرة وقد قامت الدولة بوضع الاسس المدروسة لخطط التنمية والخدمات على ضوء

الإحصاءات الرسمية السليمة مما يكفل للأسرة الحق في العلاج فيجد فيه المريض مكانه بالمستشفى وعلاجه يسرا سهلا فتضمن بذلك استقرار الأسرة صحيا ليتفرغ أفرادها للعمل المثمر المنتج الذي تتطلبه البلاد ما دام قد سعد ونعم بصحة كاملة بعيدا عن الملل والأمراض التي فتكت بالأسرة زمنا طويلا .

وكذلك أكد الميثاق حق المواطن في العلم فأصبح «شاعرا للجميع وبكون مقابل حتى لا يهرم منه مواطن .

وبعد ان كفل الميثاق حق الفرد في الحياة الكريمة وحقه في العلاج والعلم وفر لكل مواطن حق العمل بل أوجب عليه العمل اذ لا حياة الا لمن يعمل فأصبح للفرد حق العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداده .

وما دام قد أصبح للأسرة كل هذه الضمانات وتكفلت الدولة في الميثاق لسائر المواطنين العيش الرغد الكريم والرعاية الصحية الكاملة والتعليم بسائر درجاته أوجب على كل مواطن ان يقابل هذا بالحرص على مصالح الوطن التي تستلزمها سماؤه الصافية . . وتكوننا أرضه الغنية فلا نكلوا جهدا الا وبلكناه ساعين الى الخير عاملين في اخلاص وحب وصفة لرفعة وطننا الغالي متقربين بلطفك الى الله سبحانه وتعالى بالذي نال في كتابه الكريم :

« انى لأضيق عمل عامل منكم من ذكر او أنثى بعضكم من بعض » .

مفتي عبد الرحمن

الطريق الثورى

الدكتور أحمد فؤاد الزهرانى

١ - الميثاق تعبير جماعى عن لرادة الشعب العربى فى حياته الجديدة ،
يصور ما يامل ان تكون عليه الأمة العربية فى جميع النواحي ، سياسية
كانت أم اجتماعية ، أم اقتصادية ، أم ثقافية ، أم فنية .

انه قصة كفاح ، وطريق عمل ، وأسلوب حياة ، ومذهب فكر .

قصة كفاح الشعب العربى فى نضاله مع قوى الاستعمار والرجعية ،
كتب فصولها بدماء الشهداء وعرق الكافحين جيلا بعد جيل ، حتى بلغ الأوج
فى ثورة يولية ١٩٥٢ ، ليرفع الستار عن فصل جديد يتميز بطريق للثورة
جديد .

لقد اتخذ الشعب العربى منذ ذلك التاريخ لنفسه فلسفة جديدة فى
الحياة شعارها التقدمية ، ودخل فى سباق مع الزمن ، وصمم ان يصنع
بيديه تاريخه ، ينسج خيوطه من انعرق والدماء ، ويسطر حروفه بمصاراة
الفكر الوضاء .

وعندئذ وقف وقفة قصيرة بعد عشر سنوات يستعرض الخطوات التى
خطاها فى طريق الثورة ، ويحاسب نفسه ماذا صنع ، وإلى أى مدى بلغ فى
مراحل الشوط ، ويتحفظ إلى وثبة أخرى تدفعه إلى الامام ؟

وأهم من ذلك كله فى قائمة الحساب ، وتنبع الخطأ والصواب ، أسائر
هو فى الطريق الصحيح الموصل إلى الأهداف ، أم انحرف إلى مسارب
جانبية ، قد تدفعه إلى النكوص والرجعية ، فتصرفه عن الغرض ، وتبديد
ما انطلق من طاقات العمل ، وتطفئ ما اشتعل فى نفسه من نور الأمل .

ولقد رأى الشعب العربى بعد ان سدد فوائم الحساب ان الطريق
الثورى الذى فتح ابوابه هو طريق الأمل وسبيل الحياة ومطية التقدم فكتب
على نفسه العهد فى الميثاق ان :

« الثورة هي الطريق الوحيد للنضال العربي » .

الطريق الثوري هو الباب المفتوح نحو كل تقدم الى الامام .

ان الطريق الثوري هو منهج الفكر واسلوب الحياة في فلسفة العروبة
التقدمية .

فلا غرابة ان ينقطع الباب الاول من « الميثاق » الى تفصيل القول في
هذا السري . ووصف الخطوات التي يجب على المرء ان يسلكها للسير فيه ،
وبيان الفرق بين هذا الطريق وبين اساليب الفكر والحياة والنطق
التقليدية .

واذا كان الميثاق فلسفة تعبر عن العروبة في مرحلتها التاريخية
الحاضرة ، وكانت الفلسفة اما منهجا واما مذهب ، او قل انها منهج يوصل
الى مذهب ، ففلسفة « الميثاق » هي الثورة منهجا ، والتقدمية مذهباً

٢ - ولقد حتمت الظروف ان يتخذ العرب هذا الاسلوب الثوري ،
وهي التي فرضته فرضاً عليهم ، لانه منطق الحياة اولا والنطق المستمد
من تاريخهم ثانياً .

انه منطق يعتمد على تراث العرب المستمد من طبيعة الاسلام ، بحكم
امتزاج اللغة بالدين منذ نزول القرآن . وقد نهضت الحضارة العربية وامتدت
شرقاً وغرباً ، واتسعت لشتى العلوم والفنون ، منذ ان نفخ في روحها الدين
الجديد وما ينطوي عليه من حرية فكر ، واعتماد على العقل ، وجمع بين ذبنة
الحياة الدنيا وسمى الى الآخرة ، مع نبذ التقاليد البالية والعقائد الفاسدة ،
مع النظر الى الناس كافة دون ايثار اصحى على عربي الا بالتقوى ، او تفصيل
شخص على آخر لطبقته أو رتبته وعلى الجملة . . التسوية بين الناس على اساس
واحد . . هو الايمان والتقوى .

وهذه كلها مبادئ جديدة تمتد ثورة كبرى في تاريخ الانسانية ، وحدا
فاصلاً بين عهود الاستعباد في الماضي ، ومرحلة التحرير والتقدم في المستقبل .

كانت الانسانية منقسمة فريقين ، السادة والعبيد ، واصبحت بعد
ذلك فريقاً واحداً ذابت فيه الفوارق بين الطبقات . ومن ثم ، بعد ان كان
هناك ثومان من الفكر الاول يتلادم مع طبقة السادة ويمتاز بالنظر المجرد ،
والثاني يتفق مع الجمهور والعامة ويتسم بالعمل والخضوع لما يشرعه ارباب
النظر ، كان لابد من ابتداء منطق جديد لا ينفصل فيه النظر عن العمل .
ولا يعمل مصلحة طبقة دون طبقة .

ومن مصلحة الطبقة صاحبة النفوذ والسلطان ، وهي عادة فئة قليلة ،
ان تستقر الأمور ، وتثبت الأوضاع ، ولا يتحرك الجمهور للمطالبة بحقوقه
المفصولة وعلى رأسها الحق في الحياة الكريمة . ولذلك كان منطق السادة

مد أن أسمع المنطق وطهر علما مستقلا على يد أرسطوطاليس منطق «ثبات»
لا منطق حركة . أنه منطق مستقر ، لا منطق بوري ، أنه منهج للتفكير يتلاءم
مع المترجمين على عرش السلطان ينظرون الى جماهير الشعب نظرهم الى
عبيد يسغرونهم لمصالحهم ، لا منهج حياة تنفق مع مطالب الملايين البغية من
الباس ، وحمقى للاسانه ما تعى من تقدم ورعايه .

ومن هنا كان منطق الاسلام في طبيعته مفارا لمطق اليونان .

وهذا الطريق البورى الذى جاء مع ظهور الاسلام هو الذى أحدث
الهزة الكبرى في تاريخ العالم ، وحفظ ثرائها من الضياع ، وتقدم بالبشرية
كلها ما يقرب من عشرة قرون من الزمان .

ان الجمود وقوف عن السير الى الأمام ، فلا تليت الجماعات بعد
جمودها وتوقفها عن الحركة أن تتأخر عن الركب وتتخلف عن النمو والطور .

ولا بد للمسير من قوة دافعة ، وللحركة من محرك .

أما النظر ، فانهم يجلسون على عرس الفكر . لا تحركون ، بل
يتفرجون على الذين يتحركون ، فلا يحسون بأحاسيسهم ، ولا يسعرون
بآلامهم والامهم . فلا عجب أن يكون منهجهم في الفكر والحياة هو منهج
« المتفرج » .

وأما الجمهور ، وبالأصطلاح الحديث « الشعب » ، فانه يعمل ،
ويتحرك ، ويسير ، ويجرب ، ويحس ، ويتألم ، ويفضح ويبكى عن خبرة في
الحياة . ومن هنا كان منهجه منهجا حيا ، متصلا بالحياة نفسها ، التي تمتاز
بالحركة والتحرك ، والتغير . ولا بد أن يكون هذا المنهج « متحركا » حتى
يتلاءم مع الحركة التي يجرون في دولابها ، ولا بد أن يكون هناك « دوافع » ،
و « محركات » تدفعهم الى الحركة والسير والنمو والتطور والتقدم .

وكل محرك فهو قوة دافعة .

وكل قوة دافعة فهي دينامية .

والدينامية في الحركة الانسانية ، والمقدم الاحكامى . لست
كالدينامية المحركة للأجرام السماوية ، أو الآلات البخارية المحركة ، ولكنها
دينامية حية سببه تلك الى تدفع النبك والحيوان من باطن الى النمو .

وهذه الدينامية الحية بمتار بوبيات سمي في السطاد الانساني بورا ،
بل أنها ثورات مستمرة متصلة ، ولولا ذلك لبطل الكائن الحي عن النمو .

كذلك الحراك الاجتماعى فانه الى هذه الوراا احوج .



السيد الرئيس يرفع علم الجمهورية العربية المتحدة على المنصة

وكلما واجه المجتمع حقيقة تأخره عن المجتمعات الأخرى ، وأحسن بتخلفه ، وشعر بأنه مستغل مستعبد ، سواء أكان هذا الاستغلال من شعب آخر فى صورة من صور الاستعمار ، أم كان من طبقة تستعبده لمصلحتها الخاصة ، نهض يثور على هذا الوضع ، ويتحرك لتغييره ، ويسير نحو حياة كريمة أفضل .

ومن هنا كان لابد له أن يسلك الطريق الثورى .

ولا سبيل له إلا أن يعفى فى هذا الطريق .

انه طريق الحركة الإيجابية ، لا طريق الوقوف والنبات والسلبية .

ولهذا الطريق بداية ووسط ونهاية ، كالحال فى كل طريق .

وبداية الطريق أن يتخلى الشعب فى تفكيره عن التقاليد البالية ، والرواسب المعطلة لحركته ، والسلبية التى تحد من نشاطه ، حتى يبدأ بداية جديدة نظيفة من كل شائبة ، بريئة من كل باطل فاسد .

وهذا ما فعله الشعب المصرى فى قصة ثورته التى حكاها « الميثاق » فى بابه الأول حيث يقول :

« الشعب المصرى اذار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبعد قواه الإيجابية .

وداس بأقدامه على كل الرواسب للتخلية من بقايا قسرون الاستبداد والظلم .

واسقط جميع السلبات التى كانت تحد من ارادته فى إعادة تشكيل حياته من جديد »

ان رسوخ التقاليد جيلا بعد جيل يكسبها منزلة من القداسة والثبات تجعل الناس تتمسك بها ولا تبغى عنها حولا أو بها بدلا . ولذلك نعى الله فى قرآنه على القائلين بأنهم وجدوا آباءهم على هذه الأحوال ، وأمرهم بالنظر الحر بعين العقل لتبين الصالح من الفاسد ، حيث يختلط الحابل بالنابل ، ويعز التمييز الصحيح . والبناء على أساس سليم .

وعندما أراد الفيلسوف « ديكاولت » أن يضع للناس منهجا جديدا للفكر « ضرب لهم مثلا بسلة مملوءة بالتفاح فيها السليم وفيها الفاسد ، فكيف السبيل الى تمييز السليم اللهم إلا بأن نفرغ السلة كلها ثم نمتحن التفاح واحدة واحدة فلا تقبل إلا ما كان صحيحا . كذلك العقل مملوء بالأفكار التى تختلط فيها الصحيحة بالفاسدة ، ولا سبيل الى تمييز الصحيح إلا بتفريغ العقل مما فيه من أفكار ، ثم امتحانها بعد ذلك فكرة فكرة .

ونحن في مرحلتنا الحاضرة في حاجة - بالنسبة الى مخلفات الماضي البالية وتقاليد العتيقة - الى شيء شبيه بذلك ، أن نلقيها كلها جانبا ثم نأخذ في امتحانها فلا نسمح الا بقبول ما كان موافقا لصريح العقل ، ملائما للحياة في العصر الحاضر ، عصر العلم والتقدم الذي بلغ حد استخدام الذرة في اغراض السلم والحرب ، عصر غزو الفضاء .

٣ - تغيير الطريق اذن ضرورة لا مناص منها حتى يلحق الشعب العربي بالتقدم الهائل في اساليب الحياة .

ولا مناص من اتخاذ هذا الطريق الثورى لانه السبيل الوحيد الى بلوغ الهدف .

ولكن السير في هذا الطريق يحتاج الى قوة دافعة كبيرة ، تكافئ الرغبة في اللحاق بالأمم المتقدمة ، والتي لا تزال تتقدم ، وتتفق مع المسافة الطويلة بين مايلغته الشعوب الأوروبية في القرون الثلاثة الأخيرة ، وما عليه الشعب العربى في حالته الراهنة ، وهي مسافة لانزاع أنها كبيرة .

ان القوى الدافعة للأفراد والشعوب ليست من قبيل الطاقات المادية ، كالبخار أو الكهرباء أو الطاقة الذرية ، ولكنها قوى روحية معنوية ، تسمى في الانسان بالإرادة والعزم والتصميم .

وهذا أول مايفصل بين المنطق التقليدى وبين المنطق الثورى .

فالمنطق التقليدى عبارة من مقدمات اذا وضع بعضها الى جانب بعض لزم عنها نتائج بالضرورة . وهذا ضرب من التفكير الثابت . أما منطق الثورة فهو منطق منحرك ، يحتاج الى قوة دافعة تنقل الأفكار من مقدماتها لتصل بها الى نتائجها ، ومن أجل ذلك لا بد لهذا المنطق من تدخل العزم والإرادة ، أى الأخذ بالاعتبارات النفسية والاجتماعية الى جانب النظر الفكرى المجرى .

وكلما كانت الإرادة قوية ، وكان العزم صادقا ، استمر الشعب فى طريقه الثورى ومضى الى آخر الشوط ، حتى اذا بردت نار الإرادة ، وخمدت شعلة العزيمة ، أخذ السير يبطئ شيئا فشيئا حتى يتوقف . ولذلك كانت إرادة الشعوب فى حاجة دائمة الى وقود يشعلها ويدفعها الى الاستمرار فى الاستعمال .

ان الزيت الذى توقد به نار الإرادة مزيج مركب من عناصر مختلفة لا يكفى عنصر منها وحده لتحريكها .

فالإرادة اشعبية فى حاجة الى ايمان وعقيدة ، وثقة بالنفس ، والتقاء ارادات الأفراد وتوافقها ، وقيادات مخلصمة مستترة ، ومناقشات حرة لتبادل الآراء تنتهى بالاقتماع عن دليل ، وتفضى الى رسوخ العقيدة .

ان السر في تمسك الشعوب بالتقاليد القديمة على الرغم من فسادها وعدم مسيرتها للظروف الجديدة هو تغلغلها في النفوس حتى تبلغ جذورها الأعماق فيصعب بعد ذلك اقتلاعها لشدة تأصلها ، وعمق الايمان بها .

فالايمان بالأفكار ضرورة لا بد منها للعمل بها ، كل ما في الأمر أننا نطالب بالايمان البصير المؤيد بنور العقل لا ذلك الايمان الأعمى الذي يقوم على انصبب والهوى .

والايمان ضروري من جهة أخرى لأن الطريق الثوري مجهول ، ومستقبله غيب ، وهو الى ذلك محفوف بالمخاطر غير مأمون المواقب .

فمن ذا الذي يضمن النجاح ، ويشق حجب الغيب للاطلاع على المستقبل ، سوى الله تعالى ، الذي امر الناس بالاعتماد عليه ، والتمسك بالعون منه ، والايمان به ، بشرط أن يعمل المرء بما يتفق مع الخير ، وأن يسير في طريق الإصلاح .

ان الطريق الثوري كما قد يحطم كل شيء ، ويخرب ويهدم ، ويهلك الحرث والزرع ، ويسفك الدماء البريئة ، ويشيع الشر والفساد ، كذلك قد يبنى كل شيء ، ويخلق ويبدع ، ويقم العمران ، ويشيع العدل ، وينشر الخير ، ويمضي في سبيل البناء والإصلاح .

وطريق العروبة الذي أثرت أن تسلكه وعقدت عليه المهدي والميثاق هو الثورة البنائة التي تشيد الحضارة والعمران في مستقبل محفوف بالخطر ، ضارب في صميم الغيب .

ان ايمان الشعب العربي بالله ايمان بالغيب ، لأن الدين يؤمنون بالغيب ثم يقيمون الصلاة وينفقون مما رزقهم الله ، على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ، كما جاء في محكم التنزيل .

وقد فطن « الميثاق » الى أهمية الطاقة الروحية كقوة دافعة مبركة ، فجاء في آخر الباب الثامن « ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى اعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسليحها بدروع من الصببر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات وتظهر بها مختلف المساعبات والفتنات » .

وليس هذا المبدأ جديدا على فلسفة العروبة ، كسل ما في الأمر أنه صيغ بأسلوب حديث يستخدم المصطلحات العلمية الحديثة كالطاقة وغيرها . ذلك أن الله هو القائل في كتابه :

« يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

فالارادة الصادقة التي تحتاج اليها الشعوب فى بناء حضاراتها لا يبد فيها من هذه الأمور الأربعة وهى الصبر ، والمصابرة ، والرابطة ، والتقوى . وهذه عوامل نفسانية واجتماعية وأخلاقية ودينية كلها تجتمع لصالح الانسان .

ويحتاج صدق الارادة ، وصحة العزيمة ، الى الثقة بالنفس

ان الثقة بالنفس أساس كل نجاح ، وشرط كل عمل انساني خلاق . وهى أساس الصبر ، وعماد المصابرة والوقوف أمام التحديات من كل نوع سواء أكانت صادرة عن بشر يحاولون استعباد غيرهم واستغلالهم ، أم كانت تحديا طبيعيا . والطبيعة التي يعيش الانسان في وسطها ليست كلها خيرا ، لأن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، ولكن الانسان ينتزع خيرات الطبيعة انتزاعا بتسخيرها والسيطرة عليها وفهم أسرارها وتوجيه هذه الأسرار لمصلحته ، بشق الترع ، وبناء السدود ، والفوس في باطن الأرض بحثا عن المعادن وغير ذلك من الفنون والصناعات التي تحتاج الى الصبر والمصابرة والجهاد ، فالثقة بالنفس وراء كل عالم كبير ، أو قائد عظيم ، أو شعب راق .

ولا مرأ في أن ارادة الشعوب اقوى من ارادة الأفراد . كما جاء في الاثر ان « المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » ولذلك كان العمل الجماعى أعظم من العمل الفردي . ونحن الآن نعيش في عصر لا تنفع فيه الفردية . حتى البحوث العلمية أصبحت ثمرة التقاء جهود العلماء ، بحيث يصعب القول من هو العالم الفرد الذي أطلق الصاروخ ، انما الصواب انه ثمرة هيئة من العلماء . وهكذا الحال في كل شأن من شؤون الحياة الحاضرة . وهذا هو السر أو بعض السر في التغلذ « الميثاق » شعار الوحدة وكنا من أركانه الى جانب الحرية والاشتراكية .

واذا كانت المشاركة الجماعية تقوى الارادة ، فان الاقتناع بالفكرة الزم لتقويتها . والاقتناع يقوم على الوعى وعلى الفهم والاستنارة العقلية بمعرفة الظروف والاسباب والغايات والأهداف .

ان الشعب العربى في مرحلته الراهنة التي يحاول فيها القفز من حالة موهلة في التأخر والتخلف الى حالة أخرى مشرقة بالأمل والتقدم ، لا بد له من توعية كل فرد من أفرادها بكل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها ، والتي يحاول تغييرها ، حتى ينسج التغيير من ايمان واقتناع وبصيرة ، وذلك لا يكون الا بتبادل الراى ، واحتكاك الفكر بالفكر ، والمناقشة الحرة في الندوات ، وقرع الحجج بالحجة ، تحت اشراف قيادات حكيمة مستنيرة .

ان استمرار هذه المناقشات والندوات كقيل بان يقدم للارادة الفضاء
انغلق المصل ، والذي بدوره تخيو نار الارادة ، فلا تستطيع المضي فى الطريق
السورى .

**لقد اندفع الشعب العربى فى الطريق الثورى بفضل الارادة التى تسليح
بها وحملته على اجنحتها فى بداية الطريق ، ودفعته الى الامام شوطا طويلا .**

فما هى الضمانات التى لا بد من اتخاذها حتى لا يضعف ويتخاذل
ويستنت جهودهم ، كما قضى على بورات كثيره من قبل فانحرفت عن طريقها ؟
وما الحلول التى يجب اجراؤها لتتناسب مع طبيعة العمل الثورى ؟

**ولقد فطن « الليثاق » الى ضرورة هذه الضمانات ، ولم يغرضها على
الشعب فرضا . ولكنه استخلصها من تجارب الثورة العربية الكبرى فى
تاريخها الحديث الى ان بلغت مرحلتها الحاضرة . ولخصها فى امور خمسة
هى كما جاءت فى آخر الباب الاول :**

**اولا - ارادة تغيير ثورى ترفض اى قيد او حد الا حقوق الجماهير
ومطالبها .**

**ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير انورى من سلطة الدولة
لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبقي
وانتشرى وهى مصالح الجماهير .**

**ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وآثره على الانسان المعاصر من ناحية ومن
ناحية اخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .**

**رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ياخذ منها ويعطيها ، لا
يصدها عنه بالتعصب ولا يصده نفسه عنها بالعتق .**

**خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالته القدسية التى بعثها
بالحق وانتهى الى الانسان فى كل زمان ومكان .**

وينبى ان نضيف فى هذا المقام التجربة الكبرى فى تاريخنا القومى ، وهى
تجربة الثورة الاسلامية فى بدء ظهورها . انها تجربة انسانية تصح فى كل زمان
ومكان . ذلك ان الاسلام وجد نفسه بازاء ثلاثة اصناف من الناس هم المؤمنون
والكفار والمنافقون ، والآخرين أشدهم خطرا وأبعدهم أنرا على كيانه . فاذا
طبقتنا هذه القاعدة على الثورة العربية الحاضرة رأينا الاصناف الثلاثة
واضحة كل الوضوح ، فهناك المؤمنون بالثورة المخلصون لها ، وهم الذين
جاء ذكرهم فى «**اولا**» و «**ثانيا**» و «**خامسا**» من الليثاق . ولست أدري
لم سكت الليثاق من المنافقين ووضح الضمانات الكفيلة بالحد من شرهم
وطعناتهم المسمومة ، لأن طعنات الاصدقاء أعمى فى القتل والمفتك من طعنات

الأعداء • فالأعداء ظاهرون ، يتحدثون أصحاب الثورة ، ويصارعونهم ، وهذا الصراع يعود بالخير على الثورة لأنه يحفزها إلى الحركة مع التحدي ، ويحملها على الحذر ، وينبئها إلى موطن الخطر ، ويجعلها دائما متصاعدة للعمل .

لا بد في الثورة من صعاب وعقبات ليكون للثورة معنى ، بل ليصبح لها كيان .

ان الطريق المفروش بالورود والرياحين لبس بحال من الأحوال طريق الشوار .

ان الذين يزبنون للثورة طريقا ممهدا هم المنافقون ، الذين لا يصدقون القول ، ويخونون العهد ، ولا يبذلون نفسا ولا مالا ، وبسطون لهم ، ولا بأس عندهم أن يبيعوا الثوار الأحرار بثمن بخس للخصوم والأعداء .

ان مجرد تخاذل المنافقين ، ووقوفهم من الحركة الثورية السريعة موقفا سلبيا ، يضعف الإرادة الشعبية ، ويجعلهم عبئا ثقيلا في الطريق الثوري .

ان التوعية النظرية بضرورة سلوك الطريق الثوري ليست كافية في ضمان اجتذاب جمهور المنافقين ، بل لا بد من اشرافهم مشاركة عملية في اعمال ثورية يعملون فيها بالخبرة والممارسة منزلة الكفاح ولدة الصراع ومتمعة العمل في سبيل التقدم .

هـ - نحن الآن في منتصف الطريق الثوري .

ولا بد من اجراءات ثورية تتناسب مع السير في هذا الطريق الثوري .

لقد كانت للثورة هي الطريق الوحيد للنضال العربي للتخلص من الاغلال ، ومغالبة التخلف ، ومقابلة التحدي الأجنبي . وقد صور الميثاق في بداية الباب الثاني ان الثورة العربية وهي أداة النضال العربي وصورته المعاصرة تحتاج إلى أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث :

« أولا - الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير ، والناتج من المناقشة الحرة التي تتمرد على سيطر التعصب أو الإرهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمبادئه الأخلاقية .

ثالثا - الوضوح في رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالي إلى الدروب الفرعية التي يبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدد جزءا كبيرا من طاقته »

هذه الأسلحة الثلاثة تجتمع تحت عنوان واحد هو « الحل الثوري »
أو « الإجراءات الثورية » فى مقابل الطول العادية التى تعتمد على المنطق
التقليدى ، منطق الثبات .

ونحن نميل الى تغيير ترتيب هذه القدرات : فنبدأ بالأهداف ، ثم
بالحركة نحو بلوغها ، ثم الاستعداد العلمى لها .

وإذا كان الاتفاق بين جميع الناس فى الوقت الحاضر على العلم وطرائقه،
والعمل على تطبيقه ، تماما مجعما عليه ؛ فإن الخلاف الذى قد يتسع بينهم
الى حد التناقض يقوم على الأهداف .

حرب ام سلام - الاهتمام بالزراعة أولا ام بالصناعة ، اطلاق النسل ام
تحيده ، وغير ذلك من المشكلات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، أمثلة على تبديل الفكر من جهة الأهداف . ونحن لانجد هذا
الخلاف فى العالم العربى وحده ، وانما هو خلاف عالمى يدور فى كل مكان ؛
وكان موجودا فى كل زمان .

ذلك أن الأهداف وتحديدها لا يخضع لاعتبارات موضوعية تقوم على
العلم وحده ، ولكنه يقوم على اعتبارات انسانية يحددها الذوق والمزاج ، وهى
التي تعرف باسم « القيمة » .

الذين يؤثرون مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة يفضلون الرأسمالية ،
والذين يؤثرون المجتمع على انفسهم ولو كانت بهم خصاصة يفضلون النظام
الاشتراكى . والفرديون فى جميع صورهم يجعلون من اهدافهم التمسك
بالعمل الفردى . والعمرلة ، والمعيشة فى مسكن مستقل ناء ، وكنز المال .
والتفرد فى الزى والملك ، والاستئثار بالسلطة . والاعتقاد فى الامتياز الطبقي
الى آخر ذلك . اما الانشراكيون بصفة عامة فان اهدافهم على العكس من
ذلك . ندبون فى المجمع ، وينوافون وياه ، ويضحون بانفسهم فى سبيله ،
ويتنازلون عن مصالحهم الخاصة الفردية فى سبيل مصلحة المجموع .

وانب تجد داخل المعسكر الفردى اختلافات . كما تجد داخل المعسكر
اختلافات كذلك حول الأهداف . وهذا شيء طبيعى لا ينبغى أن نخشاه ،
لان الطبيعة البشرية تمسك بالطريقين جميعا . ما دامت فطرة الانسان
تجمع بين النزعتين الحمائية والفردية .

والملك كان « الميناء » متفقا مع الطبيعة البسرة فى هذه الناحية ،
اذ نادى بالحرية والديمقراطية ، كما قرر الاشتراكية والوحدة .

ليس المهم اذن ان تختلف الأهداف ، وانما الذى يهمنا فى الشغل الأول ،
أمران :

الأول - وضوح الهدف مما يترتب عليه وضوح الطريق الموصل اليه .

الثاني - الاتفاق على الأهداف حتى لا تشتت جهود الشعب العربي في نضاله ، وبخاصة إذا انطد فريق منهم أهدافا معاكسة لأهداف الفريق الآخر .

لقد أمكن في السنوات الأخيرة المدم بمباحث القيمة ، والاتفاق على تحديد بطريقتهم أقرب إلى العلم والدقة . وذلك حين ترك الفلاسفة النظر في القيم ذاتها ويحنوا في الشروط التي تحققها ، والوظائف التي تؤديها . وهكذا يمكن اتفاق الشعب العربي إلى حد كبير على أهدافه الكبرى إذا نظر إليها من هاتين الجهتين ، من جهة شروطها اللازمة لها ، ووظيفتها التي يؤديها الأمة العربية . وبذلك تخضع الأهداف للتفكير الموجه القائم على العلم . لا على مجرد الأمل الذي يطوف بالخيال .

فإذا كان العرب في ثورتهم الطاغرة قد اتفق معظمهم على الاشتراكية هدفاً ، كما حدث بعد ثورتى اليمن والعراق الأخيرتين ، وكما حدث من قبل في ثورة الجزائر وقبلها في ثورة الجمهورية العربية المتحدة ، فليس أمر هذا الاتفاق نتيجة مصادفة أو تعصب ، لأن الظروف العالمية كلها تحتم الأخذ بهذا الاتجاه ، وهي سائرة في هذا الطريق بأشكال مختلفة .

ولنضرب مثالا آخر بتحديد النسل وإناحته من حيث الهدف . ان البحث العلمي يوضح أن الأخذ بن مبدأ الإباحة هم العامة والجمهور ، فإذا بلغ الجمهور من الثقافة الاجتماعية والطبية الحد الذي يعرف فيه مدى تضاعف عدد سكان العالم بوجه عام . وتضاعف السكان في البلاد العربية ، مع بقاء المساحة المزروعة والتي تقبل الزراعة على ما هي عليه ، ومبلغ ما يحتاج إليه الفرد في الوقت الحاضر من جهد في تربيته وتعليمه ، كل هذه الشروط تجعل الأفراد يؤمنون بوجوب تحديد النسل ، والاتفاق على هذا .

ان الأسلوب العلمي في التفكير كليل بأن يوحد أهداف الناس ، ويوضحها فيكون سبيلا إلى وحدة الجماعة . حقا لقد خطا العلم الحديث بالإنسانية كلها خطوة كبيرة نحو الوحدة العالمية الشاملة .

٦ - فإذا وضع الهدف ، وأصبح موحدا متفقا عليه ، تفتح الطريق الثوري إليه ، ولكن هناك فرقا بين الإجراءات العادية ، والإجراءات الثورية .

الإجراء الثوري عتيق ، قاطع ، سريع ، لابد أن يصل إلى الهدف محطما في طريقه جميع العقبات ، متخطيا جميع الصعاب . وفي ذلك يقول الميثاق في استهلال بابيه الثاني :

« ان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على ان تطوى مسافة التخلف
الذي طال مده بين الامة العربية وبين غيرها من الامة السابقة في التقدم .
ولا بد والامر كذلك من مواجهة جذرية للأمور .. الخ »

وكثيرا ما يلحأ العلم الى مثل هذه الحلول الجذرية ، والاجراءات
الثورية الحاسمة باسم العلم نفسه ، فالطبيب حين يرى ساق المريض قد
تعفنت ولم يعد يصلح فيها علاج . يامر بترها ، والا تعرضت حياة المريض
نفسه للخطر المحقق .

ان المستوى العلمى العام للشعب العربى لا يزال منخفضا ، فنحن
لا نزال نكافح الامة ، ونشر التعليم . ونحاول أن نرفع مستواه - وحين
يبلغ الشعب العربى المستوى الذى نسيده سيكون من اليسر اتباع أساليب
أقل عناء من الاجراءات الثورية المطلوبة . بل ان هذه الاجراءات الثورية
مطلوبة ولازمة لحل مشكلة التخلف النفاى ، ورفع مستوى التعليم .

لا نود الخوض فى التفاصيل وذكر المشكلات واحده بعد واحده . فهى
معروفة .. معروضة للحل ، كثر حولها البحث ودار الكلام . ولكننا نود ان
نسير الى علة بفرد بها الشعب العربى . نعتقد أنها السبب فى احجائه عن
لمبادرة الى تغيير الاحوال القائمة . تلك هى ايمانه الفاسد بنظرية القضاء
والقدر وما تفضى اليه من تواكل . فقد ساد منذ القرن السادس الهجرى فى
العالم العربى نظرية تنسب كل ما يقع للانسان الى الله ، وتنزع عن الانسان
كل قدره . وتلقى فيه الحرية والمسئولية . مع ان الاسلام الصحيح لا يقول
بذلك والا ام صبح بواب ولا عقاب . ومن هنا ترك الناس الحبل على الغارب
فى انتظار الحاء الى دانه . ولم يسمعوا قول الله تعالى : « ان الله لا يغير ما بقوم
حتى يغيروا ما بانفسهم » .

واذا كان من تراننا الرحمة ، فان الرحمة التى تتجاوز الحد المقسول
تؤدى الى الضعف والتواكل والانحلال . الرحمة بالطفل اذا فادت عن حدها
افسده وذلته ، وعودته على الاعتماد على غيره ، وعلى عدم المبادرة والحركة
السريعة بلوغ الهدف .

ان مانص عليه الميثاق من وجوب الحركة السريعة الطلية ، لن يتيسر
الاخذ به الا بتربية الجيل الصاعد منذ ان يولد تربية علمية صحيحة تخلو
من التدليل والتواكل ، وتنحو به نحو الاعتماد على النفس ، والثقة به .
والمبادرة الى العمل والكفاح لتنفيذ الأغراض ، والقاء الشباب فى مجالات
العمل الحر ليتعلم بالممارسة والخبرة كيف يتحرك ويعمل ويشمر .

ان اعداد الشباب اعدادا عليا سليما هو السبيل الى مضي الشعب
العربي في الطريق الثوري الى نهاية مداه .

ان بناء الشباب اصعب من بناء المصانع والسدود ، لان عقول الشباب
وسواعدهم هي التي تبني الأمم بالعزم ، وترفع من شأنها بالعقل ، وتحفظها
من الضياع بالخبر .

الروح من معالم الميثاق

الأستاذ البرجس الخولي

اولا - طبيعة الميثاق

١ - ليس الميثاق تقويما سياسيا او اجتماعيا ، او اقتصاديا لأعمال الثورة ، ولا تقويما للمناهج التي تعتمد تنفيذها في المستقبل ، بل هو تقويم « للروح القومي » صانع الثورة ، وتقويم للأطر العام الذي تنطق فيه ملامح مستقبلنا ..

نعم فالميثاق من اوله الى آخره تقويم صالح لروح الشعب ، يتابع مساره في حقب التاريخ من اقدم العصور الى اليوم .. ثم يقف على رتبة من الحاضر مستشرفا راصدا ما يكون من أمر ذلك الروح الضخم في المستقبل ، وما عساه يحدث من تغيرات ثورية يعبر بها عن مشيئته ، ويعطرح بها عن كماله ما يريد ..

٢ - والميثاق باعتباره تقويما للروح المصري لا يرد لنا تاريخ الحقب ، بل يمجّد لنا روح ذلك التاريخ ، وإيجابيته التي تفاعل بها مع كل ما حوّلوه ، وما أفاض الإسلام عليه وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة .. وانظر قوله : « وهى - أى مصر - لم تعس حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى - وباللاوعى فى بعض الأخبار - تؤنر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية الانسانية الأولى ... وكان الفتح الإسلامى ضوئا أبرز هذه الحقيقة ، وأثار معالمها ، وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى » .

٣ - وهذا تقويم واضح حكيم للروح القومي فى فرعونيته واسلامه ، وتنويه دقيق موجز بفضل الإسلام فى تركيته واملائه .. ولا نسعنا الا التناء المطلق حين يعضى الميثاق فى تقويم الدور الرائع الذى اداه ذلك الروح فى اطار مناهج الإسلام فيجعله أعظم الادوار على الإطلاق ، وذلك قوله « وفي أطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام

انتشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية ، ولعل أن ينزل
ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها ، كان شعب مصر قد تحمل ببسالة
منطقة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها »

٤ - فإذا جثم الظلام بالغزو العثماني على البلاد ، توقفت ارادة الشعب عن
مواصلة ابداعه ومسئوليته . واضطر الروح الضخم أن ينطوى على نفسه
فما ينسبه الموقعة : يجمع طاقاته ويسمر قواه في انتظار الفرصه التي
يستأنف بها عمله الايجابي ، تاركا للمخدوعين يظنون به الاسنسلام ، أو أن
أمره قد انتهى الى غير مرجع وذلك يصدق أيضا على أيام محنتنا
بأسرة محمد علي والاحتلال الانكليزي ، وفي هذا يقول الميناك : « ومن عجب
أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الحمسود
كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس ، وتجميعا
لطاقات الانطلاق من جديد . . لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة
ينادى بالإصلاح الديني . . الخ » . .

٥ - وهكذا يمضي الميثاق متابعاروحنا الضخم خلال انطلاقه الى ابداع المجد ،
وحلال انطوائه في ظروف المحنة لتجميع الطاقات وتسعير القوى . . حتى يبلغ
بنا مرحلة الانطلاق الى العمل الثوري عام ١٩٥٢ فيقرر أن روح الشعب هو
صانع الثورة وأن الجيش لم يكن سوى أداة لتنفيذها وذلك قوله :
« ان أعظم مافي ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التي خرجت من الجيش
لتنفيذها ، لم تكن هي صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها » . .

ثانيا : تقويم الضمير الثوري

١ - ايمان الثورة بالروح العام للشعب :

ذلك مدى تقويم الميثاق لجوهر الروح المصري في التقديم الى بدء مرحلة
العمل الثوري . . أما تقديره له عند بدء ذلك العمل ، فهو هو لم يتغير ، إذ
 يعلن ايمانه بالمعبريات الكامنة في ضميره ، ويقول عنه في يوم ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ « وفيه استطاع الشعب المصري أن يعيد اكتشاف نفسه ، وان يفتح
بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه » . . واذا قد بلغ الايمان بروح الشعب
التقديم والحديث هذا المدى ، فلا جرم أن يتخذ الثوار رائد ثورتهم ، ولهم
أهدافهم ومبادئهم . . هذا هو الذي يقرره الميثاق اذ يقول : « لقد كان هذا
الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذي راح يلقي طلابه النووية أسرار آماله
الكبرى » . .

وذلك هو مفتاح ضمير الثورة الذي يفضي بنا الى حقيقتها فهي مؤمنة بروح
الشعب إلى أبعد مدى . . فروح الشعب عندها مستودع بصائره ومبادئه . ومثله

وطاقاته الدافعة الإيجابية .. وبهذه الذخائر الباطنة صنع التاريخ الماضى ،
ويصنع التاريخ الحاضر ، ويعلم الثوار ويلهمهم أسرار آماله .. وذلك فارق ما بين
الضمير الثورى المؤمن .. والضمير غير المؤمن .

٢ - الثورة ضد المبادئ الصماء :

فانا نعرف من النوار فى بلاد أخرى من لا يؤمن بروح ولا ضمير ، فالعرد
عندهم - أى فى نظرهم واعتقادهم - كيان مفرغ من كل روح خلاق مبدع ..
فاذا تفاعل مع الواقع فى أفق الاقتصاد والمادة ، تولى الواقع خلق روح له بما
ينشئ فى ضميره ويحدث بينه وبين سواه من صسداقات وعواطف وقواعد
للمعاملات والآداب ... أى ان الفرد لا يصنع الواقع ، بل الواقع هو الذى
يصنعه .. والشعب لا يصنع التاريخ ، ولا يلهم القادة ، بل التاريخ هو الذى
يصنعه ، ويسوق جموعه فى تياره قتيلا لا إرادة له ولا اعتبار ..

ومن عجب ان يكون الميثاق بتنويهه بالروح على هذا النحو تحديا صريحا
- بل ضربات قاصمة - لتنازع المادة والألحاد ، ثم نرى من دعاة تلك المنازع من
يكتب عن الميثاق ويطلب أن يوضح للسبب أهدافه وغاياته ، وتلك من الكتابات
المسمومة التى يستخرجون بها الأذهان الى ما يريدون ... فان الغايات انما
يضعها الشعب لنفسه ، ولا يضعها له أحد ... ان غايات الشعب انما يفرها
له مافى ضميره من عقائد ومبادئ ومثل .. أما الشعب الذى توضع له
الغايات ، فهو الذى يعرفه هؤلاء مفرغا من كل مواهب الإبداع الروحى ، كأنه
فوالب من طين ينفخ فيها اله الواقع أو اله المادة ما يريد .

٣ - إيمان الثورة بالروح الخاص فى الفرد :

وكما يؤمن ضمير الثورة بالروح العام فى الشعب ، يؤمن بالروح الخاص
فى الفرد ... الفرد المسلح بكل خصائص الإرادة والاختيار ... الذى يحمل
فى ضميره عقائده ومثله ، فتوجهه بكل حرية الى « صنع مستقبله » وتحديد
مكانه من المجتمع ، والتعبير عن رأيه . والاسهام الإيجابى فى قيادة
التطور وتوجيهه » .

وذلك مقابل الفرد الذى لا إرادة له فى أن يختار مكانه فى المجتمع ،
بل يختار له ذلك المكان ، ولا يسمح له فى تطوير أو قيادة ، أو مثقال ذرة من
إرادة ، الا بالقدر الذى يسمح به للترس المنحور فى ناياب الآلة الضخمة ..

٤ - إيمان الثورة بالدين :

وضمير الثورة - بعد هذا - وقبل هذا - يؤمن بالدين كله ، ويأبى لها ان
تكون حركة مدنية أو علمانية لاترتبط بدين ، ولا تعمل على عقيدة ..

وهنا نرى الميثاق - على عادته فى النظر الى الروح من كل شىء - ينظر الى الاديان النظرة التى تستصفى الروح ، وتستخلص الجوهر ، لا النظرة التى تحبى وتفصل ، وتجعل الدين علما محفوظ القواعد والفروع فى بطون الكتب وادمغه الرجال ... فهو روح ، وقيم ، وثورات ، وجوهر ايجابى لاينصادم مع حقائق الحياة ..

وما أبعد الفرق بين بورة مطموسة تهدد الدين كله فى غرور وجهل، ونلنم اطفالها فى المدارس أنه مخدر للشعوب ، وأنه خرافة لا تستند الى واقع .. وبين ضمير مؤمن « **يوجب للعقيدة الدينية قداستها فى حياتنا الجسدية الحرة** » **ويهبى فى - قوة ان يكون - واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر ورسالته** »

أنا فى عصر الثورات والانقلابات - ومد تقلمى جارف سيفهم آفاق الدنيا قاطبة - ان عاجلا ، وان آجلا ... والشارة الخطيرة ، أو النزعة الخطرة التى يستبينها المراقبون فى هذا التيار ، أن قاداته وموجهيه يتطرفون أو يعلنون عن تقديمتهم بنبذ الدين والاستخفاف بقيمه ، بل أن منهم من يعلن عليه الثورة سافرة لانه سبب التخلف والجمود ، فاذا رأينا ثورتنا بين الثورات تعلن : « **ان قيم الدين قادرة على منح الانسان طاقات لا حدود لها من اجل الخير والحق والمحبة والاديان السماوية كلها فى جوهرها ثورات انسانية استهدفت الانسسان وسعادته** »

ونفر : « **ان جميع الاديان ذات رسالة تقديمية** » فان ضمير المؤمن فى أى مكان لايسمع الا ان يفر هذا الاتجاه، وان يركيه بكل طاقة ممكنة ، وان يعتبره نعمة من الله يتجدد حفا من السكر بتجدد اثرها فى المجتمع ..

وحسبنا بعد ذلك ان نرى فى الفقرة التالية أثر الدين فى تحويل الانسان الى طاقه ايجابية تيدع أو تنتج للانسانية أفضل مثلها وقيمتها : « **ان العيم الروحية الخالده التابعة من الاديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان : وعلى منحها طاقات لا حدود لها من اجل الخير والحق والمحبة** » ... وليست تلك القيم - اذن - مخدرا أو أفيونا ينيم الشعوب ، ويسلبها طاقات الايجابية والابداع » .

وبعد أن يشير الميثاق الى خصوصية « **الثورية ، والتقدمية** » فى رسالات السماء ، وأنها لاتنصدم مع حقائق الحياة ، يقرر أنها دستور لحقوق الانسان فى : الحياة ، والحرية والفرص المتكافئة ، وذلك اذ يقول : « **ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان اساس الثواب وانعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها اعماله باختياره الحر ، ولايرضى الدين ببطقة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحترق ثواب الخير لقلّة منهم** »

ثالثا : تقويم العمل الثورى

١ - عبقرية الانسان ورسالته :

والايمان بالدين وطاقاته سر عميق يمد بصر الانسان الى ما وراء الحدود، ويكسب ضميره بصائر تدرك المعنويات كما يدرك المرء الامور المحسنة بالبصر العادى .

والبصائر النافذة على هذا الاعتبار حس عميق للمرء ، يدرك به ان الروح وحده هو منجم عبقریات الانسان ، لا عبراته فى العلم الطبيعى، بل عبقرياته المبدعة لمثل الخير والحق والعزة والحب .. وتدرك الى جانب ذلك أن ابداع المرء لهذه المل هو أشرف عمل له فى الحياة .. بل أنها لتدرك ان الانسان لم يحمى هذه الارض الا لتكون مهمته اقرار تلك الطاقات فيها .. اقرارها سلوكا فاضلا ، واوضاعا للحق والخير والسلم ..

٢ - انتاج الانسان وانتاج الطبيعة :

فليست رسالته ان ياكل ويسرب .. او ينمى الموارد والثروات ، فذلك تضيق لمعنى الحياة ، وبخس لقيمتها ، وتضييق لآفاق الانسان يجنى عليه بان يمشى على غير طبيعته محدود المواهب ، محدود الأمل فى الخير والحق .

ان كل نوى فى الطبيعة الحية والجامدة ينتج ، فاذا لم يكن للانسان من تمره سوى ان يستهلك ما تنتجه الطبيعة ، فهو مخلوق عقيم تمس لاشرف له ... ان الطبيعة تنتج له ، لينتج هو شيئا آخر لا قدرة لها عليه ، ومن أجله جاء هذه الحياة ... فاذا قلنا المواهب الخلاقة .. او الطاقات المبدعة ، فلسنا نعنى ابداع قدرته على شمير الارض ، ومضاعفة الانتاج ، فذلك ما تقوم به الآلة بأكثر مما يؤديه هو .. انما نعنى قدرته على ابداع الخير حين يحيا فى حقيقة نفسه ، لأمى مطالب بذنه وأغراء حسه . فيكون سلما لنفسه ، سلما لغيره ، مبدعا فى كل حال أكرم مثل الحق والخير ، حارسا - على كل آن - لما لنفسه ولغيره من قم الحربة والكرامة .

٣ - اصول التقويم فى منطق الثورة :

فاذا اسفاه المرء فى عمله على هذه الجادة ، فقد سلمت له الحياة على منطها المثل ، واذا ادركت أمة ما تلك الحقيقة ، وعملت لها ، وجعلتها دستور مبادئها ، فهي خير أمة أخرجت للناس ، وليس وراء ذلك من خير لأمة أو فرد ، وليس فيما يبدل من جهد لغير تلك القيم والمثل . الا امتداد النقوة والهوان على الاصل الذى نبعت منه .

وقد ادرك الميثاق أصول ذلك الفؤيم . فجمع الهمة له . وبيت الاقدام على مهجه ونبد لعنة العاكمين على عبادة الحسن في آفاته الضييفة ، فاعلن بى وضوح وقوة : « ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ السامية .. ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية ، والحق .. بالكفاية والعدل .. بالمحبة والسلام » .

واذا فهم غيرنا ضرورة الاقتصاد على غير وجهها ، فجعله غاية جهده ، ومدار سعيه . ففانيتنا الانسانية تجعل لنا فى فهمه وجها آخر يقرره الميثاق بقوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها ، ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف العيش الذى نريده » .

وعلى قدر ماأشاد الميثاق بالأدوار الثورية التى اعتمدت الوسائل الحسية لتعظيم مجتمعنا عاد يقرر : « واذا كانت الأسس المادية لتنظيم اتقدم ضرورة ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا ، واشرف الغايات والمقاصد »

٤ - عداء الثورة لخطر التقويم الحسى :

وقد القى هذا الفهم العميق لفلسفة الحياذ وخفيقة الإنسان واجبسا على الثورة تلقاء النزعات السطحية التى يفديها القورور باخلاط مسونة من الثقافات الاجنبية ، وماتلقت من قسور المذاهب عن ماركس وغيره ، فجردت عزمها لصيانة ضمير الامة مما عسى أن يلقى فيه اواباب تلك النزعات .

وخطر هؤلاء ليس فيما يبدو من خلافهم لانظمة حكمنا . واوضاع امتصادنا بحسب ، بل يبدو أكثر من ذلك فيما يسلل بهم الى النفس البسرية من شر ماحق .

- فأرباب تلك النزعات يعمدون الى غموض الأهداف فى اذهان بعض الجماهير الساذجة ، وبدلا من أن يبددوا هذا القموض ، وباخذوا بأيدي تلك الجماهير الى آفاق حقائقها ، واكتشاف انفسها ، يتخذونه وسيلة لتزييف الأهداف وتقريب مداها فى لقمة العيس التى يتعجلون ، وبذلك ينضمرو او بتقسؤس الوجود الروحى الواسع فى ضمائرك أولئك المساكين .. وهى جناية على الضمير الانسانى ، وعلى الانطلاق القومى الذى لايجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافله . لاعن طاقات قد تقلصت حتى آلت الى فراغ لاغناء فيه .. وفى هذا يقول الميثاق : « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لايجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل » ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال .. وليس من حق فى هذه المرحلة ان نخدع الجماهير

بالمى » .. ويصف الميثاق تلك النزعات الطائسة بأنها « مراوغة فكرية » ويعلم أنها (خطر ينبئ التصدى له ، والقضاء عليه .. فان الذين يجهدون الكفاح الوطنى بنفسيرات تحد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع بقدر ضعفهم ... ان التقدم الوطنى لاتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .. ليس هناك شعب يستطيع ان يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته » .

وذلك كله يضع بين ايدينا اصول النفويم الصادق للعمل الثورى . فمن ذهب بفيس عملا من تلك الاعمال بحصيلته من الانتاج . او بمظهره الحى وحده . من قاص بحفاس سطحى .. ولاسبيل الى صدق التقويم الا ان ترد الاعمال كلها الى الفاس الذى لا يخلع اولو البصائر على اعتماده ، وهو الغاية .. ويشرف الغاية . يكون شرف العمل .. وبفاهه الغاية تكون نفاهته .. وبين شرفى الشرف والتفاهة سعدد المنازل صعودا او هبوطا الى الماحصر له ..

رابعا تقويم الاطار العام للعمل الثورى :

والكلام فى الامول الى يقوم بها العمل الثورى يقضى بنا الى التساؤل عن الاطار العام الذى يسم فى نطاقه ذلك العمل حسا ، ومعنى ، لىؤدى مهمته .. وننتهى الى غايته ..

فالانسان فى الحقيقة لا يصنع عمله . انما تصنعه له عقيدته حين سفاعل معها فى ايمان . ورغبة . وصدى .. فاذا تحقق هذا التفاعل ونحى للبرء غايته من الحبة ، ونسأت فى ضميره بواعب العمل لهذه الغاية .. وعلى مثل اصاله العفيدة فى ذاتها . تكون اصاله الغاية . وجمال البواعث .. وتكون للاعمال حظها من الحيوية والقيمة ..

فالمعدة على هذا هى الاطار الذى تخلق فيه « حقيقة العمل » فى ضمير صاحبه .. تتخلق اهدافه ، وبواعثه . ويقدر له حظه من العود والرفعة ... وذلك هو الاطار الروحى للاعمال .. فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة لتتخلق فيه مقومات اعمالها ؟ ..

والعمل حين يتكون فى نطاق العفيدة وتخلق له بواعثه . وقيمه . واهداه ليس الا روحا اونية . يجب ان يخرج من حبز الغيب المخبوء فى الصدر الى عالم الحس والنشادة ، فيتخذ لنفسه مظهرا من الواقع . وصورة تمثيل مبادئه ، ويعلم بها عن حقيقته ... وذلك هو الاطار الحسى للاعمال .. فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة ليكون شعارا لعقيدها ومبادئها ؟ ..

١ - الإطار الروحي :

أما الإطار الروحي فقد قومه الميثاق على ادق ما قرر الاسلام من ذلك ، فهو :
إيمان بالله والدار الآخرة .. وذلك اذ يقول في وضوح : « ان الله جلت حكمته
ووضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا ، والحساب في
الآخرة » . « ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء
يخط فيها اعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين ببطيئة تورث عـقـاب
الفقر والجهل ، والمرض لفالبية الناس ، وتحترق ثواب الخير لقلة منهم » فالإيمان
بالخالق الأعظم جلت قدرته واضح في هذا الكلام ، وكذلك الإيمان بالدار الآخرة
ولكن شاهدنا فيه ان الميثاق يحفل بتلك العقيدة باعتبارها الإطار الذي يحدد به
المرء مسؤوليات الآخرة ماثلة بين عينيه ، تلهمه الواجب وتغضط له أصول
عمله على صفحة ضميره النقية .

أ - فمادامت أعمالنا في الدنيا انما تتم لحساب الآخرة ، فلن يرقب
ضمير المؤمن في شأنها الا مرضاة رقيب الدنيا الذي ستمرض
عليه كل ذرة من تلك الأعمال في الآخرة .. وذلك باب خطير
في اعداد الضمير وتسديد العمل وتربية الشعوب والأفراد على
فضائل النزاهة والجد والصدق .. لانعرض له في هذا المقام .

ب - ومادامت موازين الآخرة لاتحفل الا بالقيم الروحية العليا . حيث
لاعتبار هنالك لمال ولايتين ، فيخلق ذلك في نفس المرء نهمة الى
تحقيق القيم ، وزهدا فيما عداها من لهر أو شهوة .. وذلك باب
في علو الهمة واعداد أذواق الجمال لانعرض له في هذا المقام ..

فالميثاق بذلك كله لايريد لنا أن نبدأ من فراغ ، بل أن نبني على نراث
موصول بأصدق عقائد الحق .. ولكننا نلاحظ مع الأسف ان عوامل التجديد
والنشاط قد شملت كل مرافقنا ، الا تنشيط منابع العقيدة التي طمرت تحت
مخلفات الفساد ، وانتقاض قرون الجهل والركود ، ومع أن الميثاق أهـاب
باجهزة الدولة أن ينشط كل منها في نطاق مهمته وتحقيق مااستند اليه
فانا لم نر لاجهزة الدعوة الدينية — على تعددها في بيئات مختلفة — أنرايدل
على أنها أعادت النظر في مخططاتها القديمة وأخذت يوسائل العرض الحديثة
تحيي في الانسان عقائده التي ترد اليه اعتباره ، وتهب للحياة جمال المعنى ،
وتقيم المجتمعات على سمت مسؤولياتها الأصيلة .

ان عقيدة الجزاء الأخرى لاتعتبر من قبيل الغيب الا بالنسبة لعلمنا
البشري المحدود ، أما بالنسبة لواقع الكون فهي تقرير لحقيقة موصولة ،
بحياتنا القائمة كل الصلة .. وهذا يقتضي أن لا يكون حفظنا منها هو مجرد
التسليم بمفهومها الغيبي ، بل أن نقيم عمود حياتنا على أساسها — كما

يطلب الإسلام والميثاقى - فأننا اذ نفعل ذلك انما نصصح الأوضاع ، ونقيم أعمالنا على قوانين صلاحها التي تاتلف بها مع نواويس الكون العام ٠٠٠٠ ونجن فى بدء نهضة ٠٠ وطور ثورة ، ومالم تبلغ أعمالنا عمق النواويس الأصلية ، وتعتمد على وضعها السوى فلن نجنى منها سوى وضع لاروح له ، لايسعد فردا ولا يحقق رسالة ٠٠ والتبعة أولا واخرا على أولئك الذين وسد اليهم الأمر ، فلم يؤدوا امانته .

٢ - الاطار الحسى :

أما الاطار الحسى فهو النطاق العام الوافى الذى تفرضه الوجدانات والعقائد على الواقع ، وتقيم به أوضاع المجتمع ، وتحقق به ذاتها ٠٠

١ - فان صبر المؤمن اذ يحرى مرصاة الله فى تخطيط عمله الدنيوسى لحساب الآخرة ، انما يحقق ذلك فى محيطه الواقعى ، فيتحرى فى الناس مواطن الضعف والحاجة ، يواسيهم بنفسه ، وجهده ، وماله - ويبدل فى تحقيق رفاهتهم وتخفيف آلامهم مايسطيع ٠٠

ب - واذ نكون نهمة المرء فى تحقيق قيم الآخرة ومثلها العليا ، فيسيكون الحال بين يديه توجيه آخر غير توجيه ذوى الترف والشهوة والحرص ٠٠ سيكون المال وظيفه روحية واجتماعية ، لاوسيله لأرب الاستعلاء ومتعة الحس .

واذ يبلغ المرء من رفاة الحس بالام الناس وحاجتهم ماذكرنا سابقا ٠٠ واذ يدور المال فى المجتمع على توجيه وظيفته الروحية والاجتماعية ، يكون ذلك دروة ماينشد المخلصون من أوضاع اشتراكية سديدة ، اذ هذان الاصلان هما روح الاشتراكية وحقيقتها ، وليس فى غيرهما أى معنى يمت اليها بصلة ٠٠

ومعنى هذا أن عقيدة الجزء الأخرى - وما اليها من عقائد آخر - اذا تفاعلت فى قلوب أبنائها وحى وجدانها فى صماثرهم حق الحياة ، لم تجد لنفسها اطارا حسيا تحى به فى واقعهم سوى اطار الاشتراكية التى بينا ٠٠ ولا نستطيع أن نصورها قد آرت اطارا رأسماليا ، أو شيوعيا يقوم على شقاء الشعب بالسحرة أو سوء الاستغلال أو نحوهما مما يجلب سخط الله لأمراضاته .

وقد يعول بعض الناس ان ذلك دين وليس اشتراكية ٠٠ وذلك حق اذا حملنا الاشتراكيات القريبة هى النموذج المفهوم الاشتراكية . ولكن هؤلاء ضلوا حفيقة الاشتراكية ، ولم يدركوا من مفاهيمها سوى الاسم ، فراحوا تحت صيحات الآام وآمار الظلم يقيمون لها فى بلادهم نظما بلا روح ، وأوضاعا

بلاحقائى ، لم يكتب لها الاستقرار ، وإن يكتب لها يوما من الأيام ، وكل ما عرف لاحسنها من آثار - أن كان فيها حسن - أن شعبا من شعوبها لم يذق فى طلبها أى طعم للسعادة .

أما نموذجنا الذى بيناه فهو اسم وحقيقة .. ومظهر وروح .. ووضع تمتد أصوله الى منابع الدين الحق وقد طبقناه فأتى ثمرته حين اعتنقنا عقيدته الصالحة .. وإذا رجعنا الى دعوة أبى در رضى الله عنه وجدناه المنال الأوفى للاشتراكية القائمة على خطوط الحساب الأخرى ، اذ كانت الآخرة هى الوجدان الحاضر فى ذهنه ، وعصبه ، ودمه يوجه عليه كل قول له وعمل فى حياته الخاصة والعامة .. وإذا نظرنا الى سيرة عبد الرحمن بن عسوف رضى الله عنه ، وهو يمثل طرف الفتى فى الاسلام الفينا وجدان الآخرة يزوى قلبه عن زينة اللباس حتى يرى بين عبيده كأحدهم ، ويعترف بنفسه عن شهوة الأطعمة . ويخشى أن تكون شارة التقصير عن منازل اخوانه .. ويضع ماله الضخم بعد ذلك لوظائفه الروحية والاجتماعية ، حتى كان المجتمع كله عيالا عليه : تلب يقرضهم ماله ، وتلب يقضى عنهم ديونهم ، وتلب يصله ويقضى حوائجه .. الى آخر ما نرى من مثل كانت الآخرة هى همهم الحاضر فى كل أمر . فنمت بهم شعائر الاشتراكية الاسلامية على أوفى ، واسم منال .

نحن الدين سبقنا هؤلاء الغربيين الى تحقيق الوضع الأمثل على مارسم لى الله سبحانه .. أما هم فدخلوا عليها ، شأنهم فيها شأن كل دخيل على أمر بجهل حقيقته ، أو يعتمد كمرها ونبذها ..

ذلك ما يجب أن نعلمه فى محيطنا التسعى عن مفهوم الاشتراكية ، ولقد بدأ اسمها يدور على الأسماع والأقدام . والالسنه ، ولم يكن لنا به عهد منذ فرون لأن الملوك والطفلة كانوا يكرهونه ، وأول من نادى به فى عصورنا الحديثة السيد جمال الدين الأفغانى ، والاستاذ الإمام محمد عبده ورحمهما الله .

واذ كان الإيمان بالدار الآخرة لا ينمى فى الضمائر وواقع المجتمع سوى حقيقته الاشتراكية ، مانا نرى الميثاق يدرك ذلك ادراكه الحق ، ويبشر باشتراكية دينيه تقوم اطارا فى واقعنا لما توحى به عقيدة الآخرة من بواعث ووجدانات .. وقد وردنا مذكوره عن الآخرة ، ولأسيما قوله : « إن كل بشر يمسسا حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية ثورت عقاب الفقر والجهل والمرض لفالبية الناس ، وتحتكر ثواب الخير لقله منهم »

فإذا كان اتخاذ الدين أساسا لتقرير حقوق الانسان وتحريره من الطبقة الظلمة يميز اشتراكيتنا من اشتراكيات الغرب ، فهو يجعل تلك الاشتراكية مؤمنة تقوم أوضاعها اطارا يمكن عقائدنا أن تحقق نفسها وتؤدى رسالتها فى واقع الحياة .

خلاصة : الاشتراكية وتحقيق الذات

١ - واذن - فالاشتراكية هي المرحلة الأخيرة أو الإطار النهائي الذى سنسوى فيه عقائدنا قوة عاملة ، فى الحياة . . عاملة بأيدينا . . ناطقة بالسنتنا . . مفكرة بمقولنا . . منفعة بوجداننا . . وبعبارة أخرى هي الإطار الذى سنحقق لكل منا « ذاته العليا » المولفة من عقائد سليمة ، وصفات كريمة وخصائص إنسانية ، ووجدانات صادقة فى حب الخير ، وقوى قادرة على إبداع المل العليا

ولقد يبدو للفهم السطحي الذى ينتهى برغيف العيش الى تفسيرات ضيقة ، أن فى هذا القول غلوا فى تقدير الاشتراكية . . فالاشتراكية عند كثيرين « غاية » لا (وسيلة) غاية ينتهى إليها الأمر بتأمين المرء على رغيف عيشه وليس وراء ذلك من معنى للحياة ولامدى لهمة الإنسان . . أى أن العدالة . . والكرامة . . والحرية وما إليها من قيم إنسانية إنما تطلب ، وتراقى من أجلها الدماء ويخلد فى سبيلها الشهداء ، وتتفاوت فيها أقدار المجاهدين من أجل هذا الرغيف !!

والمعلوم أن الإنسان إنما يبذل الرخيص ليحصل على ما هو أنفس ، وقد يكون الدماء والحياة - على نفاستهما - أرخص من الحرية والعدالة وسائر قيم الإنسان . فهو يبذلها طلبا لها فى الدنيا ، أو ظمرا بها فى الحياة الأخرى . فإذا ذهبنا فنقول : أن رغيف العيش هو التاج الذى ينوج فيم الإنسان ، وفى سبيل هذا التاج يرتخص كل مادونه ، فقد أهملنا كل منطق ، وجردنا أنفسنا بل الوجود كله من كل قيمة .

م هؤلاء الذين يروهم أو يهولهم أن يكون للاشتراكية ذلك التدفير . ما يهولهم ذلك إلا لأنهم يرون الحياة أمرا عمويا أو عسوانيا جاءت به المصادفة المحضه لغير معنى فهم يحيونها لغير غاية وحسبهم من الحياة على هذا اشتراكية بدور عليهم بالرغيف جريان الجرايه على مجلولى السخرة أو دواب الحفاظ . . أما الاشتراكية الى فلنا انها الأطار الحسى للصمير الذى يربى مرصاة الله . ووجه المال لوظائفه الروحية ، وبهم لأمر الناس بما بهم لأمر نفسه ، فى نوع من « الحضانه » نكتمل فيها بوازع الروح ، ومعومات المثل حتى تدرج من صدور ذويها كائنات حية مزدهرة تؤدى مهمتها للمجتمع فاذا ابتلى الضمير الإنسانى بحضانه تحكمها سباط السخرة أو مطامع الاستغلال كانت وكسرا باردا بصوح براعم القيم فى الصدور ، فلا يدرج منها الا منل الحقد والبأس والجربة « والبلد الطيب يفرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا »

٢ - فالاشتراكية - إذن - وسيله وليست غاية . . قد تكون غباية - لوقت ما - حين كفاح المظالم ومجاهدة الطفاه ، ولكنها لا تلبث أن تنقلب بين

أيدى الثوار المبصرين وسيلة لتخريج الأبطال الذين ينفخون ضمير الحياة من
ضمايرهم بخطر الحب وأنفاس الثقة والأخلاص لله .. ويوشون طرازها بما
فى الواقع من جميل النثل بأشرف الحل .

واذ كن ذلك هو تقويم الاشتراكية ، فمن حقنا أن نلتبس فى صراحة ماذا
أراد الميثاق لحضانة ضمايرنا وحياطة مثلنا ؟ ..

لقد قرر الميثاق من معالم الاشتراكية حقوا أساسيه لكل مواطن ، كحق
الرعاية الصحية .. وحقه فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه ..
وحقه فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده .. وحقه فى التأمين
ضد الشيخوخة والمرص .. ولكن هذه حقوق أشبه بقواعد .. والعواعد
قوالب لا تكاد ننم لك عما يستكن فيها من روح .. ونحن انما ننشد الروح فى
الميثاق . وقد جعلنا كلمتنا بعنوان : « الروح فى معالم الميثاق » .. والاشتراكية
كما فلنا إطار يحضن خصائصنا الروحية وتكون فيه لكل منا مقومات « ذاته
العليا » أى مقومات إنسانيته الصحيحة .. فما حقيقة ذلك الأطار ؟

قد يكون فيما قدمنا من « تقويم الأطار العام » غناء ، ولكن طلبتنا فى
هذا المقام تمام الوضوح ، وقد أعطانا الميثاق فى ذلك ملاحاجة بعده الى مزيد
فقد اعلن أن العمل الثورى انما تم بعدة ضمانات أساسها جيمعا : « ايمان
لايتزعزع بالله وبرسلة ورسالاته القدسية ، التى بعثها بالحق والمهدى
للإنسانية فى كل زمان ومكان » .. و« اعلان الى ذلك الاعتماد على انفسنا فى
استخلاص التجارب من واقع ظروفنا ، ونبد التقليد الأعمى لغيرنا : « ان الحلول
الحقيقية لشاكل أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعوب غيرها »

وحسبنا صراحة وطمأنينة أن نسلم من آفة التقليد وتماهيه النقل عن
الغير ، وأن تكون عصمتنا إيماننا « لايتزعزع بالله وبرسلة ورسالاته القدسية »

٣ - على أنه قد يكون من المفيد أن ننقل عن الميثاق مايشير الى بعض عناصر
الدفع التى ستحضى خصائصنا ، ويستكمل فيها كل فرد منا مقومات وجود
الحق ..

● « ان التقدم عن طريق النهب ، أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد
أمرا محتتملا فى ظل القيم الإنسانية الحديثة » ، فيجب أن يرفع استغلال
الانسان للانسان ، وأن تكون الفرص متكافئة للجميع ، وأن يكون لكل انسان
سمه - وان لا يكون لأى فرد الا ماسعى .

● « ان عائد العمل - أى الدخل الناتج منه - بالطريق الرأسمالى يعود
كله الى قلة من الناس ، يفيض المال لديها للدرجة أن تبده فى ألوان من الترف
الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع »

وتلك آفة يختل بها توازن المجتمع : فان اقتصاد أى أمة اذا تضخم فى بعض الأجزاء ، وضمح فى الآخر ، كان نذير العلة القاتلة .. ذلك الى ان الاسعاجية لدواعى الترف من الوجهة الاقتصادية مهلكة للمال فى لاشيء ، والمال شريان القوة الحسية فى الأمة فاذا تدفق فى لاشيء آلت الى الضعف أو الهلاك .. ومن الوجهة الروحية تضعف الوجدان ، وتقتل خصائص القوة فى النفس ، وتطغى فيها عوامل الاستغلال والفرور .. وقد حرمه الاسلام على مانعرف ، اذ جعل المبذرين أخوان الشياطين .

ذلك الى أن بقاء المجموع بلا نصيب يملكه الا الحرمان - يشعر الفرد بعظيمه ، كان وجوده لاشيء ، أو كأنه دخيل على المجتمع ، فما برحت الحياة الاقتصادية دعامة الوجود الروحي للفرد : ترفع معنويته ، وتبرز كيانه ، وتقوم له عصباً اجتماعياً يصله بالمجتمع ، ويصل المجتمع به ، فلا يشعر بعظيمه أو غربته .. فاذا قام الترف - مع ذلك - يتحدى الجوع والحرمان بتبديد المال فى معاسد الأهواء واشباع الفرائز كان بطراً يعقب الفيلظ ، والذل ، والنفاق والنقمة ، وهى عوامل تدمير لايقوم عليها بناء أمة .. وقد برىء الاسلام من ذلك البطر ، ونهى الايمان عن ذويه ، فانه « ليس بالمؤمن من بات شبعمان ، وحاره جائع الى جنبه » .

● واذا كان ذلك هو شؤم الرأسمالية فان الطريق الاشتراكي - بما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات - يوزع عائد العمل على كل الشعب - لاعلى قله منه - طبقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .. وبذلك تتلافى آفات الطريق الرأسمالى بتوزيع العائد كله على كل الشعب ، فيكون لكل فرد نصيبه فى الروة القومية الذى يدعم كيانه ، ويبرز شخصيته ، ويلم وجوده المشتت فى وصع اجتماعى محدد .

٤ - تلك طبيعة الاشتراكية التى يعتمدها الميثاق وسيلة لتحقيق الذات لقوميتنا ، ولكل فرد منا .

وقد ذكرنا أن الذات هى المزاج المؤتلف من مجموع العفائد والصمات والنحسانص الفاصله . فاذا تحقق لذلك المزاج هذا الوضع الاشتراكي كان من اول نماره - ولايد - الشعور بوحدة المصير وترابط مصالح الافراد بعضها ببعض وضرورة تبادل الراى فيما يمس تلك المصالح أو يتعلق بها .. بل قد يجرى ذلك التبادل والتشاور فطرياً طبيعياً بدون قانون أو محاكاة للغير لتنظيم التعاون على ما يكفل الصيانة والنمو للمصالح المشتركة .

وذلك فى بساطة هو «الديمقراطية» .. ولانستطيع أن ننصوير اشتراكية تقوم على المثال الذى قدمنا دون أن ينشأ معها ذلك الوضع الحتمى السورى .. كما لانستطيع أن ننصوير سورى أو ديمقراطية فى أطار يذهب فيه قلة شروة البلد ، وتبقى الكثرة بدون ملك ما .. فان حيازة الملك من شأنها ان

تبعث الغيرة عليه في نفس صاحبه .. ومن ثم نبهته على صيائنه والجد في تسمير والتماس التعاون والمشاركة في كل ما يحق ذلك .. وليس من طبيعة الاسياء أن تتبع الغيرة في وجدان المحروم للمشاركة في تنظيم مصالح لا نصيب له فيها .. وفي هذا يقول الميثاق : « ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان نحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من السروة الوطنية »

فاذا تحقق الوضع الاشتراكي ولزمه أثره الديمقراطي المحتمى ، فقد تمت للفرد حريته التي هي نقطة الانطلاق الى تحقيق ما يريد من قيم ومثل ، وفي هذا يقول الميثاق : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا نستطيع ان نحلق في الآفاق العالية »

٥ - ويجب أن نفرق بين الحرية ، وتحقيق الذات . على نحو ما نفرق بين صحة البدن وواجباته التي لا تؤدي الا بملك الصحة .. فقد يفقد البدن صحته فتركز الجهود في استعادتها دون تفكير فيما عدا ذلك ، فاذا استعادها شرع دورا في الحركة والسعي والجهود التي يؤدي بها واجبه .

وكذلك الحرية ، ليس هي « الذات العليا » للانسان ، بل هي الصحة التي تؤدي بها تلك الذات مبادئها وتحقق بها نفسها .. فاذا فقدت تلك الحرية ، فقد فُقدت الصحة التي لا يؤدي الواجب الا بها .. وحينذاك تنحصر الجهود في استرداد تلك الصحة بمداخلة أسباب المظالم التي تعاني منها الذات ما يعاني الروص النضرب اذا أصابته ريح فيها صر .. فاذا استوت للذات حررتها فقد تهيأ لها الدفء والصحة ايذاناً بالثمر وأداء الرسالة للحياة .

فصحة البدن ليست هي الجهود التي يؤدي بها الواجب ، فقد نرى الرجل الصحيح متبطلاً لا يعمل له مؤبراً أن يكون كلا على المجتمع - انما هي « حاله الاعتدال » التي يتسنى بها للبدن أن يتحرك وأن يعمل .

وكذلك الحرية ، ليست هي الذات ، فكثيراً ما ترى من لا أخلاق لهم ينحرفون بها الى مثل سيئة في الفساد والرذيلة - انما هي « حالة السلامة » من أعاصير البغي وتكباء الغبن .

وذلك المعنى الدقيق هو الذي نتيبنيه اذا أعدنا قراءة مجازات الميثاق ونسببها له التي ضمنها قوله : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية .. وبهما معا نستطيع ان نحلق في الآفاق العالية » فذلك التحليق هو تحقيق المثل الرفيعة ، وما برح العلو رمزا لشرف الهمم وسمو أطاق النفس ..

سادسا : تقويم المستقبل

١ - وبعد فقد قلنا أول هذه الكلمة : « ان الميثاق من اوله الى آخره تقويم صادق لروح الشعب يتابع مساره في حقب التاريخ من أقدم العصور الى اليوم .. ثم يقف على ربوة من انحاض يستشرف راصدا ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل » ..

ومن هذه الربوة بعد انتهاء مرآة الميثاق يجد كل فارئ نفسه راصدا مسسرفا - سائلا : الى اين المصير ؟ .

ولسا بحاجة الى أن نفترض غير ما بين ايدينا للاجابة عن هذا السؤال فالحاضر امداد الماضي ، وكلاهما ابداع الروح العومى ، فاذا تركنا ذلك الروح يسطر فى رحلة الازليه يشق عباب الزمن الى المجهول ، على هدى من بصائرهم ، ودفع من طافاته المباركة ، كان المستقبل امدادا للحاضر وتنعة له .

٢ - ومما لاشك فيه ان مرحله العمل الورى لم تنته بعد ، ومايزال العمل قائما بها على أشده . هدم يعقبه بناء .. وبناء يعقبه تغيير .. وتغيير ينم باحياء موات .. أو تهذيب مسع ، أو تقويم معوج ، أو تكميل ناقص ، أو نقض مبرم أو ابرام منقوص .. أى ان سعيدينا الورى لم يستمر على حال بعد ، وهذا يصدق على كل مقوماتنا الاجتماعية فى الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والسياسة ، والتشريع ، والآداب ، والمثل والعقائد .. ومايزال الجهد النورى دأبا على ابراز معالم المجتمع الجديد وتخليق سائر ملامحه .. وقبل أن تنخلق تلك الملامح ، ويستكمل الكيان معالنه يكون الحكم له أو عليه ضربا من الجهل والسذاجة ، وسوف ننتظر وقتا يطول أو يقصر حتى يكتمل ذلك الكيان ، وفى هذا يقول الميثاق : « ان ازالة التصادم الطبقي .. لايمكن ان يحقق تنويع الفوارق مرة واحدة ، ولايمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية ، والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة »

٣ - ونحن لانعنى بلامح المجتمع الجديد أو معالنه مايقام الآن من سدود ومصانع ومؤسسات ونحوها ، بل نعنى مايبذله الروح اقومى الذى استكشف نفسه وعرف ماينطوى عليه من طاقات ومثل ومبادئ وعقائد - من تغييرات يطرح بها الملامح الدخيلة التى طبعها عليه المستعمر واعوانه ، ويبرز مكانها ملامحه الأصلية التى تستقر بها عقائده ومثله .

ولا يخالجننا شك - والطلائع الثورية تستهدى ضميرها العومى - أنسا سائرون الى مجتمع أصيل يرسى بناءه على قواعد من الايمان بمنله والايمان بالله عز وجل ، وهذا مانطالعه فى الميثاق اذ يقول : « ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

ومما يؤكد ذلك الثقة أن الايمان بالدين وما يمنح الشعوب من طاقات ليس هو فى تقدير الثورة رأيا ينبع ، أو تقليدا يحتذى ، بل هو عروة النجاة التى نرى الميثاق يمكن قبضته منها حتى لتراه فى المناسبات التقديمية البحتة لاندابها - معولا كل التعويل عليها ، فعندما اشاد بدور العلم فى نهضتنا - مثلا - بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله : « ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .. واذا تخلفت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل ، دون أن تغير من واقعها شيئا » ويمضى فى بيان مكان العلم فى حاجتنا ذاكرة فى أسف ماكان من تفریط فى الماضى حتى ينتهى بصيحة حرة مصممة : « اننا لانستطيع أن نتقاعس لحظه عن الدحول منذ الآن فى عصر الذرة » .. حتى اذا اشرايت أعناق المراقبة الفكرية لهذا الانسان بالعلم المادى ، وطن أهلها الا مكان للروح الى جانبه ، والا معول على شيء سواه فى النور ، فاحاهم الميثاق بأخذة منهلة اذ ينتقل فجأة من هذا التصميم العلمى البحت الى ملاذ الروح الخالص فيقول : « على أنه يتمين علينا أن نذكر دائما ان الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا التابعة من اديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادمة على صنع المعجزات .. ان الطاقات الروحية للشعوب نستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها نسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات »

فهذا الايمان بالدين والروح هو ضماننا فى المستقبل الذى نؤمله ، والرائد الذى يعدو عزائمنا الى مآلدينا من مبادئ واهداف ، وقطب النجم السلى يحدد لنا الاتجاه ، وتبين به خطانا على سواء السبيل .

البرى الخولى

حتمية الحل الاشتراكي وتأميم المصارف وشركات التأمين

دكتور جمال الدين محمد سعيد

١ - مجتمع ما قبل الثورة :

ورث نوره ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مجتمعا يعوم على تحالف السيطرة الأجنبية مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة . مجتمع يقوم على الفساد والرشوة والمحسوبية . فالمستعمر كان يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية وبوجهها الوجهة التي يخدم مصالحه الخاصة ومصالح أعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين ويجد العون في تحقيق أهدافه ومآربه في الملكية الفاسدة الطاغية وفي الأحزاب والشيخ المتطاحنة والتي كانت مجرد دمي يحركها الاستعمار كيف يشاء .

كان مجتمع ما قبل الثورة مجتمعا يسوده التفاوت الطبقي العميق مما أدى الى فقدان الشعب لحقوقه وكرامته ، كان الظلم والاستغلال الاجتماعي انذى شهده المواطنون الشرفاء عنيقا الى حد لم تشهد دولة في العصر الحديث . لئلا أدى الى احتكار القلة للميزات في النظام الاقتصادي والى سيطرة ٥% من عدد السكان على كافة القوى الاقتصادية وتحكمها . كان التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهيبا وانعلمت الديمقراطية والفرص للتكافئة .

كان على الطلائع الثورية أن تهدم هذه الأوضاع الفاسدة لبنى مجتمعا جديدا يحفز آمال ومصالح الشعب الأصيل ، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر منذ اللحظة الأولى وفي أول أيام الثورة المبادئ السسة المشهورة وهي

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٣ - القضاء على الاحتكارات .
- ٤ - إقامة عدالة اجتماعية سليمة .
- ٥ - إقامة جيش وطني سليم .
- ٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

أما المبادئ الثلاث الأولى فكان المفسود بها بصغره الاعتبارات القديمة انى بددت قوى السعب واسقاط الرواسب المتحللة من قرون الاستبداد والظلم الغزاة الأجانب بجيوشهم الرابضة فى منطقة قناة السويس ، والاقطاع الذى كان يستبد بالارض ، وسيطرة رأس المال ، والاحتكار الذى سخر موارد الثورة لخدمة مصالح شرقة من الرأسماليين .

أما المبادئ الثلاث التالية فكانت تمثل تصميم الشعب القاطع وزحفه المقدس ممثلا فى طليعته الثورية نحو إعادة تشكيل الحياة على أرض الوطن من جديد .

٢ - تجربة الرأسمالية فى التقدم اسقطتها القيم الإنسانية

كان على الطلائع الثورية أن تخطى طريقا للتقدم وكان أمامها طريق الرأسمالية والنزى تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار . لقد حققت بلدان العالم الرأسمالى انطلاقها وتقدمها فى ظل أوصاع تاريخية أحاطت بنشأة تلك البلاد ، وهى بلاد شهدت سبق الثورة الصناعية وكان لها مستعمرات غنية فأقامت تقدمها على أساس من نزح ثروات الشعوب والمستعمرات وبالقرصنة التى مارسها المغامرون الأوروبيون دون ضمير أو وازع من القانون أو الأخلاق كان تقدم الدولة الرأسمالية . وبعضها الآخر كانت له أسواق منسقة داخلية اذ كانت تمثل قارة بأكملها . أن فصص نمو الرأسمالية انما هى قصص تطفح بالألم وتقبض باستنزاف دماء شعوب آسيا وأفريقيا .

وقد كان معنى قبولنا للتجربة الرأسمالية كطريق للتقدم أن تترك الأمور لرأس المال الخاص وحده فى ميدان التنمية ، رغم ما ثبت من عدم قدرته على تحقيقها اذ أن الاستثمارات فى مجتمع ما قبل الثورة ضئيلة ، فلم تكن الاستثمارات فى الصناعة لتتعدى ٢ مليون جنيه ، بينما زادت الآن بأكثر من مائة ضعف . ومعنى هذا أيضا هو ترك الجهود لمقوية رأس المال الخاص الذى ثبت نزعته الأكيدة نحو الاستغلال الطفيل وإقامة التصنيع من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية وما يفرضه من أثمان مرتفعة تضرب الغالبية الكبرى للجماعات أو تربط مصير التقدم بحركة الاحتكارات العالمية وبمس المصير .

أن اتباع التجارب الرأسمالية . . كان معناه قبول أوضاع الطبقة وما قد تؤدى اليه من انفجار دعوى مروع واستمرار لسوء عدالة التوزيع وكبر الدخول غير المكتسبة لطبقة العاطلين بالوراثة ، وقبول للتخلف الاقتصادي العيسى لفترة لا يمكن تحديد مداها ، ونمو للاحتكارات والدخول الرهيبة وأقرار لأوضاع الجمود وعدم القدرة على التحول وعدم الاستقرار التى تسببها البطالة والأزمات الى غير ذلك من مساوئ النظم الرأسمالية . أن المأساة المريرة مع الاستعمار

وتجاربنا مع الاقطاع والراسمالية المستغلة الى جانب الاعتبارات الانسانية جعلت من المستحيل قبول النظام الرأسمالى والتجربة الراسمالية طريقا للتقدم .

٣ - تجربة الشيوعية تنافى قيمها الدينية والخلقية

وكان امام الطلائع النورية تجربة الشيوعية كوسيله واسلوب للتقدم . وقد حققت الشيوعية اغراضها على اساس من السخره ومزيد من الشقاء للشعب العامل تحت ضغط « تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة باجيال حيه من بطرق بعد ابواب الحياه » . لقد سلبت الاجيال الحاضرة كل نمار عملها من اجل عد لم تسطع ان نراه وفى ظل الكبت النفسى والارهاب والظلم . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشئ من ذلك . فاذا كنا لا نؤمن بطفيليان الفرد على الجماعة فنحن لا نؤمن ايضا بطفيليان الجماعة على الفرد بحيث تمحو شخصيته وتجمدها فنجعل منه آلة تعمل دون وعى او هدف . ان سعادة المجموع ليست مستقلة عن سعادة الفرد كما ان سعادة الفرد لا يجب ان تتم بعيدة عن سعادة المجموع .

ان القيم الانسانية التى اسقطت الاسعمار واسلوبه اسقطت السخرة ايضا كمنهاج لتحقيق النمو ومعالجة التخلف .

هذا فضلا عن ان اسلوب الشيوعية الماركسية يعارض كل المعارضه فى الملكية الخاصة ويرفض الارث الشرعى ويستوجب الغاء الملكية كليا ويلقى الحافز الانسانى ويقيم نظرية للتوزيع تعطى كل شخص حسب حاجته بصرف النظر عن انتاجه ، وترى اقامة مجتمع من طبقة واحدة ولا تعترف بفكرة الدولة سياسيا فضلا عن اصرارها على الصراع الدموى المسلح فى حل المشاكل للوصول الى الشيوعية الكامله ، وهى تقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد ، ديكتاتورية على طبقة البروليتاريا ، ولها نظرية فاسدة فى الاستغلال ، وصرح نظرى غير سليم ، كنظرية القيمة الفائضة ، ونظرية التراكم ، ونظريته فى الازمات .

ان الشيوعية الماركسية فضلا عن انه يعوزها التقدير القياسى وهى ايضا تنكر الجانِب الروحانى المستمد من القيم الخالدة النابعة من الاديان ورسالات السماء ، بل هى تذهب لأبعد من هذا فتصف الاديان بالرجيمية اننا نرى على العكس من هذا تماما ان الایمان الدينى لا يتعارض مع حرية الفكر الانسانى ، بل هو التصام ضد العبود والتعصب . ان رسالات السماء جميعا استهدفت شرف الانسان وسعادته ، والحوافز الروحية وحدها هى القادرة على منح التقدم انبل المثل العليا لمواجهة احتمالات التقدم وقهرها . يعترضها من صعب

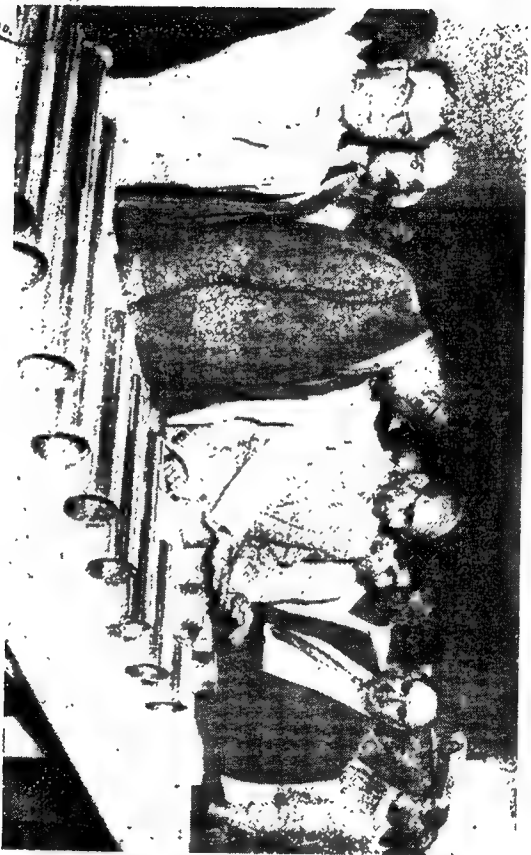
إن الطاقات الروحية هي وحدها القادرة على صنع المعجزات • إن القيم الإنسانية التي أسقطت الاستعمار وأسقطت أسلوبه للتقدم رفضت أن تأخذ بالسفيرة منهاجاً للتقدم •

٤ - الحرية الاجتماعية اقترحت حماية الحل الاشتراكي

لقد فضلت الطليعة الثورية أن تسير في الزحف الموري وتطوير الحياة وبناء المجتمع الجديد في ضوء المبادئ الستة المشهورة التي أسلمها لها الفضال الشعبي والتي كتبها الشعب بدماء شهدائه • لقد مضت الطليعة بقيادة البطل بطور هذه المبادئ وحركها بالتجربة والممارسة والتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برامج مصبليه لتحرير الشعب من كافة عوامل الفهر والاستغلال والتي تحكمته فيه طويلاً ولتحقق حرية الوطن والمواطن ، تؤكد سيادة الشعب وحرية حتى تبلور الطريق أمامنا • وقد كان طريق الحرية الاجتماعية يعرض الاشتراكية العربية أسلوباً للتقدم • اشتراكية عربية وليست مجرد تطبيق عربي للاشتراكية • نظام جديد وتجربة رائدة نضيف زاداً جديداً إلى التجارب العالمية الناجحة • نظام جديد صاغه هذا الشعب من إيمانه بنفسه ومن كفاحه في ماضيه ، من مله العليا وخصاله العربية الأصيلة • وتبلورت الاشتراكية العربية ذات الخصائص المميزة منذ صلحت قوانين يوليو الاشتراكية لعام ١٩٦١ محققة إرادة الشعب في صياغة الحياة من جديد لتحقيق أمانه في بناء المجتمع الاشتراكي •

وأولها عالية مدويه ، اشتراكية عربية ، نظام مبتكر وأسلوب جديد فرضه حميه تاريخه وواقع ملموس وآمال عريضة للجماهير • نظام مستمد من كفاحنا وقيمنا الروحية والدينية ومبادئنا العربية الأصيلة وبيئتنا وظروفنا الاجتماعية • اشتراكية عربية ، تهدف لاقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص • مجتمع الإنتاج والخصومات ، اشتراكية عربية أي نظام اقتصادي واجتماعي كامل له كل موماته • إن الحرية السياسية لا معنى لها ما لم تساند بالحرية الاجتماعية •

إن الاشتراكية العربية وإن كانت تشترك مع بعض الاشتراكيات الحديثة في بعض الخصائص أو المقومات وإن كانت لم تهمل التجارب المثمرة الحية والتطبيقات الناجحة إلا أنها ميزت نفسها كنظام له فلسفته المستقلة وخصائصه المستمدة من الواقع الذي كنا نعيش فيه ، من صور الاستغلال والاستبداد وعدم تكافؤ الفرص والمظالم الاجتماعية وأتقال الفقر والمرض والجهل التي ورثناها من عهود الاستعمار والإقطاع والرأسمالية المستغلة • وهي لا ترتبط نظرياً ولا في وسائل تطبيقها بغيرها من النظريات أو الفلسفات أو العقائد المذهبية • إنها تتميز لا كحركة اقتصادية فحسب ولكنها تتميز كنظام ومذهب إنساني



في المصانع الحربية الرئيس عبد الناصر يتفقد سير العمل بها

وأسلوب للحياة يهدف لاقامة مجتمع جديد . انها نظام يقوم على اهداف وبرامج ودنيل عمل هو الميثاق ، انها تحول الاشتراكية من مجرد الفكرة الى الواقع الحى الملموس . انها ليست مجرد عملية نقل الملكية أدوات الاناج من الافراد الى الدولة أو المجتمع ، وليست مجرد سيطرة من جانب الدولة لتوجيه الاقتصاد القومى ولكنها تركيز للملكية ولقرارات توجيهها وعوائدها فى يد الشعب فى مجموعته لخدمة الصالح المشترك للشعب العامل . فهى تمتدى حركات الاصلاح الى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشاكل الفرد .

انها عملية بناء لمجتمع نؤمن فيه كل الضمانات . ولعلنا نجعل فى هذا المجال خصائص هذه الاشتراكية العربية المميزة لها عن سائر الاشتراكيات القديمة والحديثة :

- ١ - الإيمان بالله وبرسالته وبالقيم الدينية والروحية .
- ٢ - اشتراكية تقيم توازنا بين المجتمع والفرد فلا يطفى الفرد على المجتمع أو يطفى المجتمع على الفرد .
- ٣ - الاعتراف بالملكية الخاصة فى حدود وبحق الارث والهبة والوصية .
- ٤ - الإيمان بكل المتناقضات الطبقة سلميا وذلك بتسليوب الفوارق بين الطبقات واسقاط الميزات التى أدت الى الأوضاع الطبقة .
- ٥ - تقديس العمل باعتباره شرف وحق وواجب وأسلوب حياة .
- ٦ - اشتراكية ديمقراطية تبرز الإرادة الشعبية وتجصل من الشعب القائد والمعلم .
- ٧ - اشتراكية تقوم على التعاون ولا سيما فى المجالات الضعيفة التى يحقق فيها التعاون رسالة سامية .
- ٨ - اشتراكية فى الخدمات وتحقيق تكافؤ الفرص والرخاء والثراء والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية .. الخ .
- ٩ - اشتراكية علمية تأخذ بأسلوب التخطيط العلمى لتحقيق الكفاية والعدل وضمان تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى ، ومستويات مرتفعة من الدخل القومى وذلك باعتبار التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام الموارد لتحقيق الخير والرفاهية لجنوع الشعب بطريقة علمية وإنسانية .
- ١٠ - اشتراكية تقوم على توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتوسيع اطار منفعتها .
- ١١ - اشتراكية تقوم على خلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية الاقتصادية .

ان الحديث في مجال خصائص الاشتراكية العربية حديث طويل يحتاج الى مؤلفات ضخمة ، ولما كان موضوع هذا المقال يهدف بصفة خاصة الى توضيح حتمية الحل الاشتراكي وتأميم المصارف وشركات التأمين فانه يتعين علينا وقد عالمنا حتمية هذا الحل الاشتراكي وأوجزنا خصائص الاشتراكية العربية فان الأمر يتطلب بحث فلسفة تأميم المصارف وشركات التأمين .

لقد أوجزنا في الحديث عن خصائص الاشتراكية العربية بأن الإسراركية العربية تؤمن بالملكية الفردية وبحق الارث الشرعي ويتوسيع قاعدتها وزيادته اطار منفعتها . وهي يعكس النظم التي تعتبر الملكية الخاصة أساس الاستغلال ومن لم يصادها وتلفها الفاء تاما ، تقوم على الملكية وترعاها في الحدود التي تمنع الاقطاع والاستغلال من أن يطل بمفاسده مرة أخرى على امصادنا القومي . ان الملكية في نظرها وظيفة اجتماعية يجب أن تقوم على خدمة مصالح الجماعة وهي امانة لا بد لصاحبها من أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدولة أن تظلمها برعاية القانون .

واذا كان القطاع العام لم يعم كله على التأميم وانما اتبع في تكوينه عدة أساليب منها المشاركة في رأس المال ، ومنها الحد من ملكية الفرد في رأس المال ومنها الاشراف على الادارة . الخ . الا أنه في مجال المصارف وفي مجال التأمين بالذات رؤى أن يكون التأميم كاملا لعدة أسباب سنجملها فيما بعد . على أن نظرتنا الى التأميم ليست كما يعتقد البعض عقوبة تحل برأس المال الخاص حين يحرف وليست بنظرنا تقوم على المصادرة وانما على نزع ملكية الخاصة تعويضاً مجزيا عادلا . ان نقل الملكية من المجال الخاص الى ملكية السبب أكبر من أن يستهدف معنى العقوبة . ان نظرتنا الى التأميم خالصة من كل القناعات التي حاولت المصالح المفرضة أن تلصقها به . ان نظرتنا الى التأميم بصفة عامة تقوم على الآتي :

١ - التأميم نقل من الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب لقاء تعويض مجزى وعادل وليس مجرد عقوبة تحل برأس المال الخاص حين يحرف .

٢ - ان التأميم ليس ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الشعب وأعداء الاشتراكية وانما هو توسيع لآطار المنفعة وهي مسألة تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي ، وذلك بإشراك الشعب في عائدات الملكية العامة وتوجيه هذه العائدات لرفع مستوى الخدمات التي تقدم له وزيادة الانتاج بما يعود عليه بالخير والرفاهية .

٣ - أن التأمين ضرورة تفرضها إجراءات الأمن الاقتصادى ، فالمصارف مثلا تؤدي وظيفة وطنية لا يمكن تركها للمضاربة او المقامرة ، كما ان شركات التأمين تكون وعاء هاما من اوعية تجميع المدخرات الوطنية التى ينبغى صيانتها وضمان حسن توجيهها والحفاظ عليها .

٤ - أن التأمين يقوم على أساس هام يتبلور فى قدرة القطاع العام على الوفاء بالمسئوليات بقدر أكبر واعظم من ناحية الكفاية سواء فى تحقيق اهداف الانتاج او فى رفع مستواه النوعى من القطاع الخاص والا فان الحاجة الى التأمين قد تقل .

٥ - التأمين فى نظرنا يدعو الى ضمان استمرارية قوة الدفع الثورى فى المجالات الاقتصادية ويؤدى الى نجاحها مؤكدا سيادة الشعب على مقدرات الثروة فى بلاده ويقطع الطريق على كل محاولات التسلل والديوان من حول اهداف الشعب لحساب المصالح الانتهازية او الاستغلال الطفيل او تحكم المراكز الطبقية الممتازة . فهو اجراء يمكن من الاندفاع فى خطة التنمية دون معوقات .

٦ - لماذا نؤمن المصارف وشركات التأمين :

أما لماذا نؤمن المصارف وشركات التأمين بصفة خاصة وجعلناها كلها فى اطار الملكية العامة ، فانه بالإضافة الى كل ما سبق من مبررات التأمين فان المصارف وشركات التأمين تلعب دورا خطيرا فى الحياة الاقتصادية لا يمكن تركه لمفوية جهود القطاع الخاص . ان المصارف وشركات التأمين مرفق رئيسى فى الحياة الاقتصادية تتجمع لديها ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات والمنظمات وتتدفق منها هذه الأموال وتسير فى الشرايين فى شكل استثمارات وقروض واعتمادات للزراعة والصناعة والتجارة . فهى مجمع رئيسى تناسب منه الأموال المدخرة الى حيث تقوم بخدمة مجالات الاستثمار المختلفة التى تحددها خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولملى أشير فى هذا الصدد الى نقطة هامة خطيرة يتطلبها حسن التخطيط والى اجراء حيوى يقتضيه نجاح التمويل لخطة التنمية ويتلخص هذا الاقتراح فى « ضرورة رسم الخطة الائتمانية » التى تلتزم بها المؤسسة المصرية العامة للبنوك وجميع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

ان الخطة الائتمانية لابد وان تسير مع خطة التنمية الاقتصادية تساندها وتعزز نجاحها وترتبط البنوك بتنفيذها ، ان رسم جدول ائتماني يعتبر جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية ويعتبر من أولى ضرورات نجاح سياسة التمويل .

ان تخطيط السياسة النقدية والاقتصادية مسألة حيوية لنجاح التخطيط الاشتراكي الشامل الذي اعتبرناه أسلوبنا العلمي في بناء المجتمع الجديد ، ان على هذا القطاع بالذات عبئا كبيرا - ان العوامل النقدية تلعب دورا هاما مزايما في نجاح خطة التنمية ولا سيما في المرحلة الحالية التي تتطلب انطلاقة فاعليات كل الأجهزة - ان تخطيط النظام المالي الديناميكي ومتغيراته المختلفة وعلاقاتها وطبيعة مكونات العرض النقدي ودورها وحدود السلطات النقدية ومدى رقابتها على المؤسسات المالية مسائل ايجابية تقتضى طبيعة المرحلة الحاسمة من الانطلاقة التي نخوضها ان تكون في يد القطاع العام .

والى جانب هذا السبب الهام الخطير فانه توجد أسباب فرعية أخرى توجب ضرورة تأميم هذه الأجهزة نجعلها في الآتي :

أولا - فيما يخص تأميم البنوك المركزية :

١ - تمشية مع المجتمع الاشتراكي الجديد .

فلم يعد للنظام الحر البحث الذي ساد اقتصاديات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تلك السيادة ، وقد زالت معه حرية التصرف التي كانت تترك للبنوك المركزية وتحصل من شركة مساهمة رقبيا على الحكومة . وحتى في ظل الاقتصاد الحر الذي لازمه نظام الذهب وما يتصف به من ذاتية تجعل النظم النقدية مسألة أوتوماتيكية بحتة وتخضع للاقتصاد القومي للدولة الى الاعتبار الدولية وتحل المشاكل في ضوء تحركات الذهب بحرية تامة من وإلى الدولة لتحديث أمرها على الجهاز الائتماني ومستويات الاسعار والدخول لم بعدم مبدأ سلطة الدولة باعتبار انها صاحبة الكلمة العليا في شئون النقود والائتمان من أنصار . فيذكر (مونتاج نويمان) محافظ بنك إنجلترا في عام ١٩٢٦ : أن العلاقة بين البنك والحكومة تقوم على أسداء البنك النصح للحكومة فهو ضمن مستشاريها ولكن يجب أن يخضع دائما السلطة الدولة العليا .

فنمو النظم الاشتراكية والنظم الموجه يجعل هناك من التشريعات مايجب أن تملكه لدولة ، وهناك ما تشرف عليه وهناك ما تتركه في يد الملكية الخاصة وشئون النقد والائتمان من المسائل المتروكة فيها بسلطة الدولة المطلقة . والرقابة لا شك تكون أجدى لو تحققت الملكية للدولة عن طريق التأميم . ولا يمكن أن يعتبر تأمينا مجرد ادارة الدولة للمشروعات وانسا لايد من الملكية . فالتأميم يحقق هنا صفة القومية ويغلبها . وقد أخذت الكثير من الدول بمبدأ تأميم بنوكها المركزية مثل إنجلترا وفرنسا والدانيمرك والباكستان ودول أمريكا اللاتينية . ولسنا في الجمهورية العربية المتحدة مقلدين أو محاكين وانما عاهدنا أنفسنا على إقامة اشتراكية عربية سليمة - نظام يهدف الى زيادة الانتاج والدخل وتحقيق الرفاهة لعامة أفراد الشعب ويهدف لحسن توزيع

٢ - ضرورة تنسيق السياسة النقدية ضمن إطار السياسة المالية للدولة

من المعروف ان السياسة المالية بمعقود لواؤها للدولة - ولابد للسياسة النقدية من أن تنسق مع السياسة المالية . فلم بعد طابع العصر الحاضر الارتجال وعدم وجود سياسة اقتصادية مرسومة أو قيام سياسة هادفة لخدمه الاقلية وإفقار الشعب . ان طابع النظام الحاضر التخطيط والتوجيه واتساع السياسات الاقتصادية : المدروسة التي يهدف لتحقيق خير النصب العامل ورفع مسنواه . كما زاد المشكله تمعدا مشاكل التوازن والنمو وسد العجز في موازين المدفوعات وقيام احكام للرقابة على النقد ونظم التحديد الكمي للاستيراد ونظم توجيه الصادرات . الخ . وقد وضع في تقرير لجنة (رادكليف) حديثا جدا في إنجلترا والخاص بتنظيم الادارة النقدية والمصرفية وضرورة اجراء التنسيق بين السياسة المالية وبين السياسة النقدية . واللجنة في هذا انما تأخذ بالمبادئ الاقتصادية الحديثة التي ترى أن السياسة النقدية لم يعد لها كيان أكثر أهمية كالدخول الممكن النصرف فيها أى بعد خصم الضرائب وحجم ميزانية الدولة أى حجم الاتفاق العام وحجم الطلب وامكان الجمهور تغيير نسبته - اذ البنك المركزى فهو أحد أجهزتها ومستشاريها ومن ثم لزم التاميم لتحقق هذا الهدف وضمان التشخيص والحكم السريع والبت في المشاكل وتحفيز يؤكد ذلك « جامينو ، في ايطاليا » وشيندر « في ألمانيا والمخدرات وحجم القروض كجزء متم لها ، والحكومة دون شك صاحبة اليد الطولى في هذا المضمار - أما مستغل . فلجنة « رادكليف » تؤكد أنه لافائدة من التحكم في عرض النقود مالم ننظر الى سيولة الاقتصاد القومى في مجموعه والفنى يعتبر عرض النقود أحد مكوناته . فالسيولة ليست قاصرة على عرض النقود ولكن هناك عوامل قد تكون التى تمنعها البنوك التجارية وسياسة الحكومة فى سداد أو عدم سداد القروض . الخ . والسياسة النقدية ينبغي أن تنسق مع السياسة المالية الثروة والدخل بين الأفراد ويقضى على الاحتكارات وسيطرة رأس المال - وكان من الطبيعى - إذن - أن تؤمم الدولة البنك المركزى - والا لكان هناك تعارض دائم بين الصالح الخاص للبنك وبين ما تبغى الدولة تحقيقه من أهداف .

للمونة وليست التقاليد .

٣ - التاميم يؤدى الى جنى الشعب أرباح الإصدار كاملة

فى بعض الدول تذهب أرباح الإصدار الى الدولة بأكملها وفى البعض الآخر كالجمهورية العربية المتحدة كان يذهب جزء منها ١٥٪ للمساهمين - وقد كانت هذه النسبة توازى ربحا يقدر بمايوز جنيهه يذهب للمساهمين مع أنه ليس للمساهمين من ناقة أو جمل فى تحقيق هذه الأرباح - بل هو يرجع

الى احتكار الإصدار وهو حق تمنحه الدولة للبنك المركزي ومن ثم فإن التأميم قد أعاد الى الشعب حقوقه كاملة .

٤ - التأميم وإيجاب لتقليب النزعة المركزية العامة على النزعة الخاصة :

ففي البنوك المختلطة التي تزاوَل الى جانب أعمال البنوك المركزية القيام بالعمليات التجارية العادية ، كما كان الحال في البنك الأهلي قبل التأميم وقبل قسمته الى مصرفين البنك المركزي والبنك الأهلي ، كانت تضحي بخدمة الجمهور . . فعادة ما كان ينشأ تعارض بين ما تتطلبه المصلحة المسامة كما في حالة الرواج من ضرورة الحد من كمية الائتمان وبين المصلحة الخاصة للشركة المساهمة (البنك المركزي) من الرغبة في تحقيق الربح لارضاء المساهمين .

أي عادة ما تقلب مصلحة المساهمين على الصالح العام للشعب . فليس من أهداف البنوك المركزية تحقيق الأرباح . فالبنوك المركزية المختلطة غير المؤممة منشآت رأسمالية لا تحقق الخدمات العامة التي يطلبها المواطنون - وتأميم هذه البنوك فضلا عن انهاء لحالات التعارض التي قد تقوم بين الصالح العام والصالح الخاص تجعل أرباح العمليات المصرفية الكبيرة من حق الشعب العامل كله .

٥ - الاستفادة من الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات في خدمة الأغراض العامة

ففي هذه الحالة نصيب الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات من حق الشعب - فقد آل الى الشعب في الجمهورية العربية المتحدة الأرباح غير الموزعة عندما صدر قانون التأميم - وهذا خلاف الاحتياطيات .

٦ - ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي :

فطبيعة النظام الائتماني في الدولة النامية تدفع الى التأميم لضرورة التوجيه والرقابة واستخدام السياسة النقدية كعامل مساعد في تحقيق التوظيف الكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية . فالهدف هو تحقيق أقصى انتاج ممكن وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة الدخل - وليس مجرد تحقيق أغراض مستقلة تدور في العقل الباطن لمحافظي البنوك المركزية . فالتنمية تتطلب أن يكون البنك المركزي من الأجهزة العامة .

٧ - تأميم البنوك المركزية يساعد في إحداث تعديلات جوهرية في السياسة النقدية والمصرفية :

اذ يعالج بعض المواقف الشاذة مثل تهريب النقد أو الهبوط المصطنع في قيمته .

ثانيا - تأميم البنوك :

يمكن تلخيص أهم الدوافع لتأميم البنوك فى الآتى :

١ - مسيطرة الاتجاهات والنزعات الاشتراكية أيضا

ففى اعتقادى لا يوجد منطق يؤيد تأميم البنوك المركزية دون البنسوك التجارية - فالمنطق واحد اذ أن البنوك التجارية خالقة لتلك القوة الهائلة وهى الائتمان - ولا يخفى أن حجم الائتمان فى المجتمعات المتقدمة والنامية أكبر من كمية النقد المصدر - ولا يخفى أن تغيير كمية الائتمان وطريقة توجيهه تؤثر كل الأمر على المجتمع كله - ولا سيما اذا كان هناك شبه احتكار تتمتع به بنوك الودائع كما أنها قد تؤدى الى محاباتها لبعض الطبقات أو الى كبار العملاء دون صغارهم - وقد تفرق فى ارضائهم على حساب الصالح العام - وأحيانا قد توجه السلف توجيهها خاطئا قد لا يتماشى مع السياسة العامة للدولة - وقد تخرج عن حدود وظيفتها فيكون اقراضها لآجال طويلة أو فى سلف صناعية متوسطة أو طويلة الأجل مما يتنافى مع طبيعه بنوك الودائع كما حدث لبنك مصر فى سنة ١٩٣٩ - وباختصار فخلق النقود المصرفية لا يصحح أن يترك شأنه للشركات المساهمة .

وقد يرد على هذه الحجة بأن البنك المركزى له حق الاشراف - وودى على ذلك أنه فى الدول النامية تختلف الأوضاع عنها فى الدول المتقدمة من حيث العادات والتقاليد المصرفية ومن حيث وجود سوق للنقد قصير الأجل غير مكتملة ويتضح لنا هذا من عرض سريع لمدى كفاية أدوات الرقابة النقدية .

(أ) السعر المركزى

وهذا السعر مهما ارتفع فلم يقو على التحكم والحد من حيث الائتمان ويثبت ذلك الأستاذ لورانس من واقع مثال فرضى حيث يفترض أن نسبة الاحتياطي النقدى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى ١٠٪ ويصل الى رفع السعر المركزى من ٤٪ الى ٩٪ يعوضها البنك التجارى برفع سعره من ٦ر٥٪ الى ٩ر٩٪ / لأنه خالق للائتمان بأضعاف كمية النقد الإضافية الناتجة عن إعادة الخصم - وأن رفع سعر البنك المركزى الى ٩٠٪ يجعل البنوك التجارية تصل بسعر الخصم الى ١٠٪ فقط - هذا فضلا عن المقبات الأخرى أمام السعر المركزى كمشكلة التوقيت ، كما أنه يكون جزءا ضئيلا من نفقة الانتاج ، كما أن الاستثمارات قد لا تكون من المرونة الكافية لمواجهة التقلبات .

(ب) السوق المفتوحة :

وهى قيام البنك المركزى ببيع وشراء السندات ، ونجاحها يتطلب وجود سوق مالية متسعة بحيث لا تؤثر على عمليات البيع أو الشراء على أسعار السندات

الا في حدود المعقول - وهذا ما لا ينوافر للدول النامية لضيق نطاق السوق المال مما يجعل تقلبات أسعار السندات ومعضلها حكومي عنيقة للغاية •

(ج) سياسة نسبة الاحتياطي

وهي قوية الآن في فترات الرواج وقد تقتله ميكرا كما لا أثر لها في معالجة الكساد اذ بالرغم من خفض النسبة فالمسألة مازالت متوقفة على الطلب الذي تحدده الكفاية الحدية لرأس المال وهذه تتوقف على توقعات أرباب الأعمال • ولا شك أن موجة التشاؤم تجعل تقديرات أرباب الأعمال للموقف سيئة للغاية •

(د) سياسة التصحح والارشاد :

وهي اضعف الايمان ونستند الى أن البنك المركزي هو المعرض الأخير لبنوك الودائع •

وباختصار فالتأمين واجب لكي تصبح البنوك التجارية من أجهزة الدولة وتسير في خطة واحدة منسقة تكتمل فيها السياسة المالية والنقدية •

٢ - تعدد الفروع

إذا كان النظام المصرفي يقوم على فكرة تمدد الفروع وما يتبعها من تضخم في عدد الموظفين وبالتالي تبديل الموارد الاقتصادية بحيث تؤدي الى زيادة التكاليف فنصبح كلها فروعاً تعمل دون حد الكفاية مما يحصل دون مزايا الانتاج الكبير وقد يرد البعض على هذا بالمطالبة بتحقيق الاندماج ولكن الاندماج يزيد من القوة الاحتكارية لهذه المصاريف وهو وضع غير مرغوب •

٣ - الاستفادة من الأرباح والاحتياطيات :

ضخامة الأرباح والاحتياطيات ليست ناجمة عن رموس أموال المساهمين فقد يكون رأس المال مليوني جنيه تبلغ الودائع ١٠٠ مليون ، فالأرباح نتحقق نتيجة استخدام توظيف الودائع ومن ثم فالأرباح والاحتياطيات ليست كلها من حق هذه الطبقة التي قد تحتكر الجزء الأكبر من رأس المال الذي غالباً ما يكون مستثمراً في المباني والأساس فكاننا نأخذ من جماهير الشعب المودعة لنعطى طبقة من الرأسماليين ، فالتأمين يصيد الأرباح الى أصحابها الحقيقيين •

٤ - ضمان توجيه الثروة الى مشروعات التنمية

قد لا توجه القروض الوجهة التي تبقيها الخطة من توظيف الموارد كاملة والتنمية الاقتصادية وتعبئة الجهود بالطريقة التي تضمن حسن تنفيذ الخطة على نحو ما أوضحنا •

٥ - التأمين يجب أن يقوم في حالة البنوك التجارية القابضة :

فالملاحظ أن البنوك التجارية القابضة نذى سيطرتها الهرمية على عدد كبير من الشركات الصناعية الى وجود قوة محنكة توجيهية كبيرة . ولا سيما أنه يمكن لعدد قليل من الشركات احتكار الميدان الانتاجي بخلاف طبيعة الانتاج الزراعى . ويخشى سوء التوجيه من بنك فى شكل شركة مساهمة . وقد يدخل هذا البنك فى الحياة السياسية ويقوم بحكومات ويسقط أخرى وقد حدث هذا فى الماضى من جانب جماعة بنك مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو - المشاركة .

فالتأمين اذن هو الوسيلة لتداعل أجهزة جديدة من أجهزة التوجيه والتنفيذ الى ملكية الشعب لخدمة أغراضه وأهدافه وبناء مجتمع العزة والكرامة .

ثالثا - تأمين شركات التأمين :

تعتبر شركات التأمين - ولا سيما التأمين على الحياة - وعاء هاما تكون فيه المدخرات الوطنية ، ويفتضى حسن توجيهها والحفاظ عليها ضرورة تأمينها لمواجهة معركة التخلف . وان اتساع مسافة التخلف بين الدول التى سبقتنا وبيننا لا تسمح اطلاقا بترك الامور لمنهاج التقدم الفردى الذى لا يحركه غير دافع الربح الأنانى . ان مواجهة التحدى لا تتم الا بشروط أهمها :

١ - تجميع المدخرات الوطنية مهما كانت صغيرة سواء فى القطاع المنظم او فى شكل مدخرات اجبارية او فى القطاع العائلى .

٢ - ان تأمين هذا القطاع يضمن وضع خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات بما يتسنى للقطاع العام ، من خبرات فنية ممتازة ومن أجهزة قادرة ، ومن توجيه سليم وتخطيط شامل وتعبئة لهذه المدخرات .

كلمة ختامية :

ان تأمين البنوك وشركات التأمين باعتبارها أجهزة هامة من أجهزة المجتمع سوف يمكننا من مواجهة المعادلة الصعبة التى وردت فى ميثاق العمل البورى والتى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وإنسانيا . كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ - هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة . هذه المعادلة الصعبة تتطلب فيما تتطلب إيجاد تنظيمات ذات كفاية عالية وقدرة ممتازة فى تجميع المدخرات وتنمية الوعي الادخارى لا فى مجال القطع العام فحسب الذى يقع على عاتقه عبء تكوين الجزء الأكبر من المدخرات وانما أيضا يقع على

الشعب . فالمشاركه الشعبية ضرورة كبرى . فالقطاع الخاص له أيضا دوره
الفعال في خطة التنمية ولا سيما أن الكثير من القطاعات ما زالت في يد القطاع
الخاص . فالقطاع الزراعي بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع المينائي
بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع الرأسمالية الوطنية في تجارة التجزئة
ثلاثة أرباعه في يد القطاع الخاص ، وقطاع الصادرات منروك ربعه للقطاع
الخاص ، وفي قطاع الصناعة ما زال للقطاع الخاص مجالات متسعة للعمل سواء
في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية وأصحاب الحرف .

إن اسهام كل الشعب بما يتحقق له من مدخرات ولا سيما بعسد اعادة
التوزيع الكبرى في الدخل القومي نتيجة لعوانين يوليو الاشتراكية المجيدة
التي ردت للعامل والفلاح كرامته وضمنت له حدا أدنى من الدخل ونصيبا من
الربح ورفعت مستويات اللشول . الخ . ضرورة كبرى لنجاح خطة التنمية
التي وضعت من أجل الشعب العامل .

ما سبق نذكر الأهمية الكبرى لتأمين هذه الأجهزة ونذكر الفلسفة
العمية الخيرة التي قام عليها الحل الاشتراكي كما نذكر مغزى التأمين
باعتباره اسلوبا من اساليب بناء المجتمع الجديد الذي يقوم على الكفاية والعدل ،
ودفع الإنتاج والخدمات في سرعة كبيرة ووفقا لأسلوب علمي وتخطيطي يضمن
انتصار النضال الشعبي في معركة الإنتاج وتحقيق الحرية الاجتماعية وإقامة
مجتمع أفضل واسمي .

والله ولي التوفيق ..

محمد الدين محمد سعيد

أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطني

عقيد - ج.ح.

مستقر عبد المجيد

لعل لا أكون مغالياً إن قلت : أن أبواب الميثاق الوطني العشرة ، تشكل مرآة تعكس صورة واضحة للأبعاد للقوات المسلحة العربية المصرية .. صورة أصبحت ثابتة .. مستقرة قاعدتها الوعي والإصرار ، وبنائها يعبره الهدف ، وجماعية القيادة .

ولا أكون مغالياً .. إن قلت أن الميثاق الوطني ، بعث فينا نحن رجال القوات المسلحة - ولأول مرة الإحساس بالوجود ، بعد أن هبت أروادة الثورة ، ونحتت مطالب النضال الشعبي واحتياجاته في ستة مبادئ ، عملت القوات المسلحة ، على عاتقها ، مبدا منها حدد لها كيانها وبعث من خلال هذا الكيان إحساساً طامحاً بالمسؤولية والواجب ، وهو ما كان ينقصنا بحق ، فلم تكن القوات المسلحة في يوم من الأيام بقدر ما هي عليه الآن ، من وضوح الفكرة وتجسد الهدف ولم يبق علينا ، نحن أعضاء الخلية وقد حدد لنا الميثاق دورنا الطبيعي في كل زحف مقدس إلا أن ننظر لداخلنا ، لنقيم ونطور ونحسن ونعطي مسؤولية الرسالة حقها بعد أن حملناها ... وإذا كان الميثاق الوطني ، قد رسم لنا الطريق .. وبلور الفد .. فلا علينا من أن نناقش بصراحة وقوة .. أين نحن من الميثاق ، وهذه محاولتي ، في مفهومى وإحساسى وانطبأى ..

في أمسنا ..

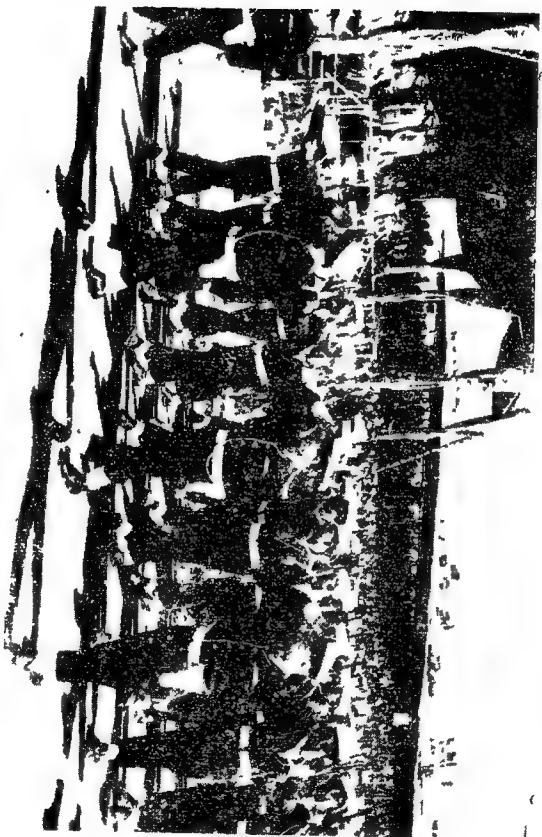
كنا لاهئين ، لم تكن تعوزنا الوطنية ، ولم تكن نفتقد مقومات الشعور بالرجولة .. وكنا أصحاب رأى ، بالوعي واللاوعي نؤثر فيمن حولنا ونتأثر به .. وماضينا حمل قبساً مشجعاً عزيزاً على كل من قرأ ووعى ، ولكن لم نكف نحمل عبء الهدف ، وثقل مسؤوليته أو بمعنى أوضح كنساً على غير هدى ، مفتقدين للضوابط ، متناثرين على قاعدة التفكك .. كأفراد كنت تلتمس فينا

كنفته من الشك وانعدام المعه ، وعمل يومي رويني وراعه الكسب ولعبه العيش الهادئة المستكنة ، هذا حالنا في سطور ، وصوري هذا معه حرص كسر ومحاوله للدقة مناهيه ٠٠ وأرجو ألا يكون وصف مجسمي السابق الذي عشت ٠٠ بعيدا عن هذه الصورة الناهية ، اللادعة ، وليس عيبا أن نقول كما ٠٠ وليس عيبا أن نسجل ماضيها لصي حاصرها فترسم مستقبلها ، ولكن العار كل العار أن نسي - الآن - من نحن ٠٠ وأن نقف ٠٠

نحن القواب المسلحة للجمهوريه العربيه المتحدة ، طلعه الصال العربي المندمي ، وقاعدته وقلعته المحاربة ٠٠ والأرض التي نعب عليها . أصسحب ملكا لنا قبل أن تصبح صلبة صلدة ، جبا إلى حب حوار الصال الشعبي المقدس منجد الهدف واصحنا حلنا ٠٠ وأصبحنا حذاما لأهداف قومنا بانه نحمل الساء الانسراكي ضد الأبواء الخارجيه ، وسحق أي محاوله استعماريه رجعية نحاول أو نمكر أن نطاول على الكنان والبلد الذي سرع في حلق مجسم فوائمه هي العنل والكفاه ٠٠ ولقد ركر المناق تركيزا باهرا بصي كافة أبعاد الهدف حسنا نصر أن النعيب يمح فوائته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع التي يمكن منه دائما أن تحدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاحلاص المعاني (الباب السابع من المناق) ولم يعب المناق أن يحدد الشكل العام الذي يجب أن تكون عليه القوات المسلحة ٠٠ ودرجه الكفاه المطلوبة التي يجب أن تصف بها . مع تحطيط واع سليم لمنطقة العمل التي يجب أن ترتفع بها القواب المسلحة عن فهم ووعي وتمه . مع رسم الصورة المطورة الوثاية جسا إلى جنب مع التقدم العلمي فتملك من أسباب القوة والمعة ما يخلق لها قوتها الدافعة - ان القواب المسلحة يجب أن تملك تفوقا حاسما في السر والسر والحج قادرا على الحركة السريه في اطار المنطقة العربيه الى مع مسئولة سلامتها في الدرجة الأولى على القواب المسلحة للجمهوريه العربيه المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها في تسليحها أن تسائر التقدم العلمي والحذب وأن تملك من الأسلحه الرادعه ما يكبح حماج العوى الطامعه ويعتد على هزيمتها اذا ما سحرت بالمعدن .

والمياق يتوغل نصف ودراسة انبقت في النحره المرره حسنا يحدد الاقطار الداخليه والخارجيه والتي تحول دون بلوغها مرحله القوة الدافعة المجعده المتقدم ، وبدا نطل دائما تحب رحمة الصمط والبهند ، ولم يعب المناق أن تصور الصراع العالمي حول المنطقة العربيه من المحيط الى الخليج . والمساك هنا نحى لما عينا يوضح الهدف وسرد الوسائل ثم ترسم طرقة العمل مجددا دور قواتنا المسلحة بحلاه وفة .

ان الجمهوريه العربيه المتحدة طلعه النضال العربي المندمي وقاعدته وقاعدته المحاربة وهي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربيه ، وأعداء



قوات البحرية في العرض العسكري

تقدمها ، ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسمى الى هدف ثابت هو وضع الارض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها . ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الارض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى واغتصابها دون ما سند من حق او قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار . والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ والواقع هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

والميناك حصر لنا . . الوسائل الفعالة لخلقنا خلقا فعلا . . وركز هذه المعاليه فى القوة الوطنيه الاقتصاديه والاجتماعيه باعتبارها المستودع العظيم الذى يخلق ويمد ويحافظ على اداء القتال لمواصلة التقدم والتحدى لهذه الأخطار . ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود . ان فعالية الجيوش الوطنيه تكمن فى القوة الوطنيه الاقتصاديه والاجتماعيه فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد اداة القتال باحتياجاتها الماديه والبشرية التى تتمكن من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

هذا هو دستورنا . . الذى من خلاله نرى أنفسنا فى صورة متكاملة . . كلها عز وواجب وعمل وبناء وان كان الميثاق قد نجح ايما نجاح فى ايجاد هدف موحد للقوات المسلحة فانما قد ربطها بالشعب برباط مقدس وأصبح الشعب هو خالفها وصانها . . وأصبحت هى اداة القوية . . فالشعب يمنحها ثقته وإيمانه وما يملك من امكانيات ، وهى تهب الدم والجهد عن ايمان ورسالة وثقة . .

وفى خدمة القوات المسلحة وتطورها . الطور النابع من الايمان برسالتها ذهب الميثاق الوطنى الى توضيح الأسلوب العمل الحديث . وأوضح آتانه البعيدة التى تغلف القوات المسلحة وتدفعها دفعا الى رحاب العلم الفسيح . ذلك الرحاب المتميز بالأسس الثلاثة . الملاحظة والتجربة والاستنباط والعلم الحديث يرجع دائما الى التجربة ولا شئ غير التجربة ولاعبرة برأى زعيم قديم ولا تأثر بعقيدة قديمة . بل العبارة بما يستنبط من ان تجربه بكل طريقه . فمن التجربه أثبت العلماء الكثير مما كان مجهولا وبالملاحظة والتفهم والوعى التسامحين من الايمان بالرسالة . يبدأ الاستنباط حيث تدور عجلة العلم . وتلف معها حياتنا من حسن الى أحسن وقواتنا المسلحة وهى ازاء الحروب الحديثة اكتشفت فى وقت قصير أن الحرب لم تعد حرب بطولات نظرية بل أصبحت الحروب علومها ومخترعات ومصانع وآلات يخدمها جيل من العلماء العاملين . وأصبحت الطاقات

الاقتصادية فى الدولة هى عمود النصر . لذا اختصت الأمة واتبعت ذلك
الاسلوب العلمى فى اتخاذ الاهبة والمنعة وهنا كانت حتمية الانتصار فى
معاركنا ..

بالتجربة خلق الجيش ، وجاءت التجربة من واقع الأهداف والمبادئ ،
فقواتنا المسلحة كانت أول من وقف بجانب الجزائر الحرة .. وكانت أول من
لبى نداء هيئة الأمم ليطيح رجال المظلات الى الكونغو حيث وقفنا جوار الحرية
والكرامة والانسانية . وها هى ذى قواتنا المسلحة . تقف كالنمر على حدود
شقيقتنا اليمن لا لتدافع عن اليمن .. بل عن فكرة الحريات فى الجمهورية
اليمنية ولتكشف العملاء . وحكومات الملكية الفاسدة ذلك المحور العفن محور
سعود - حسين . ومن خلال هذه التجارب العريضة ، تنصهر الملاحظات ،
ويبدأ الاستنباط لتخرج قواتنا المسلحة دائما أعجم عودا . وأصلب درعا لحماية
مكاسب الشعب العربى فى اطار الأمة العربية الكبرى بمشيئة الله .

ومسئولية القوات المسلحة لا تقف عند تفهمها للشعارات والمبادئ والايمان
بها ، ولكن لا بد وأن تبنى رسالتها تماما فى تعيئة وخلق جيل اشتراكى فى
داخلها .. والأفكار الاشتراكية والمبادئ التى أوضحتها الميثاق أصبحت أوضح
من أن تفسر .. وما علينا الا أن نكتب ونحاضر ، ونلقت ، مؤمنين بأن حياتنا
أصبحت فى طابعها الجديد فى احتياج الى قيادة اشتراكية ، ولم لا ونحن مدرسة
لطبقات الشعب المختلفة . فهذه المسئولية الكبرى الملقاة علينا كقيادة وقادة
أصاغر لا يعدو الا اهمال أو التراخي فيها خيانة كبرى لرسالة حياة مجتعتنا
الجديد الذى أصبح لكل مواطن فيه حق الحرية الاجتماعية والسياسية والصحية
.. وأصبح حقه فى العلم محتما وأصبح حقه فى الحياة الكريمة بلا معارض
أو منازع . وهنا يبرز دورنا فى صياغة الجسور الاشتراكية العسكرية ليعزز
سلطان القيادة فى الحرب . فالجندى الآن لا يدافع عن نفسه بقدر ما يدافع عن
مكاسبه وأولاده وحرياته . وأرض الجندى أصبحت خالصة لأهله وذويه ..
بعد أن زال التناقض المصطنع وأصبحت التنمية الاقتصادية هى دستور المجتمع
وبات التخطيط أساسا لكل تصرف أو حركة .. ولا شك فى أن التنمية
الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى ينفذ اليد الضاربة للأمة ويمدها
بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت
المعركة وان مواصلة الزحف الشعبى ، وإيمان كل جندى فى الشعب بأن هذا
الزحف نحو التقدم المضطرد يجعل إقامة وبناء القوات المسلحة درعا حقيقيا
للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

والقوات المسلحة بشكلها الحالى .. وهدفها قد تجسد ومقومات وجودها
قد وجدت السبيل القويم لتظفر وتساند القومية العربية بمفهومها الواسع ..
وقد أصبحت جدرة بما هو موكل اليها من مسئوليات وآمال - وبمنظرة

ناحصة مدققة في مجتمعنا الحالي نلمح بكل بساطة ويسر أننا نعبّر حلقة من عمرنا هي حلقة القيادات .. فالتنظيم الشعبي بعد أن مر في حقول التجارب العريضة .. تبلور ليصبح اتحادا اشتراكيا عريضا .. به مدلوله ودوره القيادي .. فأصبحت القيادة الشعبية مهينة بعد أن تحدد دورها في هذا المجتمع لتصبح في بساطة طليعة الرأي الحر المعبر عن حاجات واحتياجات الشعب ..

والقيادة العلمية ، بعد أن دفعها الرئيس جمال عبدالناصر دفعا بدأت تستعد لتأخذ دورها العلمي القيادي .. فتقول كلمتها العلمية .. الدارسة الواعية بكل ما يعود على الشعب بالنفع والتنمية وبالنسبة للتنمية والتصنيع والتخطيط الاقتصادي ليخدم فكرة العدل والكفاية .. إنما هي الأخرى تكوين حتى لقيادات فنية صناعية .. ستصبح قاعدة الصناعة والإنتاج .. وأماننا في قطائعنا العسكرية قد تهيأت الفرصة وأصبح الجو مليئا بكافة الطاقات المادية والمعنوية لخلق القيادات العسكرية .

فلأول مرة ترى القوات المسلحة وقد نودى عليها لتشارك اشتراكا فعليا فياديا في التنظيم الشعبي ولتكون عضوا أصيلا في نادي الحرية والشرف ألا وهو مجلس الأمة ..

ومن هنا نبدا .. نبدا حيث تكسرت القشرة التي حصرت القوات المسلحة في إطار عسكري جامد وأن لنا أن نخرج الى رحاب جديدة نتصلون قياداتنا العسكرية الاشتراكية .

وأنا الآن لست بسبيل مناقشة الآداب العميقة الضخمة التي ستترتب على اشراك القيادات العسكرية في التنظيم الشعبي أو في مجلس الأمة ولكنني لم أجد مناصا من أن أسأل نفسي - ونحن بسبيل مناقشة دورنا القيادي - ما هي الحكمة في أن نصبح خلية في التنظيم الشعبي .. وأعضاء في مجلس الأمة ؟

إن التنظيم الشعبي ، كاتحاد عربي اشتراكي - في مفهومى - هو محصلة لخلاصة القيادات الطليعية في مجتمعنا الديناميكي المتحرر .

فكان لا بد لهذه الحصيلة الشاملة أن تتضمن بين ثناياها الطاقات المتنوعة فتصهرها صهرا وتنشئ سدا اشتراكيا .. يحمل على كتفيه أمام الله وأمام التاريخ رسالة البحث لشعب قرر أن يعيش وأن يحيا بأسلوب ينبع من فطرة الإنسانية ، الخبرة ، البناء .. وإذا كانت القيادات العسكرية بوجودها في إطار هذا التنظيم .. ستعكس فكرة الميثاق الوطني انكاسا صادقا .. باعتبار القوات المسلحة أصلا تنظيميا هادفا في خدمة المجموع .. فانما ستتصبع

القوات المسلحة بصورة آلية جزءاً من كل .. وترسا من تروس الآلة الضخمة التي بها وعليها ينوقف سير العجلة .

والاحساس الداني بهذا الوجود .. هو في حد ذاته خالق للتنظيم العسكري وأولى مقوماته .. فلم تعد هناك انفصالية بين تنظيم وتنظيم ، وقد أصبحت التنظيمات كلها صفوفاً تضمها مدرسة كبرى هي الاتحاد الاشتراكي العربي .. وهذا الحدث - وأنا أسميه حدثاً ضخماً - دافع قوى للقوات المسلحة في حتمية اسهامها بطلائعها القيادية جنباً الى جنب مع القيادات والطلائع التي تصدرت الشعب بحكم رجاحة الفكر المستنير .. والفرصة المتكافئة ، والايان العميق .

الترايط العضوى بين الانتاج والقوات المسلحة فى الميثاق

ان القوات المسلحة تعيش فى عصر جديد .. ونمبر فاصلا تاريخيا هو حتمى أصلا ولكنه مسجل عليها ولها . فقد حملها الميثاق الوطنى كل مسؤولياتها وحدد لها أهدافها .. وأوجد لها عضواً قياديا فى الاتحاد العربى الاشتراكى . ولم يفت الميثاق الوطنى - فى وعى - فى اصرار - أن يبرز الترايط العضوى بين فعالية القوات المسلحة .. وبين .. القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ..

وهن واقع الدراسات العسكرية التقليدية .. والتي عركتها الحروب على ممر الازمنة والعصور الحديثة .. لا يكاد الباحث العسكرى يلمح نشاطا عسكريا .. مهما كان حجمه الا ورافق نجاحه دعما اقتصاديا واجتماعيا .. ونحن وقد عشنا وعاصرنا فترة خمول كثيفة .. انتهت بعام ١٩٥٢ لا يمكن أن نخفى علينا أن مجرد النظام الاقطاعى الرأسمالى وتخمة هذا النظام الفاسد إنما كان لصالح فئة معينة .. تحكمت وسادت بحكم الورثة ، والاستغلال ، ولم يكن معنى ذلك الا أن هناك فروقا شاسعة .. بين هؤلاء السادة الاحكاريين وهم قلة أو نادرة وبين قوى الشعب الكادحة العاملة .. ولم يكن هناك بد من قيام الصراع الحاد الذى اتجه وسلك مسيلا حزبيا هدم كل مقوماتنا ومبادئنا . وأخذت حدة الفقر والتخلف والجهل تزداد اتساعا وخطورة .. وخرجنا جميعا عن ايمان بأن الدولة قد عجزت عجزا تاما عن تطوير وتعمية قواها الانتاجية .. ومن خلال هذه الصورة الكريهة لشعب مغلوب على امره يسهل علينا تماما أن ندرك عجز الدولة عن تكوين قوات مسلحة ذات اعداد وأهلية وكفاءة .. ولم تكن عمليات محاولة ضرب العصابات الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٤٨ الا عنوانا شاذا لما كنا نحن نصدده .. عندما اندفعنا كقوات مسلحة مؤمنة فى سبيل الهدف والواجب .. فى الوقت الذى هبت فيه الاحتكاكية الرجعية الفاسدة لتحقيق أكبر قسط من الربح .. ضاربة بكل المقدسات عرض الحائط ..

وكانت النتيجة ان اهتز الشرق الاوسط بعد هذه الكارثة التي عكست كل شئ من هذا العهد المغيث الضال .. وقامت دولة الصهاينة على شريحة من لحم عربي حتى .. هذا هو أمسنا المقيت .. والذي سجله التاريخ ولاسبيل لتزويره او النجول منه .. طالما أخذنا منه العظمة والعبرة وأصبح حالنا اليوم .. مفاهيم اشتراكية ، شعارات حيه ، ايجابيه ، مبادئ تنبع من حاجاتنا ، اراده هي ارادة كل مواطن حر ، ومن خلال كل هذا .. نرى القوات المسلحة وقد دعمها طافات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ونحن اذا مارسنا — نحن العسكريين — جنبا الى جنب لتحليل مفهوم الكفاية والعدل .. فلن نجد أمامنا سوى دربا واصحا هو العلاج الحاسم لمشكله التخلف .. والتخلف هنا انما يشمل القاعده العسكريه البشرية والتي تصدر الفرد للقوات المسلحة .. وهي حصيلة الشعب بأجمعه .. كما يسير التخطيط الاقتصادي في نطاق اشتراكي وضاء يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقه عمليه . لتمتد القوات المسلحة بشريان رئيسي ، يصلب عودها ، ويسد حاجتها ، والشعب اليوم يملك الشئ الكثير .. ان لم يكن الكل وهو عندما يملك نفسه . ويملك موارده وانما يعنى ذلك أن الهياكل الرئيسية للإنتاج الصناعي .. وطافات القوى الهائلة للتصنيع ووسائل النقل البحري والبري والجوى والمواني والطارات والطرق . انما أصبحت كلها آلات طيعه لخدمة المجهود الحربي .. وأهدافه أو بمعنى من معاني الميثاق انها لخدمة النضال الوطني في سعيه الى الحربه الاجتماعيه وفي اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي .. ويبرز لنا واضحا جليا دور القوات المسلحة .. من خلال الميثاق الوطني .. وهو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجيه كما انه يتعين عليها أن تكون مسندهة لسحق كل محاولة استعماريه رجعيه تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .. وأن القوات المسلحة للجمهوريه العربيه المتحده يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو قادرة على الحركة السريعه في اطار المسطحة العربيه التي تقع سلامتها في الدرجه الأولى على القوات المسلحة كذلك فان هذه القوات لابد لها في تسليحها من أن تسير التقدّم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعه ما يكبح جماح القوى الطامعه وتقدر على هزيمتها اذا ما تحركت للعدوان .

النتائج العسكريه التي انبثقت عن الميثاق

حملنا الميثاق الوطني رساله مقدسه .. وحدد لنا الهدف .. وأوضح الوسيله وبلور لنا مسؤولياتنا وشرفنا بمبدأ كامل من المبادئ الستة التي نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته .. وإذا كان الميثاق قد اناط بنا حماية عملية بناء المجتمع الاشتراكي ولم يفته ايضا أن يبرز لنا مايتظرنا من تبعات الدور القيادي للجمهوريه العربيه المتحده كطليعه للنضال العربي في المنطقة ..

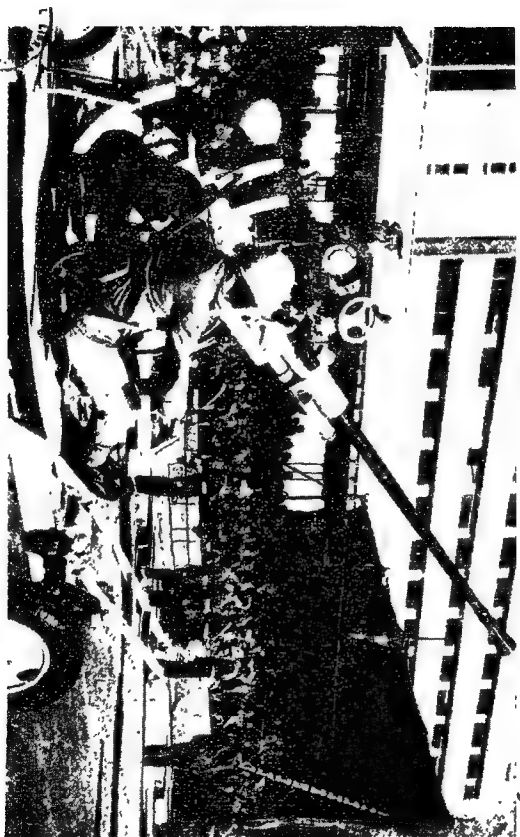
**والقوات المسلحة بحمايتها للبناء الاشتراكي انما هي نحمي نفسها اصلا
وتعجم وتصلب عود كيائها .**

فهي قبل أن تكون تنظيما عسكريا .. فهي خلية بسريه من مجمع كبير
.. عاش الثورة وآمن بها .. وقرر أن الثورة هي الطريق الأمثل .. ولم يبق
أمام القوات المسلحة إلا أن تصيد النظر في مفاهيمها هي الأخرى .. كمحاولة
بأسلة لتجاري التيار القومي الخلاق الذي خلقه الرئيس جمال عبد الناصر
خلقا في عشر سنوات قصار .. وإذا كان الميثاق الوطني اعلانا مكنوبا . لكافة
الشعوب العربية التي عاشت وقامت وناضلت .. فانما جاء الميثاق متضمنا
خلاصة تجاربنا وآمالنا وأحلامنا .. ووضع الدروس والعبر أمام كل مواطن
عربي .. مسلطا الأضواء على الاستعمار والإغيبه خلال قرن من الزمان أو يزيد
.. ومن خلال كل هذا الوضوح الفكري ومن خلال التطبيقات العريضة التي
مارستها الثورة في مصر .. ومن خلال انقطاعات الاسعار التي تعرض لها في
حقبه الأخيرة .. وبدأ يشعر بأفوله .. من خلال هذا فقد آن لنا أن نسلم
بأن القوات المسلحة قد جاءها الموعد أخيرا .. بعد ان تقطعت كافة المقاومات
العظمى والسدود المصطنعة التي حالت دون بزوغ فجر القوات المسلحة
بزوغا يحمل المفاهيم الصحيحة لتكون جذيرة بحماية بناء المجتمع الاشتراكي
العربي ضد العدوان .. بمعنى أنه يمكننا أن نقول ان القوات المسلحة
أصبحت في مستوى المسؤولية القائمة بها بالتفوق في البر والبحر والجو ..

والتفوق المادي والعلمي والقدرة على العمل السريع بعد أن ارتبط مصير
شعبنا بوحدة ومصير الأمة العربية وبعد أن بات واضحا أن الجمهورية العربية
المتحدة هي الدولة الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع أن تتحمل بناء
قوات مسلحة رادعة ولأنها - بعد هزيمة الاستعمار في معركة السويس للدولة
العربية الوحيدة التي تستطيع أن تعمل بحرية كاملة ضد قوى العدوان نتيجة
لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الارتباط بأي منظمات أو أحلاف عسكرية .

وجاء الميثاق الوطني في أوضح وأبهى صورة .. عندما نص على أن
الجمهورية العربية المتحدة عليها واجب حمى هو حماية الشعوب العربية
بصرف النظر عن حكوماتها وأشكالها لأن العربي سيدفع السن - أخيرا - من
مصيره ومستقبله . ولأن الذي سيمحمل العبء ضد العدوان وقهره هي
الشعوب العربية وليست الحكومات الرجعية وسجلنا التاريخي حافل بمهزله
عظمى وهي شعب فلسطين .. فعندما تعاونت حكومات العرب الرجعية مع
الاستعمار واسرائيل .. ذهبت الحكومات . وبقيت فلسطين مشطوبة . تدمى
من خيانات بعض العرب المجرمين .

وفي النهاية دفع الشعب العربي في فلسطين أغلى السن . وفي صورة
التشرد والفقر والذل .. ونحن من خلال هذه التجربة المريعة ومن خلال



הקבוצה והקבוצה

احساسنا بالارتباط الحتمي بين مصيرنا ومصير الشعوب العربية يتحد على الفور دور القوات المسلحة في حماية الشعوب العربية ضد العدوان الاستعماري والاسرائيلي ، وهنا تؤدي القوات المسلحة تلك المسؤولات في صورها المختلفة .

— بالمعونة بالخبرة العسكرية والخبرة الفنية

— بالامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر .

— بالمعونة العسكرية المباشرة وغير المباشرة .

ونحن وقد عشنا الحوادث .. وعاصرنا تطوراتها .. نلمح بإعين فاحصة واعية ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة من دعم بناء خلاق لقضية الجزائر العربية أو الطيران العاجل المذهل الى الكونغو للوقوف بجوار قضية الحرية في أجلي وأبهى صورها ومعانيها . وأخيرا عندما قامت ثورة الشعب العربي في اليمن وانتقال المارد العربي من مصر الى اليمن ليساند حق الشعب اليمني في بورته العربية المقدسة .

مكاسب القوات المسلحة من الاشتراكية

١ — لم تكن القدرة المالية للدولة بقدر ما هي عليه الآن .. رغم أنها في مرحلة الاعداد والتكوين ، وبنظرة فاحصة عاجلة نلمح رفم ميزانيتها الحالية عن العام ٦٢-٦٣ وبمقارنته بمثيله عام ٥٢ نجد أنه قد تضاعف خمس مرات في عشر سنوات .

وهنا تبرز على الفور القدرة للدولة لأن تنشئ القوات المسلحة المتفوقة برا وجوا وبحرا .

٢ — يعتمد نظامنا الاشتراكي اعتمادا جفريا على التخطيط والتنظيم والتنسيق وإذا سرت كل هذه المقومات وفق احتياجات مجتمعنا في أهداف محددة مفصلة مدروسة ذات برامج تفصيلية — كما هو الحال الآن ، فلا شك أننا باذن الله واصلون الى الذروة الانشائية المؤسسة على العلم والعمل .

وهذا لتنظيم الكامل المتكامل لقوانا التنظيمية والبشرية ينعكس انعكاسا مباشرا على القوات المسلحة .. في دفعها للامام في خطوات علمية فنية .. كلها تفوق واحساس به علاوة على توفير القاعدة الوطيدة للقوات المسلحة لامتدادها

بما يلزمها فى العمليات الحربية لتتأهل بكفاءة متجددة مستمرة بما ينسحب على أجهزتها من قدرة على التخطيط والتنسيق فى إطار التخطيط العام فى الدولة الاشتراكية مما ييسر عليها الوفرة فى احتياجاتها ومطالبها بشأن التوزيع الاستراتيجى للمنشآت والمؤسسات والمواصلات ذات الأهمية الحيوية للمجهود الحربى . ونحن اذا تعمقنا قليلا فى آثار هذا التخطيط المتكامل على القوات المسلحة لخرجنأنا بأبهر النتائج بالنسبة لاستطاعتنا فى الاشتراك فى توجيهه سياسة التعليم فى الجامعات والمعاهد والمدارس بما يمكن هذه القوات من الحصول على الأفراد الفنيين والاختصاصيين كما يمكن للقوات المسلحة ان تدلى بدلوها فى توجيه سياسة البحث العلمى فى الدولة - كما هو معمول به حاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتنافس الجيش والبحرية فى انتاج الصواريخ - وذلك بأن تضمن هذه القوات مشاكلها الفنية والعلمية فى قطاعات البحث العلمى . حيث يتم من خلال التعاون بين أجهزة البحث العلمى والقوات المسلحة التوصل الى أبهر النتائج والأبحاث . ولا يفوتنا ذلك الدور الهام الحورى الذى تقوم به القوات المسلحة فى انشاء وتعميم جميع أنواع المواصلات الحديدية والموانئ والطرق ووسائل النقل البرى والبحرى بما يخدم أهداف القوات المسلحة فى السلم والحرب . وتحقق لها القدرة الشاملة على اجراء التحركات الاستراتيجية وغيرها .. واخيرا وإن لم يكن آخرها فإن الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات المعدنية وهى التى ادخلتها السياسة الاشتراكية من ملكية الشعب . أى سيطرة الشعب عليها سيطرة أساسها التخطيط والتنسيق والبحث والدراسة وهذا كله لايعنى الا أن القوات المسلحة سيكون لها حظ لاسهام البناء فى توفير احتياجاتها من الأسلحة والمعدات وتطورها بما يتفق وتخطيطها ومسئولياتها التى أوكلت اليها ضمن مفاهيم الميثاق ..

ومن خلال كل هذا نلمح بفخر وفخار أن الاشتراكية العربية التى عندها الميثاق بما توفره من سيطرة وتوجيه لجميع إمكانيات الدولة البشرية والمادية والصناعية الى أهداف معينة فانما توفر للقوات المسلحة دعامة قوية تزيد من طاقاتهم وتدعم عودها وقدرتها على القتال بما يتناسب مع مسئولياتها الصحيحة .

١ الاشتراكية من الروح العنوية

لم يكن مفهوم الاشتراكية فى يوم من الأيام قاصرا على ما يتردد من تعبيرات أو معانٍ خلافة . أو مزايا دأب أهل الرأى والفكر على ابرازها وترديدها فى

صور شتى • ذهبت الى مستوى المقارنات بين اشتراكتنا العربية النابعة من حاجتنا اليها • وتلك التى طبعتها شعوب سبقتنا اليها •

ولم تكن الاشتراكية فى حد ذاتها عندما حملها الرئيس جمال عبد الناصر وطرحها امام مجتمعنا فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ • لم تكن مفاجئة للعلاقات التى تحكم مجتمعنا العربى المصرى •

فان النداءات الصارخة وحاجات الطبقات المشعة • وعواء الظلم المكبوت الذى صمت ازامه الاذان والعقول • كل ذلك كان دافعا لاقرار ميزان جسد يد يحكم العلاقات ويغير النفوس بطريق جديد هو طريق العدل والكفاية •

ونحن رجال القوات المسلحة كخليفة حية نابضة كان لنا وعلينا أن نتلقى اشاعات هذا التفجير الجديد الذى سرى بين طبقات المجتمع • وهزه هزا • • كان علينا أن نسلم ونهضم ونأمل ثم نسال أنفسنا نحن رجال القوات المسلحة هذا السؤال الضخم •

أين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟••

القوات المسلحة تتسلح بالاشتراكية :

لم تعتمد القوات المسلحة فى يوم من الأيام على تسليحها أو عتادها فحسب بل ولم تكن القوات المسلحة آلة صماء عند تخطيط مناهجها وبرامجها أو تنفيذ سياسة التدريب والاعداد والأهلية • وانما كان يصاحب هذه الجهود تفكيراً مضميناً فيما يمس الفرد واعداده نفسياً والارتقاء به ليعيش كمواطن حتى يعى ما يتعرض له المجتمع من طغرات وقفزات • ولم تكن الدراسات المستفيضة عن الروح المعنوية الا محاولات نابذة من الايمان بالفرد وتنمية الوصول به الى حد الوعي الذى يستجيب معه الى ما فيه عزة الوطن وكرامته •

كتب الكثيرون عن الروح المعنوية •• وقام علماء النفس كمحاولة منهم بالتوغل فى النفس البشرية وعرجوا منها على الجندى المقاتل • وعاش العلماء فى مشاكله محللين لها • مبرزين لاسبابها • مشيرين وموصين بكل ماقد يدفع الفرد المقاتل لأن يثبت امام أعدائه وقد رضى بتقديم نفسه قربانا لوطنه • غير هباب للموت الا بالقدر الذى تفرضه النوازع البشرية • ولم تكن ايجاد المشكلة للجندى وزواياها الا فى اطار وحدود معينة • طرقها البحوث والكتب وعاش فيها المفكرون المتخصصون • فمن ذهب الى تأمين المستقبل للفرد المقاتل • ومن أصر على تأمين عائلته ولكن لم يطرق أحد منا ذلك الباب الفسيفسائى الذى لو استجاب للطرق لانفتحت آفاق جديدة عميقة الجنود متصلة بالفرد المقاتل اتصالاً حاداً مباشراً • هذا الباب الذىبقى موصداً دهوراً طويلة والباحثون هدهم الجهد والعرق • للبحث عن جذور المشكلة لم يكن الا باب الاشتراكية •

الاشتراكية سلاح الروح المعنوية :

آن للعسكريين ايماننا أن ييحتوا وينعبوا في معرض الكشف عن أسرار الروح المعنوية الضخمة . ونحن في خضم الشعارات الاشتراكية الحية والى بدأت تملأ علينا حياتنا . لابد لنا من أن نتلمس فرجه نخرج منها في أمل ونصب الى رحاب الكشف عن مكتون الجندي المعائل في صورة مشرفة مضيئة من صور الاشتراكية المصرية العربية .

واذا كان الميثاق الوطني قد عالج في صورة حاسمة وضاعة فعالية القوات المسلحة . وردھا الى كل ما هو كامن في القوى الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . (الباب السابع من الميثاق الوطني) فانما نعتبر هذا من جانبنا نداء حرا صريحا في مناقشة هذه الفعالية محاولين قدر الجهد أن نطلق قوى فعاليتنا من عقالها لننير امامنا طريقا وعرا نسلك دروبه في سر وفهم ووعى .

ووب سائل ينادينا .. أين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟

ونحن في محاولة بحثنا نحاول جهد طاقتنا أن نعيد الأمور الى أصولها والمنطق الى قواعده لا نردد الا ما نفهم ولا نقول الا ما نفيه . ولا ننادى الا بكل ما يقبل التطبيق والأخذ به . ولسنا في هذا السبيل الا محللين وملتصفين بما جاء في الميثاق . هذه واحدة ثم منطلقين في أعقاب مشكلة الروح المعنوية للجندي المعائل . منوغلين في رفق لنرسي قواعد الارتباط المباشر الحتمي الذي لا يقبل جدلا أو نقاشا بين اشتراكيتنا وبين آثار الاشتراكية على فاعلية قواتنا المسلحة .

ونحن في مجال الحديث عن الاشتراكية لن نطرق جوانبها المتعددة الا بالقدر الذي يلائم بحثنا في أبعاد محددة واضحة لتدخل في صميم البحث .

ما هي الاشتراكية في مفهوم بحثنا :

ان هي الا عودة للفوانين الاساسيه المعبرة عن حقوق الانسان .. ومن تطبيقها والعمل بها لا نجد مبررا للفرقة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد . فالاشتراكية لا نرضى مطلقا عن امتيازات طبقية صنعها المجتمع وأقام وأرسي قواعدها لا عن رغبة منه . بل عن مصلحة قلة ورثت القدرة كما ورثت مقومات الحياة بأجل ماضيها من حلاوة وكمال .. وأخلاقنا المعاصرة هي التي تسببت في تفشي آفات اجتماعية لبنت واستقرت حتى باتت جزءا لا يتجزأ من مجتمع عاش حياته مئات السنين في اطار جامد من العقائد التي تخدم طبقة واحدة هي صاحبة المصلحة . فالإيثار . والاحساس بالانانية . وحب الذات وعشوى الطبقة والدود منها . وتنمية المصلحة . كلها باتت تسرى مسرى الدم في شران الحياة الاقتصادية للطبقة البورجوازية .

وهنا تثار عدة أسئلة .. أن لنا أن نناقشها في صراحة ومعلن .
هل وفاهيتنا مستقلة عن وفاهية غيرنا من المواطنين ؟
هل الظالم الذى يصيب الأفراد ينمكس على غيرهم من المواطنين ؟
أين نجد العدل .. أين الكفاية ؟

إن الرد البسيط الحاسم هو **التضحية** ، تضحية كل منا من أجل مصلحة الجميع .. هذا هو أساس مجتمعنا الاشتراكي الجديد الذى يشعر كل فرد منا أنه مالك له ولا فرق بين عامل وصاحب عمل ، بين فلاح ومالك ، بين ضابط وجندى .. الكل يعمل فى إطار احساسه وإيمانه والعائد ملك للجميع بقدر تشع فيه روابط العدل والكفاية . وربما قد آن الأوان لأن نسال أنفسنا مرة أخرى .

أين الجندى المقاتل من الأرض التى تقف عليها ؟

أين هو من خضم المشاكل والآراء والشعارات والمقائيد الجديدة التى انارت طريقه فجأة .. أين عائلته التى عاش فى ظلها وقاسمها الفقر والعوز حتى يناديه المجتمع بصوت مقدس تعال لتدفع ضريبة الدم ، فالوطن عندما يدعو المواطن ليسهم بدمه وروحه فى مسيله فانما يفترض وجود المقدسات الكبرى وهى روح البذل والإيمان بحق الوطن فى ذلك .. ونحن اذ نبحت دائيين عن هذه المقدسات انما نحاول أن نستشف من خلالها حقوقا ضاعت معالمها وأصبحت أحلاما غطاهها المجتمع بطبقات كثيفة من المصالح الخاصة ناسيا مناسيا لبنة حامة لايد من تعهدنا لأقامة صرح الأمة على قواعد من الثقة .
والاحساس بالذات .

فروح البذل ان هى الا قوة ديناميكية لا تورث فى نفس الجندى ولا بكسبها بالخبرة أو المran .. ولا مجال للتدريب والتعليم فى خلقها . وانما اساسها الفهم العميق بقضية المقدرات والاحساس الفطرى لكل جندى بأن أرضه وعشيرته ووطنه لها حق فى دمه وكيانه ازاء شرف عضونه بها . وشرف العضوية للجندى مرده الى احساس يغمر الجندى منذ بداية النشأة . فى أنه وعشيرته الأقربين يملكون حياتهم .. وكلمتهم هى وقود حياتهم . وكيانهم ووجودهم له أكثر من معنى وأكثر من رمز . فلا استغلال ولا تحكم ولا ذل ولا عبودية . مساواة فى الحق يعقبا روح البذل عند نداء الواجب .

والإيمان : الإيمان والعقل والقلب معادلة كيميائية معقدة عمودها الفقرى شعار بسيط عميق الجذور . انى اكسفدت ذاتى .. أنا ترس من نروس المجتمع . وجدت لأعمل وأسهم وأجد ومجتمعى ملك لى . وأنا أداة من أدواته . ورأى أملكه ليكون دعامة من دعامات الحرية فى وطنى . إيمانى بنفسى يتبع من

إيماني بالسيطرة على نفسي .. وإيماني بوطني أساسه احساسى بذاتى فى ان وطنى فى حاجة الى حاجتى اليه . والجندى المقاتل ما ان يحس هذا التندر الفطرى الذى يستحيل علينا أن نتصوره ما لم تضع الاشتراكية بنورها ومساوراتها فى حياة المواطن الجندى . فلا تلبث نفسه ان تأخذ مكانها وتصبح فاعليه أكثر نضوجا . وأكثر تلبية لكل شعار حر عندما يصبح جنديا مواطنا .

وهنا وجب علينا أن نفرق بين تعبيرين مترادفين أولهما المواطن الجندى .. وهو فى حسابنا المواطن الذى نرى وترعرع دون أن يسهم فى شرف الجندية بعد وان كان جنديا فى مجتمعه وبيئته .. وثانيهما الجندى المواطن وهو فى بحثنا العضو الحى والخلية النابضة فى قواتنا المسلحة حيث وضع نفسه رهنا لمشيئة هذا الوطن للعمل المقدس الكبير .

الجندى المقاتل مواطن قبل القتال .

هذا تعبير ساذج . ولكنه على سذاجته يحمل بين طياته آفاقا لو درسناها بحذر ودقة لخرجنا بالزاد الكثير منها . وما قول الرئيس عبد الناصر فى الميثاق الوطنى :

« ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية » .

الا اطارا شاملا يهيب بنا أن نصحو من غفوتنا وأن نسلك إلدرج الصحيح عند دراسة وبحث فعالية جيشنا الوطنى فالامس القريب كتب الكتاب عن الروح المصنوية للجندى المقاتل وقتلوا العوامل المؤثرة على كفاءة الجندى المقاتل . بحثا وعرضا وتحليلا . يؤسفنى أن المس من واقع وجهة نظرى على الأقل أن كافة هذه البحوث كانت تعالج وجها واحدا من المشكلة دون أن تطرق الوجه الآخر من هذا القمر الوضاء حتى انطلق صساروخ الاشتراكية حاملا معه المسسات التى تصور لنا الوجه الآخر .

شملت كافة الابحاث الاعداد الصحيح للجندى وتدريبه تدريبا حديثا يتكامل وصورة المعركة وتفنتت الراء فى خلق الجو النفسى والروحى للجندى

للوصول به الى المستوى اللائق اعدانا وتاهيلا وخلقنا وتمعدت الابحاث ابعادا وآفاقا جديدة لانكر اصالتها ولكنها جاءت ناقصة مبتورة . وجاء الطرق باهتا محدونا يحس الفرد فيه انه غريب عنه . فعليه ليس ملكا له ولم يبق امامه الا أن ينساق للواجب . من حيث يكونه واجبا فلا تناله القوانين للوضوعة .. ويقع تحت طائلة العقاب . وبات نداء الواجب والوطن المقدس مشروطا بمقابل يعطى بكل من يتخلف . ونسى المجتمع انه انما يدور فى حلقة مفرغة لاحدود لعمالها ولا نهاية لطاف فيها .. والمجتمع الذى يضم فئة قليلة ويمنى

امكانياتها على مدى السنين لم يلمح بعد آثار هذا التحكم وكيف يستسرى بعق
ومكنة مهددا اقدس ما يملك المواطن من بذل .. وهو روح الفداء .

والمجتمع وهو غفوك لأذنيه في صور الاستقلال الشتى نسي أن جنوده
المقاتلين دفاعا عنه اذا أن الآوان وناداهم المجتمع فسيلبون النداء كرها
وخوفا .

وهنا .. وهنا تهللنا أن لنا ان نعود الى الطريق الطبيعي للمشكلة ..
مشكلة الخلق والأعداد .. وهنا أن لنا ونحن بسبيل مناقشة فعالية جيشنا
الوطني .. ان نرده الى اصله . اصل قوته الاقتصادية والاجتماعية لتدفع به
وترتفع به على اصول من العلم والمعرفة .

مضطرين بعد أن سلت لعمامنا كافة السبل والطرق ، مضطرين العودة
بايمان الى طريق واحد مرسوم ذلك الطريق الذي يبعث في الجندي روح الحياة
منذ احساسه بنفسه ونشأته .. ألا وهو طريق الاشتراكية الذي يرد فاعلية
قواتنا المسلحة الى الايمان المطلق في القوة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الذي
بات ينتظر التنظيم طويلا .

عقيد أ.ح
حسنى عبد المجيد .

القوات المسلحة في الميثاق

العقيد محمد زعيم

ان الحياة في اية دولة لاستقيم ولا تدوم الا اذا ارتكزت على دعائم القوة ، فالسبب في تاريخ البشرية ان العوة وحدها هي التي تصون الدولة - اية دولة - تصونها من أي اعتداء قد يفكر عدو غاشم في ان يقوم به او يشنه ضدها . والقوة وحدها هي التي تحمي الحدود وتؤكد الاستقلال وتحفظ الحرية ، ومن أجل هذا تهتم الدول بأن تكون لها قوات مسلحة تحمي حماها ، وتصعد عنها ، وتصونها ، وتقوم بالذود عنها تمثيا مع المبادئ التي تبادلتها الدول خلال القرون الماضية ، والتي تدعو دائما الى اعداد القوة للدفاع عن النفس ولحماية الأوطان ، ومن هذه المبادئ مثلا القول القائل « اذا أردت السلم فاستعد للحرب » ومنها قوله تعالى « **واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم** »

وليس المقصد من اعداد القوة هو التمدي ، وهتك الحريات والقضاء على استقلال الدول ، وتنفيذ المطامع ، وتحقيق الرغبات الشخصية ، فالقوة لانعد لهذه الأغراض ، ولا تجهز للاعتداء ، وانما تقوم أساسا للدفاع عن الحرية والاستقلال ، وكم من دول كيرة على طول التاريخ استبدت بها قوتها ، ففرت وفتحت وشنت الحروب ، واحلب البلاد وانتهى أمرها الى الزوال ، لأنها خالفت الأسباب الجوهرية التي نستدعي وجود هذه القوة ، ولقد كان القرآن الكريم داعيا الى عدم استخدام القوة في غير موضعها فهو كتاب سماوى رسم للبشر الحدود التي نستخدم فيها القوة فدعا الى السلم وإلى التمسك به والبعد عن الحرب بشروطها وآثامها ، ودعا ايضا الى ان تعيش الأمم متحابنة متضامنة ساعية الى خير البشر وإلى تقديمه وإلى رفعة الانسانية وقطورها ، وإلى البعد عن الحرب ، قدر الاستطاعة ، وهو في دعوته هذه ، وقف في وجه المعتدين ، ودعا الى استخدام القوة ضدهم ، صيانة للحرية والاستقلال ، وحماية للمبادئ والمنسل ، ولا عجب في ذلك فقد جاء في قوله تعالى « **فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم** » . « **ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين** » « **وان جنحوا للسلم فاجنح لها** » .

ومن هذه المبادئ العظيمة التي أقرها القرآن ورسم حدودها . استمد الرئيس جمال عبد الناصر مبادئه وسياسته . التي فامت أصلا على قوله « نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا » ، « اتنا نجب السلام ولكن لن يفرض علينا الاستسلام »

والمتمعق في دراسة تاريخ بلادنا يجد أنها كانت في تاريخها الطويل . ذات جيش قوى مناضل ، سجل لنفسه في تاريخ الجيوش أمجادا طويلة ، فظلت بلادنا ذات تقدم عسكري ملموس ، فوقفت في وجه المستعمرين الذين جاعوها ظامعين في احتلالها ، وبرز مواقفها في التاريخ ضد المحتلين موقفها تجاه الحملة الفرنسية التي جاءت معها آمال عريضة في إنشاء امبراطورية فرنسية في الشرق تكون مصر مركزها ثم موقفها في وجه حملة « فريزر » التي جاءت الى مصر تريد ان توث اطماع الحملة الفرنسية في المنطقة ، لقد استطاعت القوات المسلحة ، ومن ورائها القوى الشعبية ان تصمد على طول التاريخ في وجه المعتدين ، وان ترمي بهم بعيدا عن ارضها ، حتى سميت في التاريخ بأنها مقبرة للغزاة .

وظلت قواتنا المسلحة متأهبة للدفاع عن بلادها ، صامدة في وجه اعدائها ، مؤمنة بواجبها في الدفاع عن ارضها حتى جاءت القوات البريطانية في عام ١٨٨٢ . فخاضت قواتنا المسلحة ضدها غمار معارك عنيفة في كمر الدوار ، وفي التل الكبير ، ولم تستطع جحافل المعتدين ، ان تنال من جيشنا نصرا ولو قليلا فلبجات الى اساليب كانت حديثة بالنسبة للثقيلة المصرية وللقائمين على أمر الجيش وقتها ، واستطاع الاستعمار البريطاني عن طريق الخديعة والفساد والرشوة ، أن يقهر جيوشنا ، وان يدخل عاصمة بلادنا ، وأن يرفع فوقها علمه . ملنا بذلك الاحتلال العسكري لها ثم الحماية عليها حينما اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى .

وظل الاستعمار يحتل بلادنا بجيوشه الجاراة ذات الأعداد الكبيرة والاسلحة الوفيرة ، وكان يمثل بجيوشه هذه القوة السائدة في البلاد نستطيع أن نفعل ماتريد دون أن تجد مقاومه أو معارضة ، وأحس بعض الأفراد الذين كانوا يبيدون العيش على موائل الغير ، والذين افتقدوا الكرامة الوطنية ، وعنصر الاخلاص لبلادهم وشعور الارتباط بالارض التي عاشوا فوقها ونشأوا بين ثناياها أحس هؤلاء بالقوة التي يتميز بها المستعمرون فدفعهم هذا الاحساس الى ادراك حقيقة هي في واقع الحال مؤلمة ، وهي ان وجودهم واحتفاظهم بما يملكون من أرض أو مال يرتبط ارتباطا وثيقا بالرضا الذي يمنحه إياهم الاستعمار ، فلما تبينت لهم هذه الحقيقة اندفعوا الى مثليه ، يحنون الرؤوس ويدلون الأعناق ويمرغون خدودهم على الحسات ، ويقبلون الأيادي والاقدام ويبيعون وطنهم لقاء مراكز زائلة ، أو

دراهم نافعة ، ووجد الاستعمار فيهم المرصه ، فترك لهم الحبل على الغارب ، يدبرون شئون الحياة في مصر كيفما يريدون وحسبما يشاؤون ، طالما انهم يعملون ويتصرفون في داخل الاطار الذي رسمه لهم .

وكان من الطبيعي وقد تحالف هؤلاء مع الاستعمار أن يعملوا على اضعاف الشعب ، وسبيلهم الى ذلك يجانب سر الجهل والعمر والمرض ، عدم السماح بقيام قوات مسلحة قوية نحى مصالحه وتقف معه في جهاده وتسنده في كفاحه ، وآمن هؤلاء بأن الشعب دون جيش قوى لا يستطيع أن يفعل شيئا ، ومن هنا وضع تخطيطا يعضى بالآ تفوق في البلاد قوة مسلحة تصل الى الحد الذي يمكنها من أن تنهر سلاحها في وجهه ، وتجبره تحت ضغط القوة على أن يحمل عصاه على كعبه ويرحل .

ولاعجب في ان يتمرر هذا التخطيط ، فالاستعمار يحتفظ في ذهنه بصورة بطولية من حياة هذا الشعب ، حين سار أحمد عرابي بجيشه يزلزل أركان الحاكم ، ويحاول ان يهد بنيانه ليستخلص منه تحت تأثير البندقية والمدافع حقوق الشعب .. لقد ظلت هذه الصورة مرتسمة في أذهان المستعمر لاتفيم عن نظريه وطل المستعمر يستغل هذه الصورة لتخويف الحاكمين من الجيش ، وهكذا يعى الجيش بعيدا عن كل تطور ... بعيدا عن كل تقدم .. بعيدا عن كل رضى .

ولم يكن الجيش المصرى سوى أفراد من أبناء الشعب ، وظل هؤلاء الأفراد الذين يكونون في مجموعهم جيش البلاد ، يشاهدون الأحوال التي تتمرغ فيها بلادهم ، ويرقبون مظاهر الانحلال التي يسوقها المستعمر الى داخل مجتمعاتهم ، ويضعون أيديهم على موطن الداء في انتظار اللحظة الحاسمة التي يستطيعون فيها أن يتدخلوا ، ولكن متى تجيء هذه اللحظة والجيش لايزيد عدده ولا ينظم تدريبه ، ولا يستحدث تسليحه ، وانما اكتفى الستولون بأن يكون جيشا للاحتفالات والزينة ، يعزى حيث الملك ينتظم في صفوفه ليستقبله ، حتى بعدت مهمته الأساسية عن مهمة الجيوش في باقي دول العالم .

وحنى حينما أراد الجيش أن يؤكد وجوده بمواجهة العصابات الاسرائيلية في فلسطين ، تأمر عليه الاستعمار والخونة فسلبوه أعز مايرتكز عليه جيش مقاتل ، أى سلبوه السلاح وسلموه سلاحا فاسدا .. يتفجر في افراده ، ويحصد أرواحهم بدلا من أن يحصد ارواح العدو ، واستغلوا وجوده في فلسطين أسوا ما يكون الاستقلال ، فمن وراء وجوده هناك أثروا ثراء فاحشا وكنزوا المال والذهب ، واقاموا صروحا جديده تؤكد بقاؤهم وتقدم سلطانهم .



سورۃ المائدہ

وكان لابد للجيش من أن يتحرك ..

لمس الصادقون من إبنائه ماتانيه البلاد من استعمار بغيض وملكية فاسدة ، وأحزاب متداعية ، وأصحاب إقطاع ، وأصحاب رؤوس أموال ، يدفعون يوطنهم الى الهاوية دون احساس بفداحة مايفعلون وتجمعت آمال الصادقين من رجال الجيش ، وتألفت قلوبهم استعدادا للمعركة الفاصلة ، وجاء موعد المعركة وخاضها الجيش وهو ينشد إحدى الحسينيين فاما نجاح الثورة ، وأما فناء له ، ولسان حاله يردد قول الشاعر :

**ساحل روجي على كفى ولمعى بها في سبيل الردى
فلما حياة تسر الصديق وأما ممات يسوء المدى**

وانتصر الجيش فى المعركة ..

ففى جولته الأولى اكتسب الشعب الى جانبه ، وأصبحت البلاد لأول مرة منذ احتلها الانجليز قوة واحدة متماسكة متضامنة جيشا وشعبا ... وفى الجولة الثانية طرد الملك ، وانتصر الجيش . . وجاءت الجولة الثالثة وكانت أعنف الجولات ، لأنها كانت ضد الاستعمار وخاضها الجيش بقوة وصدق وعزم ، وإيمان ، وانتهت هذه الجولة بانتصار تاريخى لم تمر به البلاد فى حياتها السياسية ، فقد انتهت الجولة بجلاء المستعمر عن البلاد ، فخرج مهزوما مدحورا مقهورا ، ثم خاض الجيش بعد ذلك جولات أخرى كان يقف خلالها على أرض صلبة ، لأنها أرضه التى حماها واستعذب فى سبيلها كل شيء وأقامها بعرقه وجهاده ، وتداعت أمام ضرب الجيش عناصر الفساد فى البلاد ، فحلت الأحزاب ، وفقد رجال الحكم المنافقون سطوتهم وتخاذلت قوة أصحاب الأرض ، وأصحاب رؤوس الأموال ، وأعاد الجيش للشعب حريته وهيبته وسيادته ، فلما استكمل أداء رسالته فى مرحلة التطهير عاد الى ثكناته ، ينظر فى أمر تطوير نفسه ، والاعداد والاستعداد للبذل والفداء اذا دعى لخوض غمار معارك أخرى .

وكان لابد للجيش من أن ينال رعاية الدولة واهتمامها فبشددات فى اعداده بالتدريب الجيد ، وامداده بالسلاح الذى يلائم تطور العصر الذى تعيش فيه ، واستكمال جميع عناصر القوة التى هو فى حاجة اليها ، ومن أجل هذا حدد الميثاق واجب الشعب حيال قواته المسلحة ، فذكر فى الباب السابع (الانتاج والمجتمع) « ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى ، ومن أجل ذلك فإن الشعب يمنح

قواته المسلحة ، مايجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة ، وفى الموضوع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى »

إن الميثاق - إذن - قد حدد الدور الكبير الذىلقى على عاتق القوات المسلحة ، وجعل الشعب يمنح هذه القوات مايجعلها فى وضع يمكنها من تحقيق هذا الدور ، ولقد أبرز الميثاق دور القوات المسلحة فى صورة لاتدع مجالا للشك ، فى أن الشعب يسند الجيش ويمنحه القدرة ليكون قويا يحمى بلده ، ويحمى مثله ويحمى مبادئه ، ويحمى الديار العربية من المحيط الى الخليج ويحمى عملية البناء التى تمهد للشعب الطريق لياخذ مكانه اللائق به بين شعوب الأرض ، فكان الميثاق قد جعل القوات المسلحة وسيلة للدفاع وللصيانة ، ولرد المعتدين ، ول سحق المعاولات الاستعمارية وليست وسيلة للاعتداء ، واهتار الحريات والعبث باستقلال الشعوب .

ولقد قفزت قواتنا المسلحة فى خلال السنوات التى تلت قيام الثورة - قفزات واسعة نحو التطور والتقدم فى التدريب والتسليح حتى أصبحت فى موقف يمكنها من أن تخدم أمانى الشعب العربى - كما جاء فى الميثاق - بالولاء المطلق والاخلاص المتفانى ، ولعل أبرز دليل على ذلك انها استطاعت أن تقف وقفتها البطولية ضد عدوان عام ١٩٥٦ ، وأن تصمد فى وجه المعتدين ، وأن تعيد الى الأذهان وقفاتنا التاريخية المجيدة على طول التاريخ .

جاء فى الميثاق « إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة » وجاء فيه أيضا « إن الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى التقدمى ، ولواعده وقلعته المحاربة » .

وهذا الذى جاء به الميثاق قد يثير سؤالاين هامين :

لماذالقى على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة عبء الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية ؟

ولماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى وقلعته المحاربة ؟

والاجابة على السؤال الاول واضحة مستمدة من تاريخنا فى ماضيه وحاضره . فلقد ألقت المقادير على قواتنا المسلحة فى الماضى البعيد عبء الدفاع عن الأراضى العربية حين تقدم تحتمس الثالث الى بلاد الشام ، يدفع

عنها ظلم ملك قادس . وحين تقدم رمسيس الثانى لينفذ الولايات السورية من عنت الحثيين وظلمهم ، كما ألت المقادير على قوائس المسلحة عبء المساهمة الإيجابية الفعالة فى الدفاع عن بر الشام - ضد الصليبيين - بقيادة صلاح الدين الأيوبي الذى خرج من مصر يواجه قوات فليب ملك فرنسا وريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا ، وينتصر عليها ، وينقذ الديار الشامية والأراضى المقدسة من أن تقع فى أيدي المسيحيين ، وحين تقدمت القوات المصرية بقيادة السلطان الفورى لتدفع عن الأراضى السورية جحافل القوات العثمانية التى تقدمت تبغى احتلال البلاد العربية وإقامة إمبراطورية عثمانية فوقها ، ثم حين تقدمت قوات على بك الكبير لتساند ظاهر العمر فى كفاحه للتخلص من الحكم العثماني ثم حين تقدمت القوات المصرية فى عهد محمد على تساند الأمير بشير الشهابي ضد سيطرة العثمانيين .

كما أن المقادير ألت على عاتق قوائس المسلحة فى عصرنا الحديـب عبء المشاركة الفعالة لشعوب المنطقة العربية لتنال استقلالها وحريتها ، ولتحافظ على هذا الاستقلال وتلك الحرية ، فقد ساندت القوات المصرية المسلحة ، سوريا حين تعرضت لأطماع المستعمر الغربى فحتسب حنوداً تركية على حدودها الشمالية وفوجيء العالم بالقوات المصرية تواجه تلك الحشود بجانب القوات السورية وقد وقف العربى من مصر بجانب العربى فى سوريا يدفع معه أطماع الطامعين على حدود سوريا ، كما ساندت القوات المصرية الثوار فى العراق حين هبوا ينقذون بلدهم من شرور الحكام وآنام الاستعمار وفوجيء العالم بقوات مصرية مسلحة فى أرض العراق تساند وتؤازر وتعاون الثوار فى ثورتهم المجيدة ، كما ساندت القوات المصرية ثورة الجزائر فأمدنها بالسلاح والعون الحربى لتستطيع أن تقف على أقدامها وأن تواجه الاستعمار الفرنسى الذى أتمسم بالوحشية ، كما كانت على استعداد لمؤازرة شعب تونس عسكرياً حين اعتدت القوات الفرنسية على « بنزرت » ، وكما وقفت أخيراً فى صورة إيجابية فعالة بجانب ثورة اليمن تشد من أزرها وتمدها بالقوة لتواجه محاولات الرجعية والاسـتـعـمـار وتؤكد سيادة الرغبة الشعبية فى اليمن .

وكما ألت المقادير هذه الواجبات كلها على عاتق القوات المسلحة المصرية ، فقد كان لتقدم هذه القوات وتطورها الذى سبق تطور القوات المسلحة فى المنطقة العربية كلها ، ما يدعو إلى أن يبقى عبء الدفاع عن المنطقة العربية مستمراً على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، فنحن حين ندرس حالة القوات المسلحة فى داخل الإطار العربى ، نجد أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة تمثل جانب القوة فيها ، ففى المغرب العربى نجد أن دولة مازالت فى بدء حياتها ، ولم تسمح لها ظروفها بأن تعد قوات مسلحة تستطيع أن تقوم بدور هام فى إطار المنطقة العربية ،

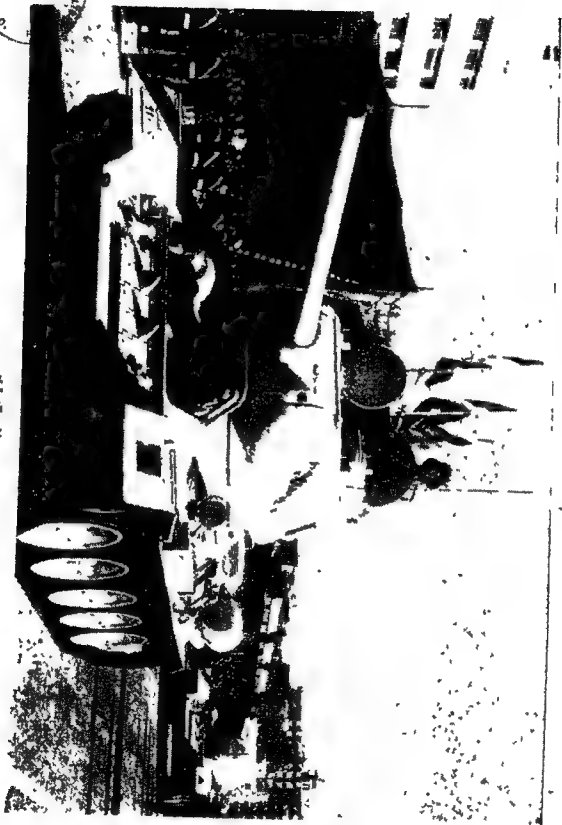
لأن عدم الدول عانت الى وقت قريب تعاني من الاستعمار الذي كان يهدف أول ما يهدف الى عدم توفير القوات المسلحة خوفاً من أن تطيح به ، وفي الشرق العربي نرى أن الوضع سببه الى حد كبير الوضع في المغرب العربي . فالعراق بخاصة من الاستعمار في عام ١٩٥٨ ، والسعودية مازالت تميل الى الاعتماد على العرب في الدفاع عن كيانتها ، واليمن مازالت تخطو في سبيل إعادة بناء نفسها من جديد ، بعد أن بطلت من حكم الأئمة ، والأردن تعيش في حالة اضطراب سياسي لانؤها لأن تعهد قوات مسلحة يكون لها دور في داخل الإطار العربي ، وسوريا مازالت في حالة اضطراب داخلي تعاني منه الكثير مما يشكل عقبة أمام قواتها المسلحة فلا تستطيع أن تكون صاحبة دور فعال في المنطقة العربية ، ولعل إمكانيات العواصم المسلحة في لبنان والسودان لا يسمح بأن يكون لها ما يمكنها من أن تعمد بعمل حاسم في داخل المنطقة العربية .

يبدو من هذه الدراسة السريعة صدق ما جاء في الميثاق من أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة هي التي تستطيع أن تعمل في داخل الإطار العربي ، حيث مسئولية الدفاع عن المنطقة العربية قد أصبحت في الدرجة الأولى من واجبات هذه القوات .

وإذا عدنا الى السؤال الآخر (لماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربي وفلته المطربة ؟) ، نجد أن الإجابة على هذا السؤال تستمد أيضاً من تاريخ النضال العربي في داخل الجمهورية العربية ، والمعروف من واقع التاريخ أن البلاد العربية كلها وقعت في قبضة المستعمرين ، وظلت تنمرغ في أوحال الاستعمار فترة طويلة ، ولما بدأت تستيقظ وتسمى الى تحقيق حريتها واستقلالها ، اتجهت الشعوب العربية كلها الى مصر على أنها قلعة النضال العربي ، ورغم أن كثيراً من الدول العربية قد نالت استقلالها في بداية هذا القرن ، إلا أنها ظلت تستمد قوتها من المستعمر الذي كان يضع لها مخططات حياتها من خلف ستار ، فقد اتخذ مكانه خلف شخصيات عربية من أهل المنطقة وأخذ يوجه هذه الشخصيات في حدود السياسة التي رسمها ، فظلت الشعوب العربية ، رغم تخلصها من مظهر الاستعمار المكشوف تعيش في ظله وفي حدود توجيهاته .

فلما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ كان الرئيس عبد الناصر ، يلهم هذه الصورة فعمل على إزالتها ، وأعلن المبدأ الخالد ، مبدأ التمسك بالقومية العربية ، فاستجابت له الشعوب العربية وازداد إيمانها بهذا المبدأ العظيم حتى أصبحت تتمنى أن تبذل في سبيله الدم والأرواح ، وانطلق مسار القومية العربية في إطار المنطفة العربية عملاقاً قوياً جباراً ، وبدأ هذا المارد يخوض معارك الشعوب ضد المستعمرين ، واستطاع أن يثبت وجوده

ساحه الميناء



وحمل جمال عبد الناصر لواء الدعوة الجديدة ، ومد يده الى جميع الشعوب التي استجابت في صدق له واخلاص ، والتقت قلوب ومشاعر العرب من المحيط الى الخليج حوله تؤيده وتناصره ، وبدأ زحف القومية العربية بجتاح المنطقة العربية كلها ، وتغاب تيارها على كل التيارات التي كانت تعيش في داخل المنطقة وأصبحت القومية في عراك مستمر مع الاستعمار والمستعمرين الذين أحسوا بخطوره الدعوة الجديدة فناصروها العسداء ووقفوا في وجه تيارها يحاولون إيقافه أو تعطيله ، ولعل من أهم أسباب قيام إنجلترا وفرنسا بالعوان على مصر في عام ١٩٥٦ ، رغبة الدولتين في القضاء على الرئيس عبد الناصر كرائد للقومية العربية ، وفي القضاء على الدعوة الجديدة التي هزت مناسخ الملايين في المنطقة العربية ، ولعل أيضا من أهم عوامل النصر في هذه الحركة انطلاق المارد العربي ليأخذ بنصيبه الكبير في المعركة ، وأحداث المعركة تؤكد قوة القومية العربية وأثرها الفعال فيها .

ونقطة هامة جعلت من مصر طليعه النضال العربي ، الا وهي صدق مصر في معاوناتها المتعددة المسنمة للشعوب العربية ، لتمهد لنفسها طريق التطور ، فلا يختلف اثنان في ان مصر قد أسهمت بصورة ايجابية في تطوير نواحي الحياة المختلفة في داخل الاطار العربي ، ومدت يدها الى كل الشعوب لتعاونها معاونة صادقة حتى تستطيع أن تواجه أصحاب المصالح الشخصية والمصالح الاستعمارية ، ولقد آمنت الشعوب العربية بصدق القيادة السعبية في مصر وبإيمانها ، لأن هذه الشعوب تعيش حياتها تحت قيادات مضللة لاتستمد وجودها من الكيان العربي ، كما يفعل جمال عبد الناصر ، وإنما تستمد من قوى خارجه عن النطاق العربي لايمكن نجاحها ، وأحست الشعوب أن هذه القيادات لاتعمل أبدا من أجل تطويرها ورفدها وأزدهارها ، وإنما تعمل من أجل نفسها كل ما تشده هو أن تبقى على كراسيها الحاكمة ، وأن تظل مسيطرة على شعوبها ، ولقد كانت هذه السيطرة برماح أجنبية مستمدة من خارج المنطقة ، ورغم السعور العربي الجارف الذي يسود المنطقة فقد استطاع هؤلاء الحكام ان يحتفظوا ببقائهم حتى الآن ، ولو ان الشواهد تؤكد انهم لن يستطيعوا ذلك في مستقبل أيامهم وانهم يسيرون الى نهايتهم ويخفرون بأيديهم مقابرهم ، والدليل على ذلك ما حدث لنورى السعيد حين أراد ان يقف في وجه التيار العربي وان يقول قاداته ، فقد جرفه التيار وانتهت حياته نهاية مؤلة ، تؤكد ان التيار العربي تيار جارف ليس من السهل مقاومته أو الوقوف في وجهه ، ولايفوتنا ان نشير الى أهمية وضعنا الجغرافي بالنسبة للوطن العربي ، هذه الأهمية التي ألقت على عاتقنا عبء الدفاع عن المنطقة كلها . فنحن نعيش على أبواب افريقيا ونمثل نقطة اتصال بين قارتي آسيا وافريقيا كما يقول

الرئيس عبد الناصر في كتاب « فلسفة الثورة » .. ونحن أيضا بحكم هذا الموقع نشرف على بحرين كبيرين (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر) وكلاهما يتصل بالمنطقة العربية اتصالا وثيقا .. ويشكل طريق اقتراب يهدد البلاد العربية .. ان هذا الموقع الجغرافي يمنحنا امتيازنا استراتيجيا يحتم علينا ان تكون اقوياء لدرجة تسمح لنا بالمساهمة الايجابية في الدفاع عن المنطقة العربية من الخليج الى المحيط .

وكذلك ماحدث في الأردن حين أراد هزاع المجالي أن يضم بلاده الى الاحلاف الغربية ، وأن يربطها بمجلة الغرب ، فقد ثار الشعور العربي في بلاده وخلعه من الوزارة بعد يوم واحد من توليه لها ، ثم انتهت حياته كما هو معروف ، وسجل له في التاريخ أنه كان واحدا من الخارجين عن الاجماع العربي فدفع حياته ثمنا لهذا الخروج والانحراف ، وشبيه بذلك ماحدث للامرة الحاكمة في اليمن حين وقفت تقاوم الشعور العربي القوي فدفعت حياتها ثمنا لهذه المقاومة .

نخرج من هنا كله الى ان مصر كانت ومازالت طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته .

ولايفوتنا ان نشير الى فلسطين فقد جاء في الميثاق « لقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي واغتصابها دون ماسند من حق او قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لاتعيش الا بالتهديد العسكري الذي يستمد اخساراه الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار » ، وما جاء في الميثاق بهذا الخصوص حقيقة واقعة ، فالاستعمار قد عاون وساعد في قيام دولة اسرائيل فوق ارض فلسطين وسياسته في ذلك معروفة وواضحة ، ليست في حاجة الى ابراز وتوضيح ، فهو قد اقامها ليفرق بها شمل العرب ، وليجعل منها نقطة ارتكاز له يوجه منها محاولاته العنيفة ضد الوطن العربي ، ومن هنا أصبحت اسرائيل تشكل خطرا على المنطقة العربية ، التي يقع — كماوضحنا — عبء الدفاع عنها على القوات العربية المسلحة .

اذن فوجود اسرائيل يشكل خطرا على المنطقة العربية ، واذا ماوجد الخطر وجب أن تتوافر الوقاية ، وتوفير هذه الوقاية يستلزم أمرين: اتحاد العرب وتضامنهم وتضافرهم من أجل القضاء على اسرائيل ، ثم توفير القوات المسلحة المدربة المزودة بالسلاح والمعدة نفسيا ومعنويا لخوض المعركة فوق ارض فلسطين وتطهيرها وامادة اللاجئين ، واذا ماامتعت الظروف بعض الحكام العرب من أن يجتمعوا لاستخلاص فلسطين ، فقد أصبح عبء استخلاصها واقما على عاتق الجمهورية العربية المتحدة التي وصفها الميثاق بأنها قلعة النضال العربي المحاربة .

ومن هنا كان لا بد للجمهورية العربية المتحدة من أن تعد نفسها للمعركة القادمة فهي كما وصفها الميثاق « الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل المسؤولية في بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطر العدواني الاستعماري الصهيوني » .

ولقد أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أهمية وجود قوات عسكرية على مستوى كبير من الاعداد والاستعداد لتستطيع الدفاع عن المنطقة العربية كلها ، ولهذا جعل قيام جيش وطني قوى من أهم مبادئ ثورته الكبرى التي قامت في عام ١٩٥٢ ، كما جعله إحدى الركائز الهامة التي قام عليها مشروع الميثاق الذي قدمه للشعب في عام ١٩٦٢

وليس من شك في أن قيام جيش وطني قوى يستلزم تقدما اقتصاديا واجتماعيا شاملا ، حتى يكون الجيش درعا حقيقيا للنضال ، ومن أجل هذا فقد اتجه التخطيط العام للدولة الى تطوير اقتصادياتها تطورا يؤدي الى الارتقاء بجميع نواحي الحياة الاقتصادية في البلاد ، لأن هذا الارتقاء ماحو الا مستودع عظيم وصفه الميثاق بأنه يعد « اداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه » .

فالتنمية الاقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تقدم القوات المسلحة ، لأنها تفدها بأسباب القوة والثبات ، وفي هذا يقول الميثاق « ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذي يمكن اليد الضاربة من توجيه الغريبات القاسية الى العدو مهما طالت المعركة »

وكم من دول كثيرة خاضت غمار معارك ، ثم خسرت هذه المعارك لان اقتصادياتها كانت منحلة متفككة ضعيفة لا تستطيع أن تمد الجيش المحارب بالامكانيات التي يواصل بها القتال حتى نهايته والتاريخ الحربي يؤكد هذه الحقيقة ، فالدولة التي تنهار اقتصادياتها تنهار بالتالي معنويات جيوشها ، فلا تصلح لحمل سلاح أو لمواجهة عدو أو لكسب معركة .

والتطور الاجتماعي لا يقل أهمية عن التطور الاقتصادي فكلاهما يؤثر تأثيرا مباشرا على المعركة ، والشعب الذي لا يعد نفسيا ومعنويا لخوض غمار المعارك لا يستطيع أن يسند جيشه وهو يواجه عدوه في الميدان ، وسقوط فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية يؤكد هذه الحقيقة ، فلقد انهضت معنويات الشعب الفرنسي انهيارا كان له تأثير سريع على قواتها المسلحة ، فانهزمت في الأخرى وألقت سلاحها دون أن تستطيع المقاومة ، وهذا يخالف ما حدث في معارك ١٩٥٦ حين وقف الشعب المصري تمثله القوى الشعبية بجانب الجيش ، فأخذت بنصيبها في المعركة وشاركت القوات المسلحة في شرف الجهاد وشرف الاستشهاد ، وكان لموقف الشعب اثره الكبير في انتصارنا الحاسم في ١٩٥٦ .

وثمة حقيقة هامة يجب أن نسلط عليها الأضواء في ختام حديثنا ،
وهي أن الجمهورية العربية تعمل عبء رسالة هامة تتصل بمستقبل
العرب جميعا ، وتسمى بكل امكانياتها وطاقاتها الى تحقيق هذه الرسالة ،
وهي تحس أن هناك قوى كثيرة تقف في طريقها وتقيم أمامها العقبات
والصعوبات ، وتستعد لاستخدام القوى المسلحة اذا لزم الأمر لتثنيها عن
تحقيق أهدافها والوصول الى أغراضها ، وتعمل هذه القوى الكثيرة بكل
طاقاتها على تعطيل الركب العربي المنطلق من داخل الجمهورية المصرية
المتحدة ، ورغم كل ما يبدل من الخارج فإن الجمهورية العربية المتحدة
تؤمن إيمانا راسخا بأن واجبها يحتم عليها أن تؤدي رسالتها تحت أية ظروف
وإن تصمد مع طول الطريق ، وإن تستمر في السير نحو أهدافها ، ومن أجل
هذا فإن الجمهورية يجب أن تكون على أتم الاستعداد لخوض أية معركة ،
وللانتصار فيها ، حتى تستقر مبادئنا العظيمة ، وحتى تسود رسالتنا في
المنطقة العربية التي نعيش فيها ، ولهذا يجب أن تدعم الجمهورية بالقوة
المسلحة التي تستطيع بها تدعيم السلام من أجل حرية الوطن المصري
والمواطنين العرب ، وفي هذا المعنى يقول الميثاق « أن مجتمعنا يؤمن أن الحرية
للوطن وللمواطنين تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل ، ولكن
مجتمعنا مطالب الى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على
العالم الذي نعيش فيه أن يكون مستعدا باستمرار من أجل حرية الوطن
والمواطن أن يدعم السلام بالقوة »

الميثاق والعروبة في آسيا وأفريقية

الاستاذ عبد بدوي

إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تنقل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ، ذاته للعناصر المحطية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه إلى أهدافه وفق التطور المحل وإمكاناته .
(الميثاق الباب التاسع)

لما كان الميثاق قد قام بهندسة بناءة للمجتمع المعاصر من الداخل ، بحيث يمكن القول أنه كان ترجيعاً لآمال الوطنيين ، وثمرة حتمية لا بد أن تتبدل من شجرة الحياة في بلادنا .. فإن من الحق أن يذكر لهذا الميثاق كذلك أنه قام بعملية تنظيم للحياة الخارجية ، ولعلاقاتنا بها في عمق وفهم شاملين .

فالميثاق قد وضع الملامح العربية ، وأعطى للشخصية العربية (وجوداً) حقيقياً ، متميزاً عن بقية الشخصيات الأخرى ، لأنه قدمها في ضوء ماضيها ، وعظمة حاضرها ، وطموح مستقبلها .

وبهذا لم تصبح هناك فرصة « للشعوبيين » ولذين ظهرت وجوههم فجأة وبشكل جاد بعد انفصال سوريا ، وبكل الذين يحاولون جر البلاد - عن عمد أو عن جهل - بعيداً عن تاريخها ، وتجاربها ، وأعماقها .

ذلك أن الميثاق أكد الاتجاه العربي ، وعمقه ، ووضح أن الخروج عنه سير في الظلام ، وسوء فهم لطبيعة التطور العضوي في العالم العربي .

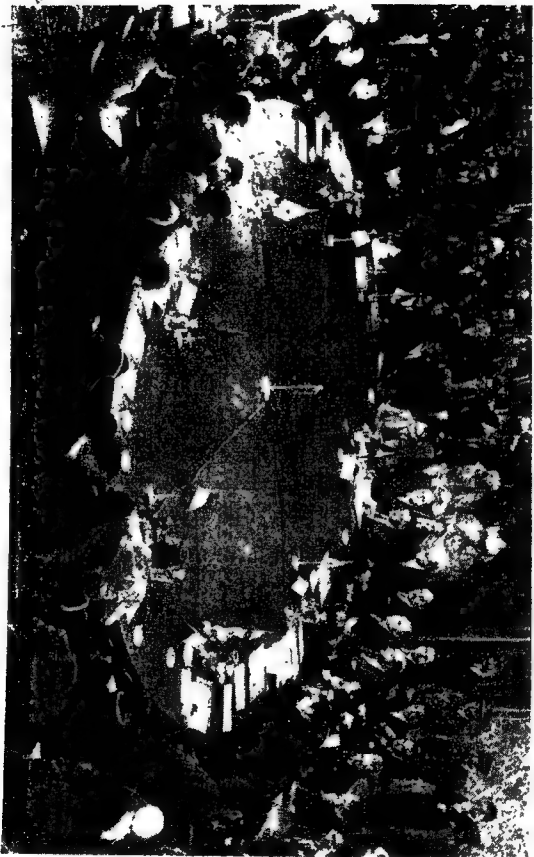
فالقاهرة حين استحدثت للوجود العربي « نظرية » جديدة على وعى بتاريخه ، وطموحه ، وظروف منطقته ، وعلاقته بالعالم - وعلى اتصال مباشر بالنبض الوري للمعارك التي خاضها .. القاهرة حين قدمت هذا

فى « نظرية » لم تكن تقصد ان تكون (نظريتها) للاستهلاك المحلى ، او للريضة فى الحصول على مكاسب سريعة وحاسمة فى المنطقة التى تعيش فيها ذلك لأنها أرادت أن تقول شيئا جديدا ، وأن تنظم فى الوقت نفسه أشياء تعيش فى ضميرها ، أشياء تقول أن الثورة أساس للتحرور الحقيقى ، وأن قضية الحرية لا تتجزء فى المنطقة ، وأنه لم يعد لى انسان أن يفرض على المنطقة أنصاف الحلول ، وأن المتناقضات الموجودة يمكن حلها سليا فى ضوء اندفاع الشعب للخروج من دائرة التخلف ، والعمل على ابراء الحياة الإنسانية .

وانه اذا كانت هناك « ظواهر منزلة - ترى فى الأمر المالكه فى المنطقة - واذا كانت هناك (جزر صغيرة) تحيط بها المياه الاستعمارية من كل جانب .. فانه مما لاشك فيه أن الشعوب العربية هى « النقىل الحقيقى » ، وهى التى تؤكد حتمية الوحدة ، وبقاء المد العربى ، والسيطرة دائما على عمليات « الجزر » فى المنطقة العربية .

وقد كان جميلا أن يلقى أكبر من ضوء فى « الباب العاشر » - الخاص بالسياسة الخارجية - على افريقية ، ومستقبلها ، وعمق اتصالنا بها ، فمن هذه الاضواء القول بأن شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى ، ولعل هذا هو الذى يحملنى على القول بأن مستقبل العروبة فى افريقيه سيكون أكبر عمقا منه فى آسيا ، وذلك لرعاية المساحة التى يمكن أن تتأثر بالنظرة العربية سواء أكانت هذه المساحة فى الشمال أو الجنوب ، ولوجود الاسلام كعامل من عوامل الدفع الى أعماق القارة ، ثم أخيرا لعدم وجود متناقضات كتلك المتناقضات التى تعيش فيها المنطقة العربية من آسيا .. فافريقية اليوم تتفجر بالوعى ، ونميل عن الأخذ بالنظريتين المحددتين للشرق والغرب ، وتفتح قلبها لكل ما يأتينا عن العالم الجديد الذى يمكن تسميته « العالم الثالث » ، نـ ان افريقية اليوم تعتمد على القيادات الواعية التى تركز على الشعوب أكثر مما تركز على « الأمر » والعصبيات .

ومن هنا اعتقد أن مستقبل العروبة فى افريقية مستقبلا باهر اذا أخذنا فى وعينا أن العروبة ليست عصبية وفخارا ، وانما هى فهم جديد للواقع المعاصر ، وأيدولوجية لا تمت الى الشرق ولا الى الغرب .. لاعتادا فى كل منهما ، ولارغبة فى الانعزال ، أو مجرد استحداث شيء ، وانما لأنها « نظرية جديدة تقوم على احتياجات الحياة المعاصرة ، والرغبة فى القضاء على التخلف ، وفى أن يسم السلام العالم ، فيضئ كل وجه ، ويخصب كل ضمير ، ثم أخيرا فى اعطائنا « الانسان العربى الجديد » الذى يعطى الحياة وجودا حقيقيا .



الرئيس عبد الناصر مع الوفود المنتزعة في اجتماع مؤتمر السلام

فنحن لسنا فى حاجة الى الانماط المتشابهة ، بالفكر الذى نحن فى
أشد الحاجة فيه الى إتاحة الفرصة لكل انسان فى أن يضيف شيئاً جديداً
الى « الجاهز » من الخبرات السالفة ، وبهذا يمشى كل انسان حيوياته
الحقيقية ، وهذا ما أكدته الميثاق ، فالنظرية العربية الجديدة لن تتأكد فى
عالمها الا فريقي والآسيوي الا بهذا الانسان الجديد ! واعتقد اننا نسير فى
هذا الطريق بفهم ، وذكاء .

عبد يدوي

الميثاق في ضوء الإسلام

الشيخ محمد عبد المجيد

كانت الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية آمالا تراود أحلامنا قبل ثورة ٢٣ يوليو ، فأصبحت اليوم حقائق نعيشها % ونلمس آثارها في ظل الاشتراكية العربية •

ومن البديهي أن تحقيق مجتمع الرفاهية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة لأن ذلك يستلزم كثيرا من الجهد والمثابرة ، والعمل الواعي المتواصل ، والإيمان الصيق ، والخطة الهادفة للقضاء على آثار ماضٍ طويل من العذاب والقلق والحرمان • • على أننا نستطيع أن نقول - عن نقّة - أننا وضعنا أقدامنا على الطريق المؤدى الى الرفاهية، وهو طريق الاشتراكية العربية الذي مهده الوعي بمشكلات شعبنا ، فظهرت معالمه في أعقاب الثورة العربية المصرية عام ١٩٥٢ وتحدثت ملامحه بالقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ وبميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢

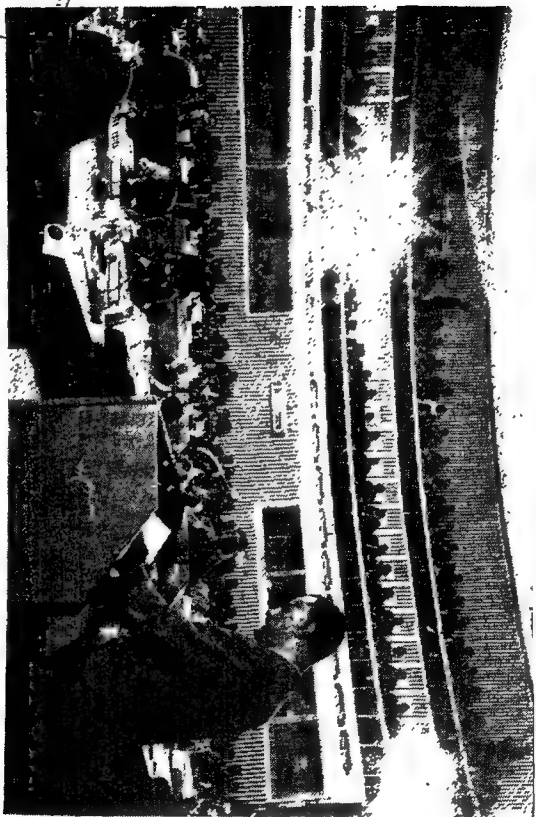
ويتضمن هذا الميثاق تحليلا لظروف المجتمع المصرى وطبيعة نفسه ، وعرضا نقديا لتاريخه وبيانا لضرورة ثورته الوطنية وحتمية الاشتراكية كحل للمشكلات التى واجهته •

كما يتضمن أيضا الأسس الروحية التى يقوم على هديها كفاح هذا الشعب وتتم على ضوءها الانطلاقة نحو المستقبل وذلك الى جانب الأسس المادية لتنظيم شؤون المجتمع فى النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية •

ثورة الشورى •

وأول ما نلاحظه أن الميثاق ثمرة من ثمرات العملية الديمقراطية التى مارسها الشعب بإعداد المناقشة والاقرار وأن ذلك كان تحقيقا رائعا لمبدأ الشورى فى الاسلام • وكانت تجربة الحرية التى خاضها الشعب المصرى تجربة خصبة

الرئيس جمال عبد الناصر يقف خطابه الترويجي الهام .. في مطار الملكة العزيزة



وسعت من آفاق الشورى بالرجوع الى القواعد الشعبية وبإقرار جماعية القيادة وبوضع الضمانات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية .

فقد بدأ الاعداد لاصدار الميثاق باجتماعات اللجنة التحضيرية التى عمدت أول اجتماع لها « منذ عامين تقريبا » فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ وأصدرت توصياتها بشأن تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بعد أن حددت ماهية ذلك القوى وطريقة تمثيلها . وبعد انتخاب حر اختارت « فيه جماهير الشعب مندوبيها فى المؤتمر تقدم الرئيس جمال عبد الناصر بمشروع الميثاق لأعضاء المونمر الوطنى وللأمة فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ثم تلا ذلك مناقشات واسعة النطاق وعلى مختلف المستويات داخل المؤتمر وخارجه وانتهى ذلك كله بإقرار ميثاق العمل الوطنى ، ايمانا بالله وبما انزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة وفى الكفاية والعدل . وتماقت القوى الشعبية على أن يكون الميثاق اطارا لحياتها ، وطريقا لثورتها ، ودليلا لعملها من أجل المستقبل .

عبارة من الماضى

ويجدر بنا أن نشير - قبل أن ندخل فى تفصيلات الأسس التى جاء بها الميثاق - الى أن كل تحليل لظروف المجتمع وطبيعة نضاله إنما يرتد الى تاريخ هذا المجتمع وواقعه ، يستقى منه العبرة ، ويستخرج الدلالة ، وفى هذا تذكرة وموعظة ، والذكرى تنفع المؤمنين حتى لا يقع فى الحاضر ماسبق فى الماضى من أخطاء ، ولهذا فقد بصر الميثاق شعبنا بحقيقة أوضاعه السابقة التى حتمت الثورة ، فشبت مسلحة بالإرادة ، وبالتعاون ، بالوعى والفكر المفتوح ، وكان الايمان بالله ورسوله ورسالاته ضمانا لها ، وعاصما من الزلل ، ودافعا لقوامها خلاصا من الأغلال ، وتحريرا من الاستعمار والاستغلال ، وقضاء على الرجعية ، وانطلاقا نحو الرفاهية .

ولقد حث القرآن الكريم على محو الظلم وإشاد بالمناصفين عن الحسق وقبح السليبين المستضعفين فى الأرض فقال : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فاولئك ماواهم جهنم وساءت مصيرا »

الروح وولادة ..

والى جانب الفقرات التى افردتها الميثاق للأسس الروحية ومبانياتها التى افردت للأسس المادية نجد الميثاق من أوله الى آخره يمزج الفكر بالعمل وبزواج بين الجوانب الروحية والمادية فى وحدة منسقة الأجزاء ، وليس أدل على ذلك من قوله فى نهاية الباب الثامن :

« وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فإن الحوافز الروحية والعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل وأشرف الغايات والمقاصد » .

وفى هذا يتجاوب الميثاق مع طبيعة الإنسان المزوجة ، ويتمشى مع المبدأ الإسلامى الأساسى الذى يجمع بين الآخرة والدنيا « **وَابْتَغِ فِيهَا ذِكْرَ اللَّهِ الْخَالِدِ الْآخِرَةِ وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا** » . وفى الحديث الشريف : « **اعْمَلْ لِنَفْسِكَ كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا ، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا** » لأن الموازنة بين قوى الروح وقوى المادة ضرورية لبناء المجتمع واستمرار تقدمه على أسس راقية

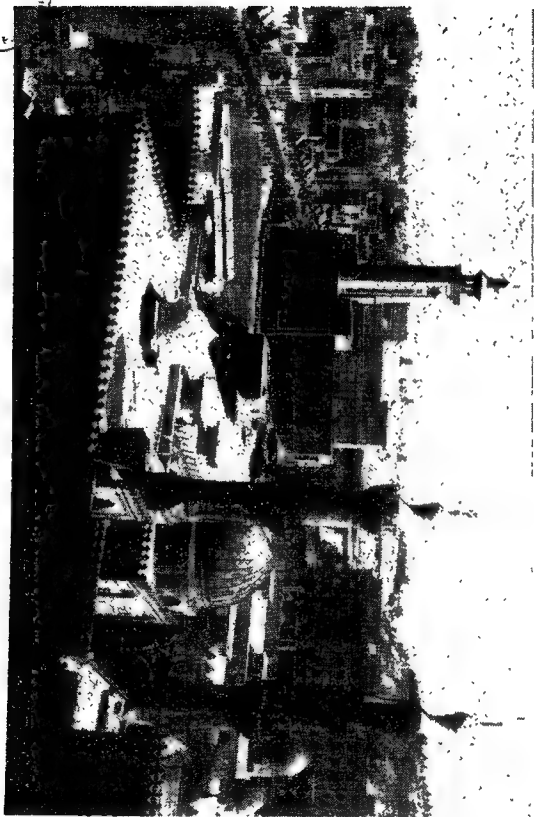
حقيقة الميثاق

وإذا كان الميثاق يرسى دعائم الاشتراكية العربية التى تتناقض مع الانقطاع والرأسمالية المستغلة والاستعمار والصهيونية ، وتختلف عن الاتجاهات الاشتراكية الأخرى لأنها ليست خيالية أو شيوعية ، فليس هناك من تفسير لهذا التناقض وذلك الاختلاف إلا فى ضوء المصادر الأولى التى استمدت منها هذه الاشتراكية أصولها ومقوماتها فجاءت على هذه الصورة الفريدة التى تجمع بين العناصر الروحية والعناصر المادية وتوازن بين حاجة الجماعة الى السيطرة على مواردها وبين الرغبة فى التملك الفردى ، وأنا لواجدون فى التراث العربى بما يحتويه من دين وتاريخ وفلسفة وفى الواقع العربى بجوانبه المتعددة وفى الوعى العربى والروح العربية ما يمكن ان نرد اليه الأصول الأولى لهذه الاشتراكية دون تعسف أو تحيز لمواظفنا القومية أو الدينية .

والاشتراكية العربية كما حددها الميثاق ليست فى حاجة الى أن تستعير مبادئ أو وسائل من الخارج لأنها تهضم كل زاد لكى تمارس التجربة على أرضها انها نمرة لشجرة باسقة نبتت فى أرض عربية وتغلّت بفداء عربى اسلامى وأطلت على العالم الفسيح فتتغست هواءه وترعرعت فى رحاب انتصاراته مستمدة جذورها من الاسلام بوصفه الصيغة النهائية التى أفرغت فيها اللبانات ، والعامل الفعال الذى اصطبغت بصبغته الحضارة العربية ، ولقد قام الشعب المصرى الذى وضع هذا الميثاق بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية « فى إطار التاريخ الإسلامى وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - »

الأسس الروحية

وتتلخص الأسس الروحية فى الميثاق فى الإيمان بالله ورسله ورسالاته القدسية والإيمان بالتليم الروحية الخالدة النابعة من الأديان ، وبأن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وبأن جميع الأديان ذات رسائل



جامع الامير الشريف

تقدمة ، والإيمان بحق الارث وبحقية الانسان وبالضمير الاجتماعى المستمد من روح الجماعة المتضامنة وبالضمير العالى المستمد من المعنى العام للكسرة الانسانية .

وهذه الاسس جميعها مستمدة من الاسلام بوصفها قيما رئيسية فيه ، ومبادئ أساسية له . فالإيمان بالغيب حجر الزاوية فى الدين الحنيف الذى يأمر بالتدين والاعتقاد فى الله الواحد القهار الذى أنزل القرآن على رسوله - صلى الله عليه وسلم « . هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون » . والإيمان بحق الارث فارق أساسى بين الاشتراكية العربية وغيرها من النزعات المادية ، اما الإيمان بالانسانية فهو مستمد من تكريم الله للانسان اكمل مخلوقاته . وقد تمثل ذلك عندما سواه بشرا وأمر الملائكة أن يعبدوا له ساجدين ، واستخلفه فى الأرض . وعلمه الاسماء كلها وكرم ابنائه ، وحملهم فى البر والبحر ، وجعلهم شعوبا وقبائل وجعلهم على التعارف والنضامن ، ورفع عنهم الذلة والأحزان بقوله « ولا تنهوا ولا تحزنوا وأتتكم الألواح أن كنتم مؤمنين » وقال : « ان أكرمكم عند الله اتقاكم » ، فالعلم والاكرام متعلقان بالإيمان والتقوى وهما قيمتان أساسيتان فى الاسلام وفى الميثاق على السواء .

• الاسس المادية

اما الاسس المادية لتنظيم المجتمع الاشتراكى فهي تنص على :

اقامة قطاع عام قوى يسيطر على الهياكل الاقتصادية ويعمل على زيادة الانتاج وعدالة التوزيع .

احترام الملكية الفردية غير المستغلة وتمليك الفلاحين الأرض مع نشر التعاون على اوسع نطاق .

تطبيق قوانين التكافل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية .

الكفاح ضد الاستعمار والعمل من أجل السلام وعدم الانحياز والتعاشيش السلمى والتعاون الدولى .

واذا تأملنا هذه الاسس المادية نجدها بدورها مرتكزة على افكار اسلامية ، ولقد سبق أن أشار الدكتور عبد القادر حاتم فى المذكرة التفسيرية للقرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ الى « أنه من المحتم أن تحدث هذه الانطلاقة الكبرى نحو الكفاية والعدل (وهما جوهر الاشتراكية) على هدى من عقائدنا الوطنية التى تؤمن بالله والتى تضع الفرد موضع العزة وتعتبر ان ملكاته الاخلاقية هى قبس من قبض الخالق الاعظم »

ولما كان الاسلام اسماً عقائداً فإن هذه المبادئ تستمد جذورها منه ،
يوصفه ديناً شاملاً ، ونظماً كاملاً ، يحدد علاقة العبد بربه ، ويفصل علاقات
الأفراد في معاملاتهم ويدعو الى التحرر من الاستغلال ، ومن عبودية المال ،
وتقوم فيه الملكية على الاضرار ولا ضرار ، وعلى أساس اشتراك الناس في
المقومات الرئيسية للحياة وهي كما حددها الرسول - صلى الله عليه وسلم -
في زمانه « **لله والكتل والار** »

وهؤلاء الناس في نظر الاسلام مستخلفون في الأرض لعمارها ، ولا يحق
لفتة منهم استغلال عرق الاجراء ، أو احتكار الارزاق ، أو تكديس الثروات
« **كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم** » ، كما يهدف الاسلام الى اقامة الحياة بين
الناس بالعدل ولتحقيق هذه الغاية يقول القرآن : « **لقد أوسلنا وسلنا بالبينات**
وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط »

والعدالة الاجتماعية تقوم على فكرة الاخاء « **انما المؤمنون اخوة** » ،
وعلى فكرة البر والتضامن والاتحاد : « **واعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** »
ويقول الرسول الكريم : « **المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا** »

وإذا كان الميثاق يحتفى بالعمل ويعنى بشئون الكادحين ورفع مستواهم
فإن الاسلام يحدد العمل بنوعيه اليدوي والفكري ويجعله أساساً للملكية ومحرراً
للتوابع والمقارب « **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** » فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره . كما يعزز
الاسلام بين العمل الخبيث والعمل الطيب من خلال الاستغلال والفش وينهى عن أكل
أموال الناس بالباطل « **يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم** »

• خصائص الاشتراكية •

وأما عن خصائص الاشتراكية كما حددها الميثاق في النزعة العلميسية
والديمقراطية والتعاونية ، فما أكثر الشواهد على حفاوة الاسلام بها ، ودعوته
اليها .

فالعلم قيمة عظيمة في الاسلام ، والعلماء يتمتعون بأرفع المنازل ، وللمنهج
العلمي القائم على المشاهدة والتبصير بحقائق الكون أهمية بالغة باعتباره أداة
للمعرفة . ولقد نادى الاسلام بالشورى على أساس الاخوة والمساواة الانسانية
والقرآن يقول : « **وامرهم شورى بينهم** » ، « **وشاورهم في الأمر** » .

كما حث الاسلام على التعاون والمحبة والتضامن وأكد أهمية هذه المبادئ
في تسيير دفة الحياة والتغلب على صعابها « **وتعاونوا على البر والتقوى ولا
تعاونوا على الإثم والعدوان** » .

على أن الحقيقة الأساسية التي جاء بها الميثاق هي أن الاشتراكية العربية ليست مجرد قوانين للتأمين أو قرارات لتحديد الملكية ، بل هي في جوهرها فلسفة وحياة ونظام ، ولقد كان البعض - قبل الميثاق - يقصرون اللقاء بينهما وبين الإسلام على جانب واحد منه هو الجانب الخاص بأحكام المعاملات ، أما اليوم بعد أن حدد الميثاق معالم هذه الاشتراكية وأظهر خصائصها وبين أهدافها فقد اتضحت الرؤيا ، واتسعت دائرة اللقاء في ضوء مائتته الميثاق من ترابط بين القيم الروحية والقيم المادية .

ويمكننا بعد هذا أن نقول أن المبادئ الأساسية في الميثاق لها أصول أولى في الإسلام منبئة في قيمه ، مبنية في طرائقه ، ومازاد الميثاق الامسا يتناسب وطبيعة العصر الذي بعث فيه الاشتراكية العربية التي تستهدف شرف الانسان وسعادته ، وازدادة حياته بنور الايمان ، بتحريره من الاستغلال وتلويب الفوارق المصطنعة بينه وبين اخيه الانسان .

محمود عبد المجيد

وسائل الإنتاج بين خطة الميثاق ومنهج الشريعة

(١) الدكتور محمد سعد مهران

المرونة والاستيعاب في قواعد الشريعة

• ان سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لاستلزام
تاميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس
حق الارث الشرعى المترتب عليها » •

« الميثاق »

١ - من بينات الحق التى تميز بها الدين الإسلامى فى بناء قواعده
وأحكامه - أنه وضع نظاما شاملا ، قابلا للتطور من أجل تحقيق مطالب الحياة
الانسانية الكاملة الشاملة ، فى كل عصور وفى كل بيئة ، وبلغ من مرونة اتجاهاته
واتساع قواعده الكلية التشريعية أنه لم يشأ أن يتحكم فى ظروف المستقبل المتغير
بوضع أحكام تفصيلية للأحداث والتغيرات المختبئة فى ضمير المستقبل ، بل
وضع لمعالجة الأحداث المخترعة ، والتغيرات الجديدة ، قواعد كلية وأحكاما
عامه ، وخط طريقا للفلسفات الانسانية التى لا يحتمل زوالها •

وبهذا البناء الحكيم فى قيادة النفس والمجتمع ، فتح أمام ذاته - كحقيقة
كونية كبرى - طريق الخلود ، وأنفذ سلطانه التشريعى على حركة الحياة
وتفاعلاتها ، وقد بين القرآن كما بينت السنة أن الإسلام دين الفطرة . قال تعالى
« فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها » وقال - صلى الله
عليه وسلم - « كل مولود يولد على الفطرة » أى ملامة الإسلام والاستعداد
لقبله إذا خلى عن أسباب الفتن •

٢ - ومقصود القرآن الكريم والسنة من اعلان هذا المعنى والجهس به :

امران :-

أولهما : أن شريعة الإسلام ميسرة للتعامل . لأن عقائدها وتقنياتها ،
وأدائها على اتساق تام مع طبيعة الإنسان ، وعلاقاته بظروف وجوده ومجمعه ،

ليس فيها ما ينبو عن ذلك .. فهذا الأصل هو من محكم الشريعة التي تعتبر حاكما وقاضيا على ما يحتمل أن يكون قد ورد فيها من نصوص الكتاب أو السنة مصادما لفطرة الإنسان مناقضا للوفاء بحاجاته الطبيعية ، فان مثل ذلك ان ورد يعتبر من قبيل التشابه الذي يرد ببيان العرض منه الى الأصل المحكم الذي أثبتناه ، فاذا عرض لنا حادثة ، واختلف عليها نصان متعارضان – أو فجمان مختلفان في نص واحد – فالتص ، أو الفهم الذي يردنا الى اقتضاء الفطرة أولى بأن يكون هو مناط حكم الحادثة .

٣ - وقد تنبه الى هذا المعنى شيخ الاسلام ابن القيم : فعرر القاعدة الفقهية العظيمة : وهي « **إن شرع الله لا يتأفى قدر الله** » .

والمراد بقدر الله في كلام الامام – رضى الله عنه – الفطرة الانسانية : اعنى مجموعة القوانين الطبيعية المتعلقة بحياة الانسان «البيولوجية» والنفسية ، والمتعلقة بظروفه الحاكمة على وجوده ، مادية كانت أو معنوية ، فاحكام هذه القوانين ومقتضياتها لتعارض حكم الشريعة وقد جاءت احكام الشريعة على وفق هذه القوانين الطبيعية ، لاتعارضها ولا تختلف معها : لأن خالق الطبيعة هو واضع الشريعة ، ومنزل الاحكام : فلا يجوز في حكم العقل أن يقع اختلاف أو تناقض بين طبيعة أوجدنا . وشرية أنزلها .

والأمر الثاني : هو دعوة المجتهدين الى الاستهداء بحكم الفطرة في وضع الاحكام الشرعية ، وأن استلهم الفطرة في وضع الاحكام الملائمة لحاجات الناس وعلاقاتهم المتطورة ملحظ مقصود للشرع : حتى قال ابن مسعود : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، فهذا النص من كلام ابن مسعود الذي قيل انه حديث – يقرر أن الحسن في دينه وشرعه ومريضاته وحكمه ، ما كان كذلك عند الناس ، نعم ، وليس المراد بالرأى هنا – ما كان عن هوى ، أو عن جهل بل المراد به ما كان رأيا ناشئا عن طلب المصلحة ، ومستندا بوجه من وجوه الاستناد الى أصل شرعي : ونقرر هنا أن كل رأى صحيح ينشذ المصلحة الحقيقية الموضوعية المنزهة عن ميل النفس ، والجهل بنواميس الاجتماع لابد أن يجد له سنداً قويا ، وواضحا في عناصر الشريعة الاسلامية .

٤ - ومن ثم نشأت فكرة « **الإجماع** » واعتباره مصدرا أساسيا من مصادر الشريعة لاثبات « **الاحكام** » وقد اختلف فقهاء الامة الاسلامية ، منذ ولادة علم أصول الفقه ، حول « **الإجماع** » في ثبوت الحجة به ، وفي صفة انعقاده وفي امكان انعقاده – اختلفا كبيرا جدا ، – وكان أولئك الفقهاء العظام كانوا يتجادلون حول أمر تهدي الى فطرهم وأحاسيسهم ، والهائم : ثم قصرت في البيان عنه عباراتهم والحق أن سر « **الإجماع** » وسر الحجة به – هو أنه تعبير عن الإرادة العامة للامة

يفصح عنها المختصون بصياغة هذه الإرادة في صيغة شرعية عامة : وهم الفقهاء المختصون ببيان الذكر ، وإظهار حكم الشريعة ، فهذا الإجماع بهذا الوجه الذى بيناه ، هو معقد الصلة بين الشريعة ومقتضى الفطرة وهو بذلك أمثل الطرق لتطوير الشريعة • وملائمة المنازع الصالحة من مذاهب المدنية المعاصرة - فى الفكر والسلوك •

٥ - ومن هذه الملامح السريعة فى تصوير طبيعة التشريع ووضع الأحكام فى الاسلام ، يتجلى لنا أن الاسلام دين « انساني » وهو بهذه الخاصة الانسانية الأصلية فى تكوينه لا يتأبى عن استيعاب المصالح التى ينشئ عنها سير الزمان فى حياة الأمم حتى قال بعض الفقهاء « أينما تكون المصلحة فهم دين الله » •

٦ - نم كان من شأن الاسلام بعد ذلك فى متابعة هذه الخطة التشريعية - أن يذكر جوهر الفكرة ، ومعناها ويدع الشكل والصورة لأن جوهر الفكرة ومعناها ، هو المنصر الذى لا يقبل الزوال ، لأنه صدى لجوهر الإنسان : ومهما تعاقبت المدنية ، وتغيرت البيئات ، وتمتعت التطورات فى حياة الإنسان فاتها لا تغير جوهره ، فكذلك لا تغير من الحقائق ما كان مرآة لجوهره ، وتعبيراً عن إنسانيته ، أما شكل الفكرة وصورة تحقيقها فى واقع سعى الإنسان وتصرفاته فاتها خاضعة لتطور المصور مهية لأن يتشكل على مقتضيات البيئات ، فحل الاسلام ذلك بالنسبة لقضية « الحكم » فى الاسلام فقرر مبدأ « الشورى » وأوجبه على المسلمين : أما أسلوب هذه الشورى فقد ترك رسمه وتعيينه ، للزمن ، وللمسلمين يحققونه بما يلائم أحوالهم ، وكذلك فعل فى الاقتصاد ، فقرر العدل الاجتماعى فى مواضع جمة من الكتاب ، والسنة قولاً وعلاً ، ولم يتوسع فى وضع نظام شامل ، واكتفى بإقامة توضيح عمل لمثل هذا النظام حين يكون وذلك بتشريع « الزكاة » وهو تمثيل يهدى الى طريق التوازن الاقتصادى •

وكان من أروع ما أشار اليه القرآن الكريم فى تعميم العدل الاجتماعى - ولم يلجأه المفسرون القدماء - هو الربط والتساند بين الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية التى جعل أساس بنائها عدالة التوزيع فى الثروة - وذلك فى قوله تعالى : « ومما وُفّقناهم ينفقون » فلا يفهم من الجمع بين الشورى والاعتان فى معرض واحد - فى المستوى الأمثل من الفهم - إلا التنبيه على الرابطة الأكيدة ، بين العدل السياسى ، والعدل الاقتصادى وإن ذلك من قصد الاسلام فى إقامة المجتمعات السعيدة المتقدمة من قبل أن يتجهأ إدراك هذا المعنى للمفكرين من قادة المجتمع البشرى وأذاعته فى الناس بزمان طويل •

وفى ذلك كله ما يسوقنا الى القول - ونحن متأكدون مما نقول - بأن اشتراكيّتنا الراهنة ، إنما هى - على الحقيقة - مضمون النص الاسلامى - وأن

هذا النص الاسلامى باصله يقتضى معنى هذه الاشتراكية ، ويلزم بها في مواطن الامر والالزام .

٧ - والناظر في تاريخ الظواهر الاشتراكية في الاسلام يقف على ملاحظة تعتبر غاية في الاهمية ، وهي أن الاسلام جاء فقرر من أول الامر مبادئ اشتراكية أصيلة مثل الزكاة الواجبة ومثل الصدقة على السائل والمحروم ، وليس النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلصاؤه ، من كبار الصحابة في حياتهم الخاصة نوبا اشتراكيا محضا - فدعا بذلك للاشتراكية - والتخلى عن رأس المال المستغل ، دعوة غير ملزمة وإن كانت في تقدير الناظر الأريب تعتبر نرجيحا للالزام ووجوب العمل ، ثم ترك أمر العمل الاشتراكي مترواحا بين الترغيب والالزام لقد فتح الاسلام باب الاشتراكية على مصراعيه ليلحظ المسلمون طريقهم وسبب ذلك عندنا امران :

أحدهما أن يعطى المرونة التشريعية في التطبيق كما هو شأنه في كثير من الأمور .

وثانيهما : أن « الرأسمالية » لعمد الاسلام الأول كانت ذات سلطان عظيم وتمكن من النفوس - فكان هجوم الاسلام على انتزاعها من النفوس - قبل أن يتبناها أسبابها الزمنية علا ينأى طبائع الأشياء ، ويصادم سنن التطور : فاكتمى بتقرير المعنى الاشتراكي تقريراً ، واضحا ، وتاماً وحاسماً - وكأنه يقول إذا جاء الموعد فدينوا بالاشتراكية .

٨ - فلا موضع إذن لأن يعترض بعض الناس بكلمة الاسلام على القبول بوجود الاشتراكية في اطار الحقيقة الاسلامية ، فنحن لم ندع قط أن هذا الاصطلاح بالذات كان موجودا في الاسلام الأول ، بل ولا هذه النظم من حيث شكلها وترتيبها وإنما الذي نقطع به ، ولا يجوز الشك فيه لعارف بالاسلام - هو أن المبدأ الاشتراكي - الذي يستهدف ، العدالة والمساواة ، والتصاوت ، والإيثار ، في الكرامة الانسانية ، وفرصة العمل ، وتقرير الحقوق الطبيعية ، والمكتسبة بوسيلة العمل والمجاهدة لأصحابها من غير جور ، ولا من ، ولا تحيف ولا انتقام ، هذا المبدأ الاشتراكي : هو عنصر من مقومات الحقيقة الاسلامية بغير شك ، وإن كل نظام اشتراكي : يعمل على تحقيق المعاني المذكورة آنفا هو نظام اسلامي بغير نزاع .

٩ - وبناء على هذا الأصل نستطيع أن نقوم المبادئ التي تضمنها الميثاق بصورة أكثر وعيا ونفاذا ، وفهما للعلاقة الاكيدة بين خطة « الميثاق » ومنهج الاسلام ، كما نستطيع أن ندرس بالذات في هذا المقال : قضية ذات بال من قضايا الميثاق ، نقول :

« أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لاستئزيم تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الاوث الشرعي المترتب عليها »

(٢٠) تحليل وسائل الإنتاج بالتقياس إلى الشريعة

١ - شرعية الحياة للأحياء ، تستلزم استمرارها لهم ، ومولد الإنسان على هذه الأرض واقع يقتضى بفاهم عليها ، فإن الناس لم يولدوا على الأرض ليطردوا منها ، ولم يشرع لهم حق الحياة لينزع منهم ، وحق الناس في الحياة ، وفي البقاء ، يستلزم لهم حيا نانيا ، هو الوفاء بجميع المطالب التي تمكنهم من البقاء والحياة ، في صورة وجودية سليمة ، ثم في صورة انسانية كريمة ، وإنما يكون ذلك ، بتوفير ما يقتضيه كيانهم المادي من الغذاء والملابس ، والمسكن ، على مستوى يعطيهم فرصة البقاء المقدر لتركيب أجزئهم البدنية ، والنفسية ، ولا يختلها ، ثم بتوفير ما يقتضيه وجودهم الانساني ، من الحرية ، والكرامة ، والثقافة ، واتساع التجربة .

وهنا تلعب وسائل الانتاج دورها التاريخي العظيم في حياة الانسان ، لأنها مصدر سداد احتياجاته التي يكون منها بقاؤه وترقيه .

٢ - مصادر اشباع حاجات الانسان قسمان :

مصادر اشباع مباشرة ، وهذه تسمى وسائل استهلاك ، أو أموالا استهلاكية ، وذلك كالخبز الذي نأكله ، والسيارة التي نستعملها في ركوبنا الشخصي ، والمنزل الذي نسمره بنواتنا وأسرنا ، وهذه المصادر أو الأموال الاستهلاكية تختلف درجة بقائها في القيام بوظيفتها ، فمنها ما نعلم بالاستعمال مرة واحدة ، كالمواد الغذائية ، ومنها ما يمتد بقاؤه بنسب مختلفة * كالملابس ، والمنسازل . وهذه الوسائل لم يختلف أحد من العلماء في اباحة ملكيتها واحرازها من غير قيد على المالك والمحرز ، وبقي النظر عندنا في اباحة تخزينها هل يبقى ذلك مباحا أم لا يعتبر مباحا ؟ وبقي النظر في اباحة الاسراف في استعمالها هل يبقى مباحا ، أم تمنع اباحته .

وبعبارة أكثر تصويرا : هل يباح لانسان أن يخزن عنده من الأغذية والملابس والأدوية ، مؤنة سنة كاملة مثلا .

وهل يباح لانسان أن يكون عنده عشر سيارات ، ومائة ثوب ، وخمسين حذاء وأن يأكل اذا أكل : عشرين صنفا من اللحوم وعشرة أصناف أخرى من الحلوى والفاكهة .

لم نر علماء الاقتصاد يتعرضون لهذا الموضوع ، فلننظر اليه في ضوء الفقه الاسلامي .

أما التخزين فقد روى عن سلمان الفارسي ، انه كان يذخر قوت سنة حياطة لنفسه عن الحاجة المحتملة ، ومن هنا يمكن القول بادیء الرأي بأنه يجوز تخزين وسائل الاستهلاك الى سنة ، ولكن مثل هذا القول يحتاج الى تفصيل : فان الوقت اذا كان وقت شح في الاقسوات ، وقلة في المواد ، وزيادة في احتياجات الناس ، فان التخزين عندئذ يعتبر ضررا ملحوظا ، والمجهود في الشريعة نفس الضرر أيا كان نسووعه ، ووجوب التعاون بين المؤمنين حيثما دعت الحاجة الى تحقيق هذا التعاون : وقيل ورد في ذلك الحديث : « من كان عنده فضل زاد فليجد به على أخيه ، ومن كان عنده فضل مال فليجد به على أخيه » والفضل هو الزيادة - فقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أرشد الى الجود بالزيادة من وسائل الاستهلاك طعاما أو مالا ، أو مركبا ، على الغير ممن لا يملكون مثل هذه الوسائل أو الأموال وقد ورد في السنة أيضا ، « من احتكر الطعام أربعين يوما فقد برىء من الله وبريء الله منه » فاذا كانت أحوال المجتمع أحوال رخاء ويسر ، فان « التخزين » يكون مباحا ، لأن احتمال الضرر ، والامتناع عن التعاون حينئذ يكون بعيدا .

أما الاسراف في المأكول والمشارب ، وفي اللبس والزينة المباحة ، ووسائل الانتقال : فقد نهى عنه الشرع نهيا صريحا فقال تعالى : « وكفوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين » والنهى عن الاسراف ، ومجاوزة الحد يملا صفحات الكتاب والسنة .

ومصادر اشباع غير مباشرة ، يتوسط بينها وبين فعل الاشباع بعض الوسائل وهذه هي التى تسمى وسائل الانتاج أو أموال الانتاج ، وذلك كالآلات التى تنتج الملابس فانها مصدر اشباع لحاجة الانسان بواسطة الملابس التى هى وسيلة استهلاك ، وكالأرض فانها أداة انتاج تقضى الى الاشباع بواسطة المحاصيل التى تنتجها ، ثم بواسطة تعبير هذه المحاصيل من القطن ، والقمح ، والأرز مثلا ، الى الصفة التى يتحقق بها مباشرة الاشباع ، والصناعات الثقيلة التى تنتج الآلات . والصناعات التى تنتج أدوات الاستهلاك . فهذه العناصر كلها مما يعتبر أموالا ينتج أموالا ، هو ما اصطلاح على تسميته فى العرف الاقتصادى : وسائل الانتاج .

٣ - وقد ارتبط وجود الانسان فى أطوار التاريخ بوسائل الانتاج صعودا وهبوطا ، وأمنًا واضطرابا ، وسعادة وشقاء ، حتى ليذهب بعض فلاسفة الاقتصاد ، الى أن ظواهر التاريخ انما هى ظواهر لتطور وسائل الانتاج .

والمنى الذى فريد بيانه هنا - هو النظر الإسلامى للملكية وسائل الانتاج بين الاطلاق والتقييد ، هل يطلق للأفراد أن يملكوها من وسائل الانتاج كما يشاؤون أم يحق للجماعة ، أن تتدخل للحد من هذا الإطلاق ؟

هل تدع لفرد واحد أو جملة أفراد أن يتحكموا في وسائل الإنتاج في أنهارها وقواها ، ونشاطها ، بسطا ، وقبضا ، ويغيثون سبيل التصرف فيها مع الناس هوجا أو أصلاحا .

هل تقدر أن هذا التحكم مأمون العاقبة بالنظر الى تقدير حق الجماهير واحتياجاتها ، في عدالة المعيشة ، وكفالة أسباب البقاء المقدر لأصحابه .

لقد دلت أحداث التاريخ التي تفيض جوعا ، ودموعا ودما مهراقا والتي تتراقص كالسفن النائية المهزوزة في محيط الألم البشري ، على أن تحكم « الفردية » في وسائل الإنتاج بصورة مطلقة ، أدى الى ظلم الانسان وشقائه ، وجر الى فظائع الفتن والحروب ، والأهوال ، التي اكتوت بنارها الأمم والشعوب والجماهير المغلوبة على أمرها ، والبشرية الكادحة المهيضة الجناح .

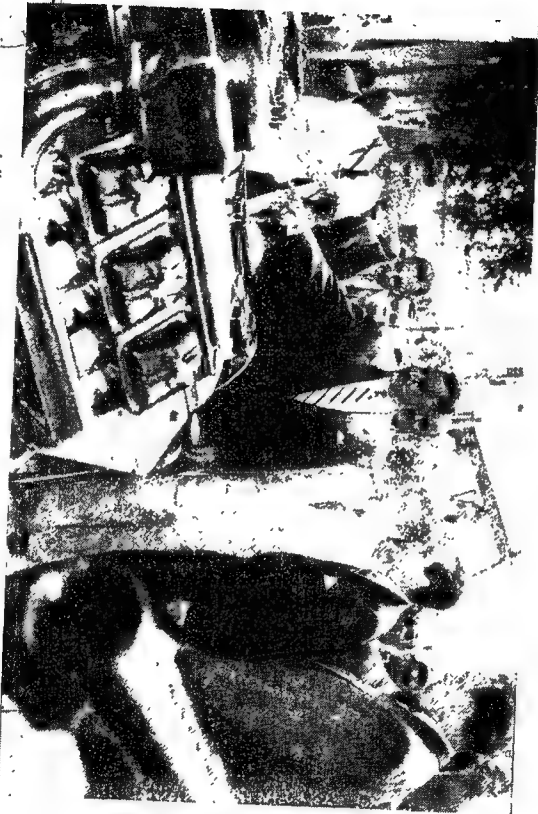
٤ - وقد عملت هذه « الفردية » المسيطرة على وسائل الإنتاج للحصول من مشروعات الإنتاج ، على أكبر ربح بأقل تكلفة - فدعا ذلك أصحاب هذه المشروعات الى التفنن الذريع في اذلال الطبقة العاملة وإفقارها ، واستغلالها ، وعدم المبالاة بسواد الشعب فيما يرهقه من غلاء الأسعار ، وبالتالي فيما يؤخره عن أسباب التقدم ويعمره الطمانينة والرفاهية .

أما في مجال الصناعة : فقد عملت « الفردية » المسيطرة على وسائل الإنتاج على انقسام الاحتكارات الضخمة الواسعة تحت شعار « الكارتل » الذي نشأ في ألمانيا سنة ١٨٦٠ ، و « الترسنة » الذي نشأ في أمريكا حوالي سنة ١٨٨٠ . وهي تكوينات وإنشاءات تستهدف آخر الأمر ارتفاع أسعار البضائع والسلع على سواد الشعب من المستهلكين ، وتكتل أصحاب هذه الاحتكارات ، بصورة منظمة للصالح الفردي - ضد رغبة الجماهير والطبقات الكادحة ، حتى لقد بلغ من قسوة السياسة التي تعمل بمقتضاها هذه الاحتكارات أحيانا أن تجعل سعر السلع المباعة في داخل البلاد أغلى من سعر هذه السلع اذا صدرت وبيعت خارج البلاد لغير المواطنين

وأما في مجال الزراعة فقد عملت « الفردية » الرأسمالية على امتلاك أقطاعات واسعة من أرض الله ، واتخذت الناس القائمين عليها عبيدا ، يزرعونها ولا يتألون من بعض ثمرها ما يقتسمهم أو يقتنع الناظر اليهم بانهم أحياء: وكانت الأموال التي تقلها هذه الاقطاعات تنهب على أيدي هؤلاء الاقطاعيين ، بعيدا ، بعيدا ، عن الصالح العام ، بينما كانت - أجهزة الحياة والتقدم - من الصحة والتعليم ، وأسباب العمران - في ركود لا يتحرك للعمل الا بمقدار خدمة هؤلاء الاقطاعيين ومزاجهم .

٥ - هل يرضى الاسلام عن هذه المفاصد الكبيرة المثلة في اتساع ملكية وسائل الإنتاج وإطلاق مداها ، فيما يتوقف عليه حياة الانسان ، وينتجى على

2
MILITARY



الرئيس جمال عبد الناصر يفتتح النهضة الصناعية بملف مشروعات الحديد والصلب

أساسه صلاح الأنفس والعقائد والأعمال • واستفراغ العلاقات بين عناصر الأمة الواحدة •• ان صريح الاسلام ناطق بتحريم الاحتكار ولعن المحتكرين: قال صلى الله عليه وسلم - : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وقال : « من دخل فى شيء من اسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله ان يقعه بعظم من النار » وقال : « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » •

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث : هو أن العلة التى جعلها الشارع مناهيا لتحريم الاحتكار ، ولعن فاعله وتهديده بالالقاء فى لهب عظيم من نار جهنم يوم القيامة : إنما هى : اغلاء الأسعار على الناس والتضييق عليهم فى أوقاتهم وكفائتهم من حاجة العيش : فكل صورة من صور الاحتكار المنطوية المعقودة بتأثير امتداد الزمان فهى محرمة بتحريم الشارع لامعنى عن ذلك أصلا •

والمانع ، من ظهور هذه الاحتكارات المحرمة التى تقضى بطبيعتها الى الطفيلان ، والتحكم ، فى رقاب الناس ، وحرابتهم ، وإزراقهم هو افساح الطريق أمام الشعب ليسيطر على وسائل الانتاج فهذا هو الضمان لمنع المفاسد الناشئة عن استئثار « الفردية » الرأسمالية - باحتكار المقادير الكبيرة من وسائل الانتاج فى ميدان الزراعة والصناعة •

٦ - ان سيطرة الجماعة على وسائل الانتاج هو الكفيل بتنظيم استخدام هذه الوسائل بصورة تجمع بين النظام ، والعدالة وتعطى الفرصة لهذه الوسائل أن تؤدي وظائفها الحيوية فى خدمة الانسان على الوجه الأكثر فاعلية والألصق بطبائع الأشياء ، والأحق فى دين الله وشرعه •

واكن اظهر ما جنح اليه « الميثاق » لتحقيق هذه الغاية أمران :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقدر على التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية •

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال •

٧ - أما عن القطاع الخاص - وغاية تكوينه رقابة الشعب ومنع الاستغلال والمشاركة فى التنمية الاقتصادية - فليس فيما يتصل بمناصره ما ينافى منهج الاسلام ، أو تتعلق به شبهة أصلا ، وأما عن القطاع العام وقد اتخذ شكل « التأميم » فهذا ما يحتاج منا أن نضع له شرحا فقهيا لأن تصورات الناس عن التأميم وعلاقته بالشريعة أخذت بتأثير سيادة النظام الرأسمالى المستغل زمنا مستمرا - تبتمد كثيرا عن ادراك الحقيقة فيه •

(٣) تفسير القطع العام بالتأميم وشرعية التأميم

١ - المسألة التي بدت ذات لون صارخ في تطبيقنا الاشتراكي هي مسألة التأميم . فقد جهل ناس ٠٠ وأعرض آخرون وزعم هؤلاء وهؤلاء أن التأميم ليس من الاسلام .

فان أرادوا أن هذا الشكل من صور التأميم الحديثة لم يكن في الاسلام - فهذا جائز ، ولكن لا حجة فيه لأحد ، لانه لم يكن من الممكن بالنسبة للإسلام ولا لأي شريعة أن تختزل العصور وتطوى الأزمان ، ليظهر في الزمن الأول بالنسبة للشرعية ، من الوقائع ، والأحداث ما يقتضى سنة التطوير وسير الزمن، بظهوره المقدر له في الأزمنة اللاحقة والأعصر التالية ، ولا يقول بهذا عاقل من الناس ، كما أشرنا لذلك سابقا .

وان أرادوا أن الشريعة الإسلامية تمنع في الاذن به فهذا خطأ صريح .
واذن فالشرعية في موضوع التأميم يرجع عندنا الى مبدأين هامين : -
المبدأ الأول : تقرير الشريعة لثبوت « الحمى »
والمبدأ الثاني : القول بالمصالح المرسله .

٢ - فاما عن المبدأ الأول : فقد تكلم الماوردي في الأحكام السلطانية ، كما تكلم القاضي أبو يعلى الحنبلي في أحكامه السلطانية أيضا : عن الحمى :
قال القاضي أبو يعلى الحنبلي :

« وحمل الموات هو المنع من أحيائه أملاكاً : ليكون مستقبلي الإباحة لنبت الكلأ ورعى المواشي : وقد حمى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جبلاً بالنقيع : وقال هذا حمى : وأشار بيده الى القاع وهو قدر ميل في ستة أميال : حماء لخيال المسلمين من الانتصار والمهاجرين .

وأما حمى الأئمة بعدهم فان زعموا به جميع الموات أو أكثره لم يجوز :
وان حموا أقله لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجوز ، وان حموه لكافة أو للفقراء والمساكين فانه يجوز :

حمى الأئمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
انتهى كلام القاضي أبو يعلى :

وتفصيل قوله : « حمى الأئمة بعد رمول الله - صلى الله عليه وسلم -
ماذكره الماوردي : قال :

قد حمى أبو بكر رضى الله عنه « بالريذة » لأهل الصدقة واستعمل عليه
مولاه أبا سلامه : وحمى عمر من « السر ف » مثل ماحماه أبو بكر من « الريذة »
وولى عليه مولى يقال له « هنى » .

وما رواه البخارى : وذكره أبو عبيد : أن عمر حمى أرضاً بالريذة وجعلها
مرعى لجميع المسلمين : فجاء أهلها يقولون : ياأمير المؤمنين انها بلادنا قاتلنا
عليها فى الجاهلية والاسلام : علام تحمىها ؟ فاطرق عمر ثم قال : المال مال الله:
والعباد عباد الله : والله لولا ماحمل عليه فى سبيل الله ماحميت من الأرض
شبرا فى شبر .

هذه فكرة الحمى فى الاسلام ذكرناها بنص كبار الفقهاء الذين سجلوها
فى كتاباتهم : ويتبين منها : -

١ - أن الحمى - فى إحدى صورتيه : منح الأرض الموات أن يملكها أحد ،
واستبقاؤها لمنفعة عامة المسلمين للانبات ولرعى الماشية وهذا ما فعله النبى -
صلى الله عليه وسلم - وحمى به أرضا قدرت مساحتها بميل فى ستة أميال :
لخيل المسلمين من المهاجرين والأنصار وفى صورته الثانية : انتزاع قدر من
الملكية من أيدي مالكيه وإخراجه من حيز الملكية الشخصية وجعله ملكا عاما
للأمة تنتفع به جمهور الناس : وهذا ما فعله عمر رضى الله عنه فيما حماه من
أرض « الريذة » الذى حكاه أبو عبيدة عنه .

٢ - وأن المعنى الموجود فى الحمى هو المعنى الموجود فيما نسميه اليوم
« التأميم » الآن فى التأميم فى الصورة الثانية من الحمى . إخراج ملك خاص
من يد أصحابه وتصعيده ملكا للدولة : وجعل الانتفاع به لعامة المواطنين .

٣ - وانما قلنا لعامة المواطنين : لأن الحمى أو التأميم اذا أطلق للناس
يكون لعامة المواطنين بلا فرق بين مسلم وغير مسلم .

قال القاضى أبو يعلى : فان كان « الحمى » لكافة الناس تساوى فيه
جميعهم من غنى ، وفقير ومسلم وذمى ، فى رعى كلاءه لخيله وماشيته . .

وهذا الحكم من أدل الدليل على أن فقهاءنا - رضى الله عنهم - كانوا من
أعلم الناس بمقاصد الحرية المتبعة لتحقيق المثل الانسانية . وعملية الاندماج
والزج بين أصحاب الوطن الواحد .

٤ - وأن الحمى أو التأميم إنما كان يتضمن مصلحة الدفاع عن الدولة بإنشاء مرعى لخيل المسلمين التى يشد عليها فى الجهاد : وهو معنى قول عمر : « والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا فى شبر »
٥ - وإن تشريع الحمى كان يقدم فى اعتباره الفقراء والمساكين وسواد الشعب على الخاصة والأغنياء فكان موافقا للمعنى الذى أنبتت عليه فكرة اليوم أنظر قول القياضى أبى يعلى : « وإن حموا أقلل أى الموات - لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجز ، وإن حموه لكافة المسلمين ، أو الفقراء والمساكين فإنه يجوز » *

فقد جعل الأذن فى « الحمى » لكافة المسلمين أو يختص به الفقراء والمساكين ، ومنع من الاختصاص به الأغنياء أو الخاصة *
وهذه وجوه خمسة احتواها النص الذى سقناه *

٦ - ولنا بعد ذلك حول هذا المحتوى : ملاحظة واستنتاج :

أما الملاحظة فذلك أن الرواية عن عمر فى « حمى » أرض « الرينة » من أصحابها - لم تذكر أن ذلك كان بالمجان ، أو كان بتعويض الدولة لأصحابها والظاهر أن هذا « الحمى » لم يكن بتعويض : فإنه لو كان بتعويض لكان من المستبعد أن يقدم أهلها على مناقشة عمر بقولهم له : هذه أرضنا فأتلنا عليها فى الجاهلية والإسلام ، إن انتقلها من أيديهم يعرض يمنح هذا السياق : ولما كان جواب عمر لهم : « المال مال الله ، والعباد عباد الله » لكان الظاهر من طبيعة المقام أن يقول لهم أنه عوضهم عنها - ولكنه إذا أجابهم على اعتراضهم بغير هذا - وذكرهم بأن المال كله لله مشيرا بذلك إلى أن الذى أخذه من أيديهم ، ليس خالص ملكهم على الإطلاق ، وأنه مصروف إلى عباد الله الذين لهم فيه حق *

هذا الجواب ، وهذا السياق : يثبت أن « الحمى » أو « التأميم » الذى فعله عمر كان بغير عوض : لأنه مال الله مصروف إلى عباد الله ، وإلى حماية الدولة : تلك الحماية التى تؤول ثمراتها آخر الأمر إلى استبقاء الملكيات الخاصة غير المؤمنة فى أيدي أصحابها *

ويترتب على ذلك أن التأميم الذى يتم بتعويض الدولة لأصحابها عن الملكيات المؤمنة ، يختلف حكمه اختلافا كبيرا عن هذا التأميم المنقول عن عمر : إذ يكون المنقول عنه أوسع من التأميم الراهن نطاقا وأعمق جثرا *

وأما الاستنتاج : فقد يبدو لنا أن نظام التأميم لازمة من لوازم كل النظم التى تستهدف تحقيق « العدل الاجتماعى » فى حياة الأمة فإن استهداف العدل الاجتماعى يوجب النظر لمصلحة الطبقات الفقيرة ، ومعالجة بعض مشاكلها

ويستلزم ذلك قدرا من التأميم قل أو كثر ، وقد يظهر ذلك بصورة مبسطة بحسب حالة البيئة واحتمال الزمن : كما رأينا على عهد الاسلام الأول ، أو يظهر بصورة واسعة ومرکبه ، كما فى عصرنا الراهن وكما نقول دائما : العبرة - بالحقيقة والمبدأ ، وليس بالصورة والشكل .

٧ - وأما عن المبدأ الثانى فيمكن أن يؤسس شرع التأميم على أساس من المصلحة المرسله : وهى المصلحة التى لم يشرع الشارح حكما لتحقيقها ، ولم يدل دليل شرعى على اعتبارها أو الفائها كما قال علماء الأصول : وقالوا شرط العمل بها - .

- (١) أن تكون مصلحة حقيقية لاوهمية .
(ب) وأن تكون مصلحة عامة تحقق النفع لأكثر عدد من الناس .
(ح) 'والا تصادم تشريعا ثبت بالنص أو بالاجماع ' .

والتأميم فى نظرنا مصلحة حقيقية ، عامة لاتصادم تشريعا ثبت بالنص ولا بالاجماع فصح الممول بها لمصلحة الكافة ، ويدخل ذلك فى مسئولية الحاكم عن رفع الظلم وتحقيق العدل ، وتأمين الميئس للمواطنين ، حتى ولو لم يرد بذلك حكاية من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ولا قوله ولا فعل أحد من أصحابه من بعده ..

٨ - وقد يقع النقاش بين علماء الاقتصاد ، وخصوصا بين الاشتراكيين وخصومهم فى كون التأميم مصلحة أو غير مصلحة : غير أن هذا النقاش لاتأثير له على شرعيته من الوجهه الاسلاميه لان الاسلام انما يحكم بشرعية التأميم : بعنوان كونه مصلحة فقط ، لا باعتبار كونه مضره أو مفسده .

وأعظم مايفال فى نهد التأميم أنه يسبب ضعف الحافز الشخصى على العمل

ومثل هذا العول أن وجد له مصداق فى الأمم التى شاع فيها الالحد ونسى الناس فيها الحياة الآخرة ، ومراقبة الله رب العالمين ، فان تربية ضمير الأمة على عقيدة الاسلام ، يقطع السبيل على مثل هذا النقد ، ويلغى مجاله فليس كل مايقال فى بلاد أخرى يمكن قوله عندنا ، على أن التأميم لن يسكون فى كل القطاعات بل انما يلجأ الى تطبيقه حيث تحتم المصلحة ذلك ، ويكون احتمال تراخي الوازع الشخصى ، أن وجد أقل ضررا من ترك وسائل الانتاج ذات الأهمية الخطيرة ، بالنسبة لاقتصاد الشعب بغير تأميم :

فالأمر فى تطبيق التأميم أو عدم تطبيقه ، منظور فيه الى جانب المصلحة الغالبة بصرف النظر عن احتمالات الضرر المقلوبة . عندما . تؤسس نظرتنا على مقاييس الشريعة فى هذا الصدد .

علاقة الملكية الخاصة والإرث بوسائل الإنتاج المتطورة..

(١) الملكية الخاصة :

١ - أشرنا في الفصول المتقدمة الى أن اقتضاء المد الثورى انتهى الى وضع وسائل الانتاج تحت سيطرة الشعب ورقابته : وتمثل ذلك فى تقسيم النشاط الاقتصادى ومجالاته ، الى قطاع عام : ظهر فى صورة « التأميم » *
والى قطاع خاص : وهو ترجمة عن الملكية الخاصة تحت رقابة الشعب ومقيدة بما يحدها عن سبيل الاستغلال *

ونسأل الآن : هل تتأثر هذه الملكية الخاصة ، وهل يتأثر الميراث بهذه الصورة المتطورة لوضع وسائل الانتاج التى استحدثت فى حياتنا الثورية ؟

ان الصورة المستحدثة لوضع وسائل الانتاج لم تعد الملكية الخاصة ولكنها وسمت للملكية الخاصة من حيث المقدار ، ومن حيث التوجيه حدودا ، تجعلها متناسقة مع خطة الدولة الشاملة فى التنمية الاقتصادية ، والبعد عن منازع الاستغلال : واذن فالملكية الخاصة موجودة ، وغاية ما فى الأمر أنه طرأ عليها تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أم محظور ؟ *

بما ذكرناه من شرعية « التأميم » سابقا : يؤنس فى هذا المقام بشرعية تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أو محظور ؟
قدر من الملكية الخاصة من يد مالكيها وتسييرها الى ملكية الشعب : فيجوز بناء على ذلك : من قبيل ما هو أولى ، أن يجوز تقييد الملكية الخاصة ، بمقدار معلوم وتصرف معلوم ابتغاء للمصلحة العامة الراجعة الى سواد الشعب ، كما أسلفنا القول -

٢ - هنا قد يقول بعض المتأثرين فى فهم الاسلام بالمعادن المسالفة فى أمور الملكية وغيرها : ان الاسلام لا يبيح الضرر بل ويطلب رفع الضرر عن يلحقه ضرر بغير حق وفى تقييد الملكية ضرر ظاهر يلحق بالمالكين ، فكيف ينسب للاسلام شرعية تقييد الملكية مع وجود الحديث الثابت المشهور « لا ضرر ولا ضرار »

ونحن نوافق مبدئيا على أن فى تقييد الملكية نوع ضرر ، ولكنه الضرر الذى يلغى الشارع اعتباره بازاء المصلحة العامة التى ترجع عليه ، كما يترجح مصلحة الجهاد فى سبيل الله الراجعة الى حماية الدولة والدين ، على الضرر.

«حاصلة من قتل المجاهدين في ميدان القتال واجتلاب اليتيم على إبنائهم
والتربل لنسائهم ، وللأسى لأسرهم »

فإذا كان في تقييد الملكية عملية انهاض لسواد الأمة المجاهدة الفقير من
مفاسد الفقر ، ومعاناة الابتلاء والجهد ، بصورة ما ، فلا شك أن الذهاب لمصلحة
الأكثرية أولى في اعتبار الشرع من الجمود عن المساس ببعض حقوق الأقلية مما
فيه نوع ضرر لهم •

ع: على التسليم بأن في تقييد الملكية المقصود منه تعادل الوضع
الاقتصادي ضررا حقيقيا يمال معوما أساسيا من مقومات وجود الإنسان المالك
في نفسه ، أو عقله ، أو دينه ، أو عرضه ، أو يحد نشاطه لتكميل نفسه بالعلم
والمنزلة ، أو يحرمه من عيشة الرفاهية والرغد ، على ما تنسجم له كفاية حاجاته ،
ونواذعه السليمة •

لكننا نرى أن تقييد الملكية حينئذ بالنسبة للمالك يكاد يسكون ضررا
موهوما لم يقصد به إيقاع الأذى بأصحابه ، بقدر ما قصد منه منع أصحابه من
إيقاع الأذى بغيرهم عن طريق الاستغلال ، وسوء الاستعمال •

٣ - وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض الحوادث
الجزئية ما يثبت إباحة تقييد الملكية فيما يعود ضرره على فرد بعينه : كان لسمرة
ابن جندب نخل في بستان وجل من الأنصار فكان سمرة يكثر من دخول البستان
هو وإمته فيؤذي بذلك صاحب البستان فشكاه الأنصاري إلى رسول الله -
صلى الله عليه وسلم فاستنعى سمرة وقاله له : « به تخلصك » : فابى : فقال
هيها لي ولك مثلها في الجنة : فابى فقال - صلى الله عليه وسلم - : « أنت
مضار » ثم قال للأنصاري صاحب البستان اذهب فاقطع نخله •

وروى يحيى بن آدم أنه كان للضحّاك بن خليفة الأنصاري أرض لا يصل
إليها الماء إلا إذا مر ببستان لمحمد بن مسلمة ، فرفض محمد هذا أن يجري الماء
في بستانه إلى أرض الضحّاك ، فشكاه الضحّاك إلى عمر بن الخطاب : فاستنصره
وسأله عما إذا كان مرور الماء ببستانه إلى أرض الضحّاك يضره : فقال محمد بن
مسلمة : « لا » : فعمدند قال له عمر : « والله لو لم أجد له ممرّا إلا على » بطئك
لامرئته •

وظاهر من هاتين الواقعتين أن حق تصرف المالك في ممتلكاته ليس
حقا مطلقا - وأنه حق مقيد برعاية مصلحة الغير حتى ولو كان هذا الغير فردا
لا جماعة : وظاهر أيضا أنه إذا كان مناهض تقييد الملكية الخاصة مصلحة الجماعة
في صورة الاستغراق ، أو في صورة الكثرة ، كان هذا التقييد أكد حكما وأتم
في القياس •

٤ - ثم ان اطلاق الملكية أمر مباح ليس بواجب - فلم يوجب الشرع على الناس أن يملكوا ، ولم يوجب عليهم اذا ملكوا ألا يخرجوا من ملكهم •

وقد تكلم الفقهاء فى معنى حق « الامام » فى تقييد المباح ووجوب طاعة الناس له على ذلك : و « الامام » فى النظام الاسلامى المؤسس على عند البيعة الصحيحة - هو رمز الارادة الشعبية ، نقل الالومى فى التفسير عن فقهاء المذهب الحنفى - كالامام الحصكفى وغيره ، أنه يجوز للامام أن يقيد المباح ، وأنه يجب على المسلمين طاعته فى ذلك ، كما نقل عن بعض الشافعية مثل ذلك أيضا •

وهذا النقل يرمى فى مضمونه الى شرعية القول بسيطرة الشعب على وسائل الانتاج لأن « الامام » فى نظام الحكم الاسلامى ماهو الا رمز لارادة الجماعة ، كما قلنا - فيكون عمله مضافا للشعب •

وهكذا نرى أن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لايلغى الملكية الخاصة، ولكنه يقيدها •

وهو أمر لايصادم الشريعة بل تأخذ فيه الشريعة •
(ب) حق الارث :

٥ - لانتصور أن تكون سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لها مساس بحق الارث •

ان المساس بحق الارث له ثلاث صور :

الصورة الأولى : اعدام الملكية أصلا : بحيث تنتفى ملكية وسائل الانتاج وملكية وسائل الاستهلاك ، فينتفى الميراث والميثاق أبقى فى نطاق القطاع الخاص على الملكية الخاصة • مقيدة بشرائط معينة ذكرناها ، ولم يتعرض للملكية وسائل الاستهلاك ، بالسيطرة أصلا •

وما دامت الملكية الخاصة بنوعها - انتاجية ، واستهلاكية قائمة فمجال الارث موجود لمن يستحقون ميراثهم الشرعى فيما تركه لهم مورثهم ، من مال يخلفونه فى وضع اليد عليه •

الصورة الثانية : منع الورثة بغير وجه شرعى ، من الحصول على مال مورثهم ونقله عنهم الى جهة أخرى قبل وقوعه فى أيديهم •

الصورة الثالثة : التسوية بين حظ الذكر والأنثى فى الميراث على عكس ماينطق به القرآن الكريم أو ادخال ماليس وارثا شرعيا ، ضمن الورثة الشرعيين أو ماشابه ذلك من الفروض التى تنافى أصل مشروعية الارث أو نظامه •

وفى هذه الصور الثلاث لانجد فى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، مايمسها ، أو يعطل محتواها الشرعى ، والميراث موجود حتى فى الدولة الروسية وهى أشد الدول اتساعا فى الأخذ بالنظام الاشتراكى كيف تنصو

فى نطاق الاشتراكية المعتدلة التى تزكى « رأس المال » الوطنى ، ان سيطرة الشعب على وسائل الانتاج أمر له أساس بحق الارث ؟ *

٦ - على أن الفكر الذى يجب أن يكون له اعتبار خاص : هو أن نظام التوريث فى الاسلام عملية اشتراكية فانه شرع بطريقة تؤدى إلى تفتيت الثروة وتوزيعها على عدد من الوارثين تتفاوت أنصبتهم منها ، وكل واحد من هؤلاء الورثة يؤول ميراثه إلى عدد آخر من ورثته من بعده ، فلا تلبث الثروة الكبيرة المركزة فى يد واحدة أن تقل جلا أو أن تلوب بعد جيلين أو ثلاثة غالباً . ويتبعها تغيير جزئى فى اذابة الفوارق الطبقة وعدم الإبقاء على الثروة فى جهة واحدة - وكما قال القرآن الكريم : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » *

ومن هنا يتضح أن نظام الميراث بالاسلوب الذى شرعه القرآن : يصادق الاشتراكية ، ويسير معها نحو هدف واحد : المساواة وعدالة التوزيع *

محمد سعاد محمد

الديموقراطية السليمة

الدكتور محمد كمال أبوالمجد

مهما اختلف المؤرخون والكتاب فى تحديد الأسباب المختلفة التى أدت الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ .. فانهم يتفقون على ان فساد النظام السياسى السابق عليها كان فى مقدمة تلك الأسباب .. او كان على الاقل واحداً من أهمها .. وأبرز مظاهر هذا الفساد وأخطرها ، ان ذلك النظام كان يستند الى واجهات وشعارات ديمقراطية لا يختلف أحد على صلاحيتها من الناحية النظرية .. ولكن هذه الواجهات كانت تخفى حقائق بعيدة كل البعد عن الديمقراطية فى أى صورة من صورها ..

ومن هنا لم تكن ثورة ١٩٥٢ - فى جانبها السياسى ثورة على هسله الواجهات الديمقراطية ، وانما كانت ثورة على التزييف السياسى الذى قام عليه النظام .. وعلى المفارقة الهائلة بين النصوص والنظريات السياسية التى استند اليها وبين الواقع الاليم الذى عاشته الجماهير فى ظل تلك النصوص والنظريات ..

وهذه المفارقة هى التى تفسر الحرص على استعمال كلمة الديمقراطية مقرونة دائماً بكلمة « السليمة » .. فان هذا الحرص يكشف عن أن جوهر المشكلة السياسية فى نظر المفاهيم الثورية الجديدة ، هو ايجاد التطابق بين الشعارات السياسية وبين الواقع السياسى العام ..

معنى الديمقراطية ..

والديمقراطية - كما يعرف اليوم كل أحد - كلمة يونانية مركبة من

أصليين : Demos ومعناها الشعب .. و Kratos ومعناها السلطة .. فهى فى عبارة واحدة حكم « الشعب » أى النظام السياسى الذى تستقر فيه السلطة فى يد الشعب أو فى يد أغليته ، لا فى يد فرد واحد كما هو الحال فى الديكتاتوريات والملكيات المطلقة ، ولا فى يد أقلية من الناس كما هو الحال فى

الحكم الاستقرائى ، أى حكم الأقلية من النبلاء أو الاشراف ، أو فى الحكم الأوليىجاركى أى حكم الأقلية من التجار وأصحاب الأموال .

ولا يختلف هذا المدلول عن تعريف الميثاق للديمقراطية حيث قرر د ان الديمقراطية هى تأكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده أو تكريسها لتحقيق أهدافه » .

وإذا كان هذا هو المدلول الحرفى للديمقراطية .. فإن النظام الديمقراطى قد ارتبط فى أذهان الناس بالحرية السياسية .. حرية الأفراد فى مواجهة السلطة الحاكمة .. وفئته على نقدها .. وحقه فى تغييرها ...

ولذلك لم يكن غريبا أن يربط الميثاق بين الديمقراطية والحرية ، وأن يصف الديمقراطية صراحة بأنها « هى الحرية السياسية » .

ديمقراطية مقابل الثورة :

ان دستور ١٩٢٣ كان ينص صراحة على أن السيادة للشعب ، وعلى أن ممارستها تكون وفقا لما يقرره ذلك الدستور ... وكان يقيم لهذا الغرض برلمانا مكونا من مجلسين .. وكان الشعب بدعى كل خمس سنوات ليختار أعضاء مجلس النواب .. ونصف المنتخبين من مجلس الشيوخ ..

وكان ذلك الدستور ينص فوق ذلك على حرية العقيدة .. وحرية التعبير عن الرأى .. وحرية الصحافة .. وحرية الاجتماع .. وحرمة المسكن ..

ولكن هذه الواجهات كلها لم تمتد - فى كثير من الأحوال - نطساق النصوص .. وسارت الحياة السياسية فى اتجاه جعل النص على تلك المبادئ الرفيعة سخرية يكذبها الواقع ..

ويمكن تلخيص مظاهر الانحراف فى النظام السياسى السابق على الثورة فى الأمور الجوهرية الآتية :

١ - أن السيادة الفعالة لم تكن للشعب .. ولا لأى قوة وطنية .. وإنما كان المحتل الأجنبى هو صاحب الكلمة النافذة فى كل شىء .. وكان يمارس هذه السلطة من خلال حقوقه المستمدة من المعاهدات التى فرضها على البلاد أحيانا .. واعتمادا على القوة السافرة التى لا يملها اتفاق ولا قانون .. الا قانون سيطرة القوى على الضعيف ..

واتخذ هذا النفوذ أحيانا مظهرا مباشرا صريحا عن طريق التدخل لغرض بعض الوزارات التى يطعم فى تعاونها معه .. واستسقط تلك التى تتردد فى هذا التعاون أو تضع له شروطا لايرضاها ولا يراها محققة لمصالحه .

٢ - ان الملك لم يلزم حدوده الدستورية كرئيس للدولة «يملك ولا يحكم» ويترك السلطة الفعلية لمجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان .. وانما أقحم نفسه فى أمور تدخل فى صميم اختصاصى الوزارة أو البرلمان .. وتسبب بذلك فى كثير من المشاكل والأزمات التى حرمت نظامنا السياسى عنصر الثبات والاستقرار ، وعوقت بذلك كثيرا من الإصلاحات الهامة فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يقتصر انحراف الملك على تجلوزه لحدوده الدستورية .. بل انه زج بنفسه - فوق ذلك - فى جو الصراع الحزبى .. ودأب على مساندة احزاب الاقلية ليضرب بها خصومه السياسيين مساهما بذلك فى زيادة مفاسد النظام الحزبى الذى عرفناه قبل الثورة .. يضاف الى ذلك كله ما تناقلته الاسماع وتداولته الأحاديث من فساد سيرته ، واستخفافه بمشاكل الشعب ومتاعبه .. وعزلته النفسية الكاملة عن واقع النضال القومى ..

٣ - ان الأحزاب السياسية القائمة كانت عنصر هدم وتخريب فى حياتنا السياسية .. فقد كانت نشأتها - كما كان تاريخها - تعبيرا عن خصومات شخصية وعائلية ... فحزب الأحرار الدستوريين قد نشأ - كما هو معروف - نتيجة انشقاق علىى يكن على سعد زغلول .. والحزب السعدى قد نشأ نتيجة خروج النقراشى واحمد ماهر على حزب الوفد .. وحزب الكتلة بدوره قد نشأ نتيجة فصل زعيمه مكرم عبيد من حزب الوفد .. أما التجمعات القليلة التى كانت تعبيرا عن مبدأ أصيل أو برنامج محدد خاص فقد كانت يعسدة عن المشاركة الفعلية فى الحكم ..

والواقع أن التأمل فى البرامج الرسمية المعلنة لهذه الأحزاب كلها .. كان يكشف عن التشابه الغريب الذى يبلغ حد التماثل بينها .. مما يلغى كل مرر حقيقى لوجودها .. ويجعلها مجرد تجمعات عصبية أو طائفية تفرق وحدة الصف .. وتنال بذلك حتما من قوة النضال الوطنى فى فترة كانت البلاد فيها فى أمس الحاجة الى الوحدة وثلث القوة ..

٤ - أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى سادت البلاد قبل الثورة كان من شأنها أن تجعل الشعارات الديمقراطية ، والحقوق والحريات السياسية المنصوص عليها فى صلب الدستور مجرد « واجهات دستورية » تخفى وراءها واقعا بعيدا كل البعد عن الديمقراطية ونظامها الدستورى ..

وتفصيل ذلك - كما يعلمه الآن كل أحد - أن جماهير الشعب ، صاحبة السيادة الحقيقية ، ومالكة السلطة السياسية وفقا لأصول المبدأ الديمقراطى كانت تعيش فى فقر وجهل وخضوع لقلّة من أصحاب رجوس الأموال وملاك الأراضى الزراعية .. ولم يكن غريباً أن تنعكس هذه الطبقة الاجتماعية

والاقتصادية على صورة الحكم فى الدولة ... فقد استولت طبقه الملاك على الحكم واتخذته سبيلا لزيادة هفانها واستمرار تحكمها فى جماهير الشعب . وفى ظل هذا النوع من الحكم يكون الحديث عن الديمقراطية وما يكفله الدستور من الحريات والحقوق السياسية تزييفا لا معنى له ولا حقيقة ..

ذلك أن الحقوق والحريات إنما تمارس من خلال ارادة حرة قادرة .. وعقل وإع مستنير .. أما حيث تمنحى هذه الارادة لمطالب الحاجة وقوة الضغط الاقتصادى .. وحيث تحرم القول من نور العلم .. ويحال بينها وبين معرفة الحقائق .. فإن ممارسة تلك الحقوق والحريات لن تكون الا وسيلة تحصل بها الفئة القوية الباغية على سند شكلى من الجماهير يسمح لها باستمرار حكمها ودوام إستغلالها للمحرومين .

ان فصل الحرية السياسية عن الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى ديمقراطية ما قبل الثورة كان تجاهلا صارخا لحقائق العلاقات الاجتماعية ، وللعلاقة الوثيقة بين الجوانب المختلفة للنفس الانسانية .. كما كان إنكارا لما هو مقرر فى علم السياسة من أن النظام السياسى لشعب من الشعوب لا يمكن أن يكون صالحا له الا اذا أدخل فى حسابانه حقائق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها ذلك الشعب ..

ان دعاة الديمقراطية فى أوروبا كانوا يصفون ديمقراطيتهم بقولهم انها « مسألة عقل وقلب » ، وليست مسألة « خبز وزبد » .. وكان هذا الشعار يحمل فى طياته بذور فشل تلك الديمقراطية التقليدية وافلاسها .

معالم الديمقراطية السليمة كما حددها الميثاق ..

١) اذا كان توكيد السيادة الشعبية ورد السلطة السياسية الى جمهور الناس هو جوهر الديمقراطية على اختلاف صورها واشكالها .. فان الميثاق قد مرر هذه السيادة وأكدها فى كل باب من أبوابه العشرة .. فهو يقررها كحقيقة تاريخية حينما يصف الانتفاضات المتعددة التى زخر بها تاريخنا القديم والحديث .. فيردها جميعا الى روح الكفاح والمقاومة والى اصالة الوعى الثورى عند الشعب بأسره .. ثم هو يقررها حينما يجعل من سمات العمل الثورى الصادق أن يكون شعبيا . وحينما ينكر على الثورة أن تكون عمل فرد او فئة واحدة ... ثم يقرر أن « الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة » . ويحدد مفهومها بعد ذلك بقوله انها توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

ب) غير أن الميثاق بعد ذلك حريص على التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية .. وتلك أولى معالم المنهج السياسى الذى حددته فى بابه الخامس ..

ذلك أن التسلط السياسى والثقافى الذى باشرته القوى الأجنبية على شعبنا قد صور للكثيرين منا أن الأشكال والنماذج التى تقدمها تلك القوى للديمقراطية هى الأشكال الوحيدة لذلك النظام .. وأن الخروج عليها خروج على جوهر الديمقراطية وردة عن روحها .. وهذا هو الوهم الذى بدده الميثاق .. مؤكدا أن النظريات المتعارف عليها لا يمكن أن يستغنى بها عن التجربة الوطنية ومقررا فى صراحة « أن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .. ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديدها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .. وتطبيقا لهذا المنهج السليم قرر أن « الحرية السياسية أى الديمقراطية ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية »

وفى سبيل التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية .. واستجابة للابسات التجربة الوطنية فى الميدان السياسى .. حدد الميثاق معالم الديمقراطية السليمة التى يريدها على النحو التالى :

أولا - الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

بين الميثاق حقيقة الارتباط الحتمى بين الديمقراطية السياسية والاشتراكية بقوله فى الباب الرابع : « أن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه .. يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى أراذلهم » و « أن حرية وغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات » .

ولذلك عاد فقرر صراحة فى الباب الخامس « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .. وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا اذا توافرت له ضمانات ثلاث :

• أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

• وأن تكون له الفرصة التكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

• وأن يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل فى حياته . »

ومن هنا بدأ العمل التورى عندنا بتهيئة التربة لاقامة النظام الديمقراطى وذلك بالسبر فى طريق الثورة الاجتماعية التى تستهدف القضاء على سيطرة طبقة من المواطنين ، وتتخذ لهذا الغرض سبيل الحل السلمى فى اطار الوحدة الوطنية ، ومن طريق تدويب الفوارق بين الطبقات .

والواقع أن القوانين والقرارات الاشتراكية التى بدأت بقانون تحديد الملكية الزراعية عام ١٩٥٢ ، والتى توجت بقوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ قد كانت كلها سبيلا لتصفية القوى الاقتصادية التى تسببعت على الإرادة الشعبية وتحكمت فيها .. كما كانت سبيلا لتحقيق العدل الاجتماعى والرخاء



أعضاء السليمانيات تظاهرون في الميادين العامة في الكويت، ١٩٩٠

الاقتصادي ٠٠ باعتبار هذه الأمور جميعا شروطا أولية لا يمكن ممارسة الحرية السياسية ٠٠ والواقع - مع ذلك - أن الميثاق لم يكن بداية نفاتنا الى الصلة بين النظم السياسية وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ٠٠ بل ان المبادئ الستة الكبرى التي أعلنت غداة الثورة قد تضمنت لفظة واضحة الى هذه الصلة حينما ذكرت القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة عدالة اجتماعية ٠٠ قبل ان نذكر « الحياة الديمقراطية السليمة » ٠٠ وذلك ايمانا باستحالة قيام الديمقراطية السليمة في جوامع واقتصاد مشحون بأسباب الضغط على الإرادة الشعبية التي تمارس الأمة عن طريقها تلك الديمقراطية ٠٠

كذلك جاء أول دستور بعد الثورة ٠٠ وهو دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ موجها مزيدا من العناية والاهتمام الى الحقوق والضمانات الاجتماعية للمواطنين ٠٠ توكيدا للارتباط الأساسي بين هذه الضمانات وبين قدرة الناس الفعلية على ممارسة الحقوق والحريات السياسية ٠

ثانيا - شكل جديد للنظام الديمقراطي ٠٠ نظام الاتحاد الاشتراكي :
ان المشكلة الحقيقية التي تواجه الشعوب ليست في تقرير المبدأ النظري الذي تقوم عليه حياتها السياسية ، بقدر ما هي في إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بنقل هذا المبدأ الى حيز التطبيق العملي ٠٠

وكلنا يعرف كيف تكون النظم والنظريات محكمة وسليمة حين تقرر في النصوص وتكتب في الكتب ٠٠ ثم اذا تنزل الى ميدان التطبيق فتتحرف وتمسخ ، وتستحيل الى شيء بعيد كل البعد عما أريد بها أصلا ٠٠ ومن هنا كانت المشكلة الحقيقية أمام الميثاق في الميدان السياسي هي مشكلة الاهتمام الى الشكل المناسب الذي يفرغ فيه المبدأ الديمقراطي وما يقوم عليه من توكيد السيادة للشعب ٠

والصورة التقليدية للغالبية للنظام الديمقراطي هي الديمقراطية النيابية، ومؤداها - كما هو معروف - أن ينتخب الشعب عددا من النواب يمارسون السلطة باسمه ولحسابه ٠٠ ويقنع هو بمراقبتهم وسحب الثقة منهم اذا أسرفوا في الخروج عن اتجاهاته العامة ، وذلك بعدم إعادة انتخابهم بعد انتهاء مدة نيابتهم ٠٠ ومن هؤلاء النواب يتكون البرلمان - من مجلس واحد أو مجلسين - وتولى ممارسة الوظيفة التشريعية وما تتضمنه من سن القوانين التي تمثل الاطار القانوني العام الذي تعمل في حدوده السلطان التنفيذية والقضائية ٠

ورغم ما يقوم عليه مبدأ انتخاب النواب من تسليم بحق الشعب في السيادة ، فإن النظام النيابي يتضمن خطرا كبيرا كما ينطوي على نقص ظاهر ٠٠ أما الخطر فيتمثل في احتمالات انحراف النواب عن رغبات الشعب

واستثنائهم بالسلطة لحسابهم وتحقيقا لمصالحهم الذاتية .. وبذلك تكون
السيادة الفعلية لهم وليست للشعب صاحبها الاصيل ..

وأما النقص فيتمثل في أن تدخل الشعب في الحياة العامة .. ومشاركته
في توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية قدور - في النظام النيابي - مشاركة
ضئيلة ناقصة .. لأنه لا يتدخل الا ليختار غدا من المرشحين ، دون أن تكون
له كلمة مباشرة في أخطر القرارات التي تمس حياته في جوانبها كلها ..

وتلك هي أهم المشاكل التي واجهت النظم النيابية المختلفة ، والتي عجز
عنها علماء الفقه الدستوري « بأزمة الأنظمة النيابية » .

وفي سبيل علاج تلك الأزمة لجأت كثير من النظم الى ما يسمى
بالديمقراطية شبه المباشرة .. وفيها يختار الشعب نوابا عنه كما هو الحال في
النظام النيابي .. ولكنه لا يترك الأمر كله في أيديهم .. وإنما يحتفظ لنفسه
- في دستوره - بحق التدخل والعمل المباشر بالنسبة لبعض المسائل التي
يرى لها من الخطورة والأهمية ما يحول دون امكان انفراد النواب بالتصرف
فيها .. أما وسائل هذا التدخل المباشر فاشهرها وسيلة الاستفتاء الشعبي ..
وسيلة الاعتراض الشعبي .. ووسيلة الاقتراح الشعبي ..

ومؤدى الاستفتاء الشعبي .. الا يندل مشروع القانون الذي يقره النواب
الا اذا عرض على الشعب في استفتاء عام ووافق عليه .. ومؤدى الاعتراض
الشعبي أن يكون لعدد من افراد الشعب - أي هيئة الناخبين - أن يعترضوا
خلال فترة زمنية معينة على مشروع قانون وافق عليه النواب .. ويتعين حينئذ
طرحه على الشعب في استفتاء عام ..

وأما الاقتراح الشعبي فصورته أن يكون لعدد من هيئة الناخبين أن
يتقدموا للمجلس النيابي بمشروعات القوانين التي يرون طرحها عليه
للمناقشة ...

ورغم الفوائد غير المنكورة لهذه الديمقراطية شبه المباشرة .. فانها
لا تتضمن - في الحقيقة - الا علاجاً جزئياً للمشكلة .. لا لإرادة الشعب
تبقى في معظم الأحوال بعيدة عن العمل المباشر وفي ظلها يبقى تيار الإرادة
الشعبية تياراً متقطعاً وإن تقاربت فترات تدخله ومناسباته ..

ومن هنا ظلت الحاجة قائمة الى وسيلة يستطيع الشعب عن طريقها أن
يمارس تأثيراً وتدخلًا مباشرين في الحياة السياسية ..

وهنا أهتمدى الميثاق الى نظام الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره منظمة
قومية تتحالف داخل اطارها القوى الممثلة للشعب العامل لتمارس تأثيراً
مباشراً ومستمرًا على جميع الأجهزة التي تمارس السلطة فعلاً ..

وإذا لم يكن من أهداف هذا البحث ولا في نطاقه ما يسمح بالتعرض
تفصيلا للاتحاد الاشتراكي العربي .. فأننا نكتفي هنا بمقارنة سريعة بينه
وبين النظام الحزبي .. وتحديد اجمالي لدوره في الحياة السياسية ..

(أ) أما النظام الحزبي فيقوم - على ما هو معروف - على تجمع اصحاب
المذهب الواحد في العمل السياسي في صورة منظمة خاصة نمارس الدعوة
لنفسها في صفوف الرأي العام .. ثم تتقدم للانتخابات العامة .. وتصل بذلك
الى ما تستطیع الوصول اليه من مقاعد البرلمان .. ومناصب السلطة التنفيذية
.. والنتيجة النهائية لجهود الأحزاب السياسية أن يتوقف مصير الشعب على
نتيجة الصراع الحزبي .. وأن يتأثر بما تملكه الأحزاب من وسائل توجيهه
الرأي العام .. والتأثير فيه .. والضغط عليه .. بمعنى أن الصورة النهائية
للحياة العامة تتوقف في النهاية على نتيجة الصراع المذهبي والسياسي ..

أما نظام الاتحاد الاشتراكي فيفترض التقاء على الأهداف الكبرى في مجال
السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلى الوسائل الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف
بين القوى الممثلة للشعب وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية
الوطنية ..

ولا يجوز - في تقديرنا - أن نعاصل بين هذين الأسلوبين من أساليب
العمل السياسي وذلك اعمالا لما قررناه من قبل من أن أساليب العمل السياسي
لا بد أن تدخل في حسابها ملاسبات التجربة الوطنية وما يحيط بها .. وغنى
عن الذكر أن البلاد قد اتجهت كلها - بعد الثورة - نحو تحقيق الأهداف
الستة التي أعلنتها تلك الثورة .. بحيث لم يعد هناك موضع ولا مبرر لقياس
تجمعات حزبية .. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن الاتحاد الاشتراكي يتبنى
مقدما برنامجا تفصيليا للعمل السياسي .. ولو قل ذلك لأصبح حزبا واحدا
شبهيا بتلك الأحزاب التي عرفت دول متعددة في الشرق وفي الغرب .. وإنما
ينفسح المجال داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه لاختلاف وجهات النظر في
وسائل العمل ومناهج التطبيق .. وفي وصول القرارات المختلفة التي توضع
بها السياسة الاستراتيجية موضع التطبيق والتنفية .

(ب) وأما دور الاتحاد الاشتراكي في الحياة السياسية فيقوم على توجيه
أجهزة الحكم المختلفة ورعايتها .. وهذا ما عير عنه الميثاق بقوله « أن سلطة
المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة
التنفيذية ..

ومعنى هذا أن الاتجاهات الشعبية الأصلية في كل ميادين العمل العام
ستتبلور تدريجيا صاعدة في مستويات التنظيم الهرمية داخل الاتحاد
الاشتراكي .. حتى اذا وصلت الى قمته وصدرت بها توصيات وقرارات كانت

هذه التوصيات والقرارات تعبيراً أكيداً عن « الرأى العام المنظم » وكان مقتضى الديمقراطية أن تلتزم بها أجهزة الحكم المختلفة .

وأما دور الاتحاد فى الرقابة فيحتاج تنظيمه الى صدور القرارات التنظيمية التى تبين حدود تلك الرقابة ومسالكها المختلفة .

والواقع - كما لاحظ الميثاق بحق - أن توكيد سلطة المجالس الشعبية على هذا النحو فوق ما يتضمنه من توكيد مبدأ السيادة الشعبية فإنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تمقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية .. وهذا التجرد وذلك التعميد هما أخص سمات البيروقراطية التى انحرفت اليها كثير من النظم ، والتى أدت الى وقوف الأجهزة الادارية كمنطقة عازلة للارادة الشعبية عن ممارسة التأثير الفعلى الاكبر على الأوضاع السياسية والاجتماعية ..

ثالثاً - اسلوب جديد فى تمثيل الشعب داخل المنظمات الشعبية والنيابية:

من المفاهيم الشائعة فى ظل الديمقراطية التقليدية أن تقرير مبدأ الاقتراع العام - أى السماح بممارسة حق الانتخاب دون تقيده بشروط مالية أو فنية خاصة - يعتبر بذاته تقريراً كافياً للمساواة والمعدل السياسى .. غير أن العمل السياسى الحقيقى - فى ظل النظام النيابى - لا يتم فى انخيفة عن طريق الاشتراك فى الانتخابات ، وإنما يتم داخل المجالس النيابية .. ومن الثابت أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى بيئتنا الخاصة قد أدت دائماً الى احتكار فئات وطبقات اجتماعية خاصة لمقاعد البرلمان .. وبذلك صار العمل السياسى كله فى قبضة تلك الفئات والطبقات .. وحرمت منه جماهير الشعب صاحبة الحق فى ذلك العمل السياسى ..

وقد جاء الميثاق واقعياً ودقيقاً حينما قرر أن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشرة لا بد لها أن تمثل بحق وعدل القوى المكونة للأغلبية ، ، ووصف الميثاق ذلك بأنه حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية ، كما رأى فيه - من ناحية أخرى - ضماناً أكيداً لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية .

والواقع أن المفارقة بين صورة البناء الشعبى فى المجتمع .. وبين صورة المجالس التى تمثل هذا البناء فى مجال العمل السياسى .. ليست بدورها الا عثرة لما يقوم عليه التركيب الاجتماعى من فروق بين الطوائف التى يتكون منها المجتمع .. وهى فروق من شأنها أن تمكن اححدى الطوائف أو بعضها من احتكار العمل السياسى .. أو على الأقل من المساهمة فيه بدرجة تتجاوز نسبتها العددية الى مجموع أفراد المجتمع ..

وإذا كان العلاج الجفري لهذه الظاهرة يحتاج الى تصفية تدرجية لاسباب هذا التفاوت .. فقد كان لابد من وسيلة عاجلة - ولو مؤقتة - لتحقيق عدالة التمثيل فى المجالس السياسية ..

والوسيلة التى اختارها الميثاقى هى ان « يضمن الدستور الجديد للفلانين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس التيايى باعتبارهم اغلبيه الشعب كما انها الاغلبية التى طال حصرمانها من حقها الاساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه »

وابما - حرية الكلمة سبيل للعمل فى ظل النظام الديمقراطى .

النقد والنقد الذاتى .

المجتمع الديمقراطى بطبيعته مجتمع مفتوح ... يتسع للآراء المختلفه مهما تباينت وتباعدت وجهات النظر فيها .. وذلك ايمانا بالانسان وبمقله .. وبقدرته على الاحتذاء الى الصواب والاختيار بين الآراء المختلفه .. اذا تركت له حرية الاختيار بينها ..

ولذلك قرر الميثاق أن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ..

والواقع ان مفهوم حرية الكلمة فى ظل الديمقراطية يحتاج الى اعادة نظر .. فلايزال من الناس من ينظر الى تلك الحرية على انها شر لايد منه او انها - على احسن تقدير - وسيلة يامن بها النظام شر الطالقات الكبسوتة فى الصلور ..

والحق أن حرية النقد نعمة من نعم الديمقراطية على الحكام والمسئولين قبل أن يكون حرية يتمتع بها المحكومون .. ذلك أن الكلمة الحرة الجريئة المخلصة هى التى ترشد المسئول وتبصره بمواضع الصواب وتجنبه مواطن الزلل .. وتعينه على امره بما تلقىه من الضوء على جوانب المشاكل المختلفه .. والحاكم الذى لا يسمع الا دقة واحدة لن يعرف الا نغمة واحدة كما يقول المثل .. ولذلك كان عمر - رضى الله عنه - يقول : رحم الله امرأ اهدى الينا عيوننا .

ومن لغات الميثاق التى تستحق الإشارة أنه ذكر النقد الى جوار النقد الذاتى .. والنقد الذاتى هو بغير شك أول أبواب التقدم فى كل عمل .. وصورنه فى المنظمات الشعبية أن تعاد تلك المنظمات ارتفاع أصوات النقد من داخلها ، وأن يشغلها الحرص على الحقيقة وعلى اتقان العمل عن الحرص على الشهرة والتباهى وادعاء النجاح المطلق ..

غير أن النقد الذاتى للأسف ليس سهلا ولا ميسورا فى جميع الأحوال ، فان المنظمات مهما كانت شعبية هى وحدات عمل مغلقة .. وفى وحدة العمل المغلقة يكون سلطان رأى العام الداخلى أقوى وأشد ، وتكون شحنته الضاغطة

أقسي وأعنف .. ومن هنا لا ترتفع في مواجهته عادة إلا أصوات الذين أوتوا من الجراءة والحكمة وشجاعة النفس مالا يتاح إلا لأولى العزم .. فإذا أضفنا إلى ذلك أن البعيد كثيرا ما يرى مالا يراه القريب ، وأن القصى قد يتباح له من الحياء والحكم الموضوعى ما لا يتاح لمن يمشى بأعصابه وجوارحه في جو العمل المفلق أدركنا أن النقد الذاتي وحده لا يمكن أن تكون فيه الكفاية وإنما لابد أن يتممه النقد الذى يأتى من الخارج ، وهو ما نبه إليه الميثاق .

خامسا - سيادة القانون سياج لابد منه لضمان الحرية :

إذا كانت « حرية الكلمة المقدمة الأولى للديمقراطية » فإن « سيادة القانون هي الضمان الأخير لها » ..

وذلك أن الحقوق والحريات التى يتأكد بها حق الشعب فى السيادة لابد أن يكون لها جزاء عملي يحميها .. ولا شيء يحمي الحقوق فى المجتمع كما تحميها سيادة القانون .. ونزول الناس جميعا - حكاما ومحكومين - عند أحكامه .. فإن ذلك سبيل العدل وضمان المساواة بين الناس .. وملاذهم من آفات النفوس وأهوائها ..

وإذا ذكرت سيادة القانون .. ذكر القضاء الحر فى أعقابها .. فلا شيء يؤكد سيادة القانون مثل قيام القضاء بالرقابة على تصرفات الأجهزة التنفيذية المختلفة .. حتى يطمئن الناس على حقوقهم .. ويأمنوا من كل سلطان سوى سلطان القانون المعبر عن إرادة الشعب .. وليس أقدر على تأكيد سيادة القانون من القضاء .. وذلك لما له من استقلال عن السلطات العاملة فى الدولة .. وبما لأعضائه من ضمانات خاصة تملو بهم عن مواطن الرغبة ومواطني الرهبة ، وبما استقر فى تقاليد الراسخة من التزام التروى والتثبت وتحرى الحقيقة ، والتئامى من أسباب التأثر والانعطاف مع الهوى ..

غير أن سيادة القانون تتطلب - كما لاحظ الميثاق بحق - تطويرا وإعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ... والواقع - كما يعلم الآن كل أحد - أن « كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو مختلف وأن أول ما يبرز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة » .

تلك أهم معالم الديمقراطية السليمة التى حرص الميثاق على إرساء دعائمها وبيان طريقها ..

مدح من الفكر الإسلامي في الميثاق الوطني

الاستاذ حسن فتح الباب

كان اعلان مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ من اعظم الاحداث التاريخية في عالم اليوم . فلم تكسد وسائل الاعلام الحديثة تنشر انباءه وتبشر بمضمونه حتى أدرك الرأي العام العالمي ان شمسا جديدة تؤذن بالشروق على العالم العربي وانه لن يمضي وقت طويل حتى تغمر اشعتها الساطعة افلاك الدول النامية في آسيا وأفريقيا

وعلى الرغم من الصراع المحتدم بين الشرق والغرب وماخلفه هذا الصراع من أزمات مريعة استأثرت باهتمام الساسة والفكرين في شتى الدول وشغلتهم عن متابعة ماعدائها من مشكلات ، فقد بهر الميثاق جميع الاعين المتطلعة في خوف وقلق على مصير الحضارة البشرية ، قمضت تنابحه بالنظر والتأمل العميق لعلها تجتلي في ضوئه اسرار تلك البقعة من العالم التي انبثقت منها أقدم الحضارات والرسالات السماوية في تاريخ الانسانية ، وتستكشف في ثناياه علاجاً لبعض الأدواء التي برزح تحتها كاهل الانسان المعاصر .

أصالة الميثاق في مضمونه القومي

ولاريب في ان أعظم الجوانب اشراقاً في الميثاق تلك التي استحوذت على تقدير المتابعين للنورات الشعبية والمراقبين لتطور الأحداث السياسية ، هي جلة الميثاق واصالة محتواه . ولاغرو أن يتنبأ أولئك وهؤلاء بما سوف يحدثه الميثاق من آثار عميقة في الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة وفي سائر الشعوب العربية بل في تلك الجماعات البشرية الضخمة التي تخوض ظروفًا مشابهة في مختلف أنحاء العالم .

وليس عسيراً على الباحث المستنير أن يدرك من تمحيص مواد الميثاق واستقراء احكامه أن تلك الأصالة التي يتميز بها مردها انبثاقه من اهتمام الشعب العربي : وصدقه في التعبير عن آلامه وآماله .

لقد غاص واضح الميثاق فى الأغوار البعيدة لهذا الشعب ، فتبين حقيقته واحتدى - رغم الضباب المتكاثف عبر العصور - الى السمات الرئيسية والمقومات الجوهرية التى شكلت تاريخ شعبنا ورسمت له حياته وحددت طريقه بين الشعوب . وبفضل الايمان الراسخ . بمظمة هذا الشعب وبقدرة على النضال والحياة ، والنفاذ الى صميم روحه ، استطاع واضح الميثاق أن يقدم دليل عمل لأمته لايصلح لها غيره سبيلا للقضاء على العوائق التى تترض طريقها ولتحقيق الامانى التى تهجش بخاطرها منذ القدم .

ومن أبرز تلك القسمات والمقدمات التى احتدى اليها الميثاق فسجلها فى صفحاته وحرص دائما على الاشارة بها مستلهما اياها مبادئه وغاياته . جوهر الروح الاسلامية التى طبعت شعبنا فكان جزءاً من الأمة العربية التى قدمت للعالم بعد هدايتها الى الاسلام واحدة من أعظم الحضارات وأكثرها خصبا فى التاريخ .

وقد تضمن هذه الحقيقة الباب الثالث من الميثاق وهو يتناول بالبحث والتحليل بنور النضال المصرى فى قوله :

« وفى اطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .. »

وكان الكشف عن هذه الأصول وإزالة ما علق بها من شوائب الزيف الذى مارسه حقة من المؤرخين المغرضين ، نقطة انطلاق الى تطوير الحاضر وبناء المستقبل على دعائم ثابتة من تاريخنا القومى . ومن ثم جاءت المبادئ التى أرساها الميثاق متفقة مع الروح الإسلامية فى مضمونها مستوحاة من عقيدتنا السمحة فى تشريعها . ذلك أن أصلح الدساتير وأبقاها هى تلك التى تستمد أحكامها من تراث شعوبها وتصدر عن قيمها ومثلها العليها وتتلاد موادها مع طبيعة هذه الشعوب وأسلوبها فى العمل والكفاح .

حقائق الاسلام فى ضوء الميثاق .

وفى ضوء التعاليم الاسلامية السامية شرع الميثاق نظرية متكاملة للعمل الثورى فى مختلف الميادين يسفر تطبيقها السليم عن اقامة البناء الجديد للوطن العربى على أسس لايتطرق اليها الوهن . وقد أفادت هذه النظرية التى عالجت قضايا الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة من حقائق الاسلام التى سيطرت فيها البدع والضلالات فعوقت الشعب حينما عن المضى فى طريقه وألقت على الدين القويم ظلا من الشبهات التى تحول بينه وبين تادية رسالته فى إثارة القلوب والمقول . وفى هذا المعنى يقول الميثاق .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الإيمان : قاذية على هداية الانسان
وعلى اضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لاحدود لها من أجل
الخير والحق والحبة .

« ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية
استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة ، وانما
ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد
طبيعته وروحه لمرحلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم
مع حكمته الإلهية السامية .

« لقد كانت طبيعة الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى
ارادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، اقامت على جريمة ستر
مظالمها بالدين وراحت تلمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكى توكف
تيار التقدم »

لقد وهى الميثاق حقيقة الدور التخريبى الذى قام به الفزاة العثمانيون
ليخدعوا الشعب باسم الدين ، فأولوا تعاليم الاسلام الرشيدة بما يناسب
أطماعهم ، ووصموا الكافحين والثوار والعاملين على نصرة الحق بتهمة المروق
عن الدين .. وحالوا دون انتشار صيحة المصلحين ودعوتهم الى تحرير الدين
من الأوهام والضلالات . وفى هذا المعنى يقول الميثاق :

« وجعل الشعب من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف
والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ..
والدين منها براء .. »

ويحتضن هذا الأسلوب العثماني المنكر أولئك الاستعماريون الأجانب
وأذئابهم من أسرة محمد على الدخيلة فى فترة الاحتلال البريطانى ، فبنيت من
صلب هذا الشعب العريق النائر محمد عبده مواصلا رسالة استاذة العظيم
جمال الدين الأفغانى مناديا بالإصلاح الدينى . ويسجل الميثاق هذه الصفحة
المشرقة فى تاريخ أنصار الشعب وحماة عقيدته .

واذ يثبت الميثاق هذه الحقائق التى طمسها بعض الأقلام عمدا أو
انخداعا يعضى فى غايته غيرسم طريق البناء وفق ما اعتدى اليه من الإنابيع
التي استقت منها روح الأمة الاسلامية على مر العصور .

ونحن نلمس تجالوب الميثاق مع التعاليم الاسلامية الرشيدة فيما احتواه من فلسفة ومبادئ عنه من اتجاه في مختلف الميادين . وسوف نقتصر في هذا المثال على دراسة بعض ملامح الفكر الاسلامي في المجال العلمي والثقافي كما وردت في الميثاق مصداقا لما تتلوه فيما سبق من تمهيد .

• دور العلم والثقافة في بناء المجتمع •

لقد عرّص الميثاق في الباب الثامن الخاص بالتطبيق الاشتراكي لدور العلم في بناء المجتمع وتطويره بقوله :

« ان العمل الثوري لا بد له أن يكون عملا علميا •

« ان الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل •

« واذا تغلّت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عسبي تنفّس به الأمة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تفر من واقعها شيئا •

« ان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذي لا بد للجامعات ولما ركز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به •

« ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطني اذا ما اعتمد على العلم التقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ماسوف يحفظه التقدم الجديد •

« ان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية لنا في هذه المرحلة ، عل أن بلوغ النضال الوطني لأهدافه سوف يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورتنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم في العلم للعلم

وهكذا يحدد الميثاق مكانة العلم من المجتمع الجديد ، فهو الأساس الوطيد الذي ينبغي ان يقوم عليه العمل الثوري ، وهو عماد حركة البعب الاجتماعي والاقتصادي ، وهو السلاح الحاسم القادر على ضرب التخلف واستئصاله من جذوره ، وتقديم الحلول الصحيحة للمشكلات التي تصوق نهضتنا وتقف بها عن مواصلة الطريق •



وهذه النظرة الواعية التي تدعو الى الايمان بالعلم كوسيلة أساسية للانتاج وارساء قواعد المجتمع على هدى التخطيط العلمي في كافة المجالات تتفق مع تعاليم الاسلام في المبدأ والفاية معا • فالاسلام في حقيقته عقيدة تحرورية كبرى وثورة دينية علمية جاءت لتطلق الفرد والمجتمع من أسسار الشرك بالله والاضرار بالخلق ، ولتبدل ظلمات الناس وجهالاتهم نورا ، وهو

رسالة العلم والتحضر والسبيل الى رفع الظلم واقامة العدل وبث مبادئ الحق والمساواة . وكان الطريق الذي انتهجه الاسلام لتحقيق هذه الغايات هو نشر المعرفة الشاملة والثقافة الحققة لتقويض الضلالات القديمة وخلق واقع جديد للمجتمع يسير في هداه حتى يبلغ هدفه الاكبر في توحيد أفراده وضمان الخير والرفاهية لهم .

وان حركة التاريخ وتطوره الدائم وما سجلت صفحاته من وقائع واحداث تشهد جميعا ان الدين الجديد الذي جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - كان ثورة اجتماعية شاملة بأجل معانيها . ومن ثم عت رسالة الاسلام الدور الضخم الذي يؤديه العلم في بناء الفرد وهو وحدة الأسرة التي تشكل الخلية الأولى للمجتمع ، وأدركت مايفتحه العلم من آفاق رحبة نحو مستقبل كريم للانسان وما يفجره من طاقات خلاقة في الأفراد والجماعات ومهدت له الطريق لينفذ الى كل عقل كي يتنهياً لاستقبال الدعوة الاسلامية ، والايان بها ، وليظهر كل نفس من أدران الجاهلية . ويكفي أن نذكر ما عرضه الرسول الكريم على أسرى المشركين في غزوة بدر من اطلاق سراح من يفتدى منهم نفسه بتعليم عشرة من أبناء المسلمين ، فالأسير يشتري نفسه بثمن يتكافأ مع تحريره وهو احياء النفوس وبعثها ، فالجهل والموت في ميزان الحقيقة صنوان . ولكي تبني دولة عليك أن تحرر الانفس من عبودية الجهالة وتغنى بصيرتها بنور المعرفة حتى يصبح أربابها أعضاء صالحين في جسد المجتمع .

ومن ثم أعلى الاسلام من منزلة العلماء وصان كرامة العلم . قال تعالى في كتابه العزيز : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . « وقل رب زدني علما » « انما يغشى الله من عباده العلماء » . وفي الحديث الشريف : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، صدقة جارية او علم ينتفع به ، او ولد صالح يدعو له » . « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » وانما العلم بالتعلم .



العلم حق للفرد وفضيلة على الدولة

واذا كانت هذه هي نظرة الاسلام الى العلم ، تلك النظرة التي نطالها على صفحات الميثاق فلا غرو أن يجعل الاسلام العلم حقا لكل فرد بل واجبا عليه ، وكذلك نجد هذا المبدأ الاساسي مقررا في الميثاق .

ففي الحديث الشريف : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » فلا تفرقة في هذا السبيل بين فرد وآخر ، ولا تمييز بين الرجل والمرأة ، وينبئنا الا يقف حائل دون التطلع الى العلم وارتياح آفاقه مهما عظم الجهد وشقت الطريق ، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث المسلمين على ذلك بقوله :

« اطلبوا العلم ولو بالصين » ويرى المؤلفون القدامى وقائع كثيرة تدل على ولع المسلمين الأوائل بالبحث العلمي استجابة منهم لتعاليم دينهم الحنيف ، وإيماناً بأن طلب العلم يسمو الى مرتبة الفرائض . والعربى بفطرته وبحكم نشأته الصحراوية شغوف بالأسفار البعيدة وقد وجه الاسلام تلك الطاقة فى خدمة المجتمع بالبحث على انتجاع موارد المعرفة فى مظانها بحثاً عن كل قديم ومستحدث فى العلوم والآداب والفلسفات وسائر ألوان الثقافة .

وقد تمتعت أصول الشريعة السمحة فى نفوس المسلمين حتى جسد روادهم من الفقهاء والعلماء والفلاسفة فى التماس الثقافة وتحصيل العلم من كل فج عميق فى عالم لم تكن تربطه وسائل المواصلات أو تتاح له سبيل المعرفة التى نشهدها فى عالم اليوم .

ولا يقف إيمان الدولة الاسلامية بالعلم كوسيلة ضرورية لتهديب الفرد ودعم أركان المجتمع ، بل انها تتخطى مرحلة الدعوة والتوجيه الى مرحلة العمل ، فتلزم نفسها بتمهيد السبل التى تيسر على المسلمين فى طلبهم للعلم والتماسهم له فى مصادره ، وذلك بجعل بيوت الله مدارس لتلقى أصول المعرفة وإقامة دور العلم فى الحواضر وتنشيط حركة الترجمة والتأليف وإيجاد البعثات العلمية كما نجد ذلك فى العصور الاسلامية الزاهرة وخاصة فى عهود العباسيين والأندلسيين .



وينص الميثاق الوطنى على مسئولية الدولة عن تعليم المواطنين جميعاً بلا أدنى تفرقة بينهم فى هذا الحق تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص فى الخدمات الاجتماعية ، وفى مقدمتها التعليم . مثلها فى ذلك كمثل سائر الحقوق السياسية والاقتصادية .

فى الباب السابع الخاص بالانتاج والمجتمع :

« ان تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تعديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينفى تكريس الجهد لتحقيقها . ومن هذه الحقوق « حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائمة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ويتبين من هذه المقولة اعتناق الميثاق - روحاً ونصاً - لمبدأ اشتراكية العلم والثقافة ، وهو المبدأ الذى نجده فى الاسلام منذ بدأت الدعوة فى الجزيرة العربية حتى ازدهرت الدولة الاسلامية واتسعت أركانها وامتدت رقعتها حتى بسطت ظلالها على معظم أنحاء الأرض .

ولاعجب أن يتفق الميثاق فى هذا المنحى مع التعاليم الإسلامية الخالدة ،
فإن جوهر الإسلام كما جاء فى نص الميثاق تأكيد حق الإنسان فى الحياة
وفى الحرية ، والعلم هو السبيل الحق لتحقيق هذه الغاية . وكما حارب
الإسلام الرجعية والطبقية فى كافة الميادين ومنها المجال العلمى والثقافى،
كذلك جاء الميثاق مجددا هذه المبادئ فى إطار جديد يتفق مع التطور العصرى



العلم طريق السلام والتعاون الدولى

لا ريب فى أن التبادل الثقافى بين الدول وليد عاملين لابد من توافرهما
الأول : استقرار الدولة ورخاء المجتمع وما يتمتعان عنه من تقدم فى العلوم
والمعارف ، والثانى : قيام العلاقات الودية فى الميدان الدولى وما تؤدى إليه
من تفاهم وتعاون فى سبيل قضاء المصالح المشتركة ، وهى علاقات تتولف
على سيادة الأمن والسلام فى المحيط العالمى ، وكما أن السلم هو البسيطة
الصالحة لأزدهار العلاقات الدولية وفى مقدمتها العلاقات الثقافية ، فكللك
يؤثر التبادل العلمى والثقافى فى السلام الدولى فيقوى أركانه ويوثق
روابطه .

وقد كانت السفارات الثقافية من أهم الأغراض التى استحدثت فى
الدبلوماسية الإسلامية بقصد توطيد الصلات العلمية والثقافية بين الدولة
الإسلامية وسائر الدول ولاسيما فى العصرين العباسى والأندلسى وما يحققه
ذلك من دعم الحركة الثقافية فى المجتمع الإسلامى وإقرار علاقات المودة
والسلام فى الميدان الدولى .

ولقد كان دعم الروابط الثقافية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول
غرضا مستجدا فى الإسلام لانصراف النبى صلى الله عليه وسلم - والخلفاء
الراشدين والأمويين من بعده فى نشر الدعوة الإسلامية وكديم أركان دولتهم
الناشئة فى النواحي السياسية والعسكرية بالطرق الدبلوماسية أو الحرب
دفاعا عن العقيدة ، إلا أننا نجد للتبادل العلمى عن طريق الاتصالات بين الدول
أصولا ثابتة فى تاريخ الدعوة المحمدية منذ بعثة الرسول ، وتشكل هذه
الأصول البذرة الأولى لشجرة السفارات الثقافية التى بدأ نموها فى نهاية
دولة بنى أمية فى دمشق ، ثم ازدهرت فى عهد بنى العباس فى بغداد
ودولة الأمويين فى الأندلس ، بل أننا نجد هذه الأصول فى صميم المبادئ
الإسلامية التى جاء بها النبى - عليه الصلاة والسلام - فالسفارات
الثقافية تنبع من صميم الدعوة الإسلامية وجوهر رسالتها لأنها دعوة الى
الإيمان بوحداية الله ووحدة العالم عن طريق المساواة بين البشر وسيادة
الحق والعدل والحرية والقانون . والتبادل الثقافى من أهم الوسائل التى
توثق العلاقات بين الأمم والشعوب ، وترفع بينها الحواجز وتفضى المنازعات

وتدعم السلام : ذلك أن تبادل المنافع المادية كالتجارة ، والمنعوية كالانكسار والمشاركة فيها يقتلعتان بذور الشك وعدم الثقة ويمهدان الطريق للتعاون والتضامن في ظل الأمن والسلام بين أعضاء الأسرة الدولية ، سواء تلك التي تتفق في نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو التي تختلف فيها .

وقد اخذ الميثاق بهذه المبادئ الانسانية التي يدّين بها الاسلام وتدعو اليها الشريعة العصماء فمثل ما جعل الميثاق العلم وسيلة من وسائل الانتاج في المجتمع . جعله كذلك وسيلة للحياة والسلام للبشر ودعا الى حظر استخدامه في سبيل دعم أداة الحرب أو لاذكاء نيران الضغائن واسباب الخلافات بين الناس فنحن نجد شعار العلم للمجتمع فيها جاء بالميثاق :

« ان الطاقة اللدنية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة اللدنية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة التطوير الوطني .

ونجد شعار العلم للسلام والتعاون الدولي من أجل الرخاء في باب السياسة الخارجية :

« ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ وان التعاون الدولي من أجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالي .

« انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

« كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الالة للسلام حتى تستطيع ان تقدم قضية التطوير وتفضي جوانب التخلف الظلم .

« كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التي توجه الى صنع الأسلحة النووية لتقدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتربص بها .

وهكذا يلتقي الميثاق مع المبادئ والقيم الاسلامية السامية في مجال الفكر والثقافة وتتجلى فيه ملامح من الفكر الاسلامي الذي طبع روح الامة الاسلامية وانشأ لها حضارة من ازهى حضارات البشرية على مر العصور .

ولاعجب ان أن يسجل للميثاق هذه الحقيقة بقوله في الباب الثالث :

« وفي اطار التاريخ الاسلامي .. وعمل هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم .. قام الشعب المصري باعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .

وقوله في الباب العاشر :

« ان شعبنا يؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامي »

مقدمة — السيد الأستاذ محمد توفيق عويضة	
سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية	٥
مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق —	
السيد الأستاذ حسين الشافعي	
نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرياسة	٧
نجاح الميثاق يرتبط بشيء واحد : ممارسة الحرية —	
محمد حسنين هيكل ..	١٩
من وحى الميثاق : الأمم والجماعات بين الأمل والعمل —	
فضيلة الشيخ محمد محمد المدني ..	٣٣
لقد أنصف الميثاق المرأة —	
الدكتورة سهر القلماوى .	٤٤
الميثاق واذابة الفوارق بين الطبقات —	
الدكتور مهدي علام ..	٥٥
المساواة والرجية —	
الدكتورة بنت الشاطيء	٥٥
الميثاق الوطنى .. ثورة ثالثة —	
احسان عبد القدوس .	٧١
الوحدة العربية .. من خلال الميثاق —	
ناصر الدين النشاشيبي	١٠١
حفاوة الميثاق بالعلم —	
الدكتور أحمد الحوفى ..	١٠٧

الميثاق والأسرة -

١١٦ الأستاذة مفيدة عبد الرحمن

الطريق الثوري -

١٢٠ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

الروح من معالم الميثاق -

١٣٥ الأستاذ البهي الخولي

حتمية الحل الاشتراكي وتأمين المصارف وشركات التأمين -

١٥١ الدكتور جمال الدين محمد سعيد

أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطني -

١٦٧ عقيد أ. ح. حسنى عبد المجيد

القوات المسلحة في الميثاق -

١٨٨ العقيد محمد فرج

الميثاق والعروبة في آسيا وأفريقيا -

٢٠٣ الأستاذ عبده بدوي

الميثاق في ضوء الاسلام -

٢٠٨ الأستاذ محمود عبد المجيد

وسائل الانتاج بين خطة الميثاق ومنهج الشريعة -

٢١٨ الدكتور محمد سعاد جلال

الديمقراطية السليمة -

٢٣٦ الدكتور أحمد كمال أبو المجد

ملاحم من الفكر الاسلامي في الميثاق الوطني -

٢٤٩ الأستاذ حسن فتح الباب

5754
SIA

